مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة التاسعة – العدد 33 و 34 يناير - يونيو 2012

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

اشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

أ. سهير نصر

طباعة :

سائدة أبو شقفة

محمد حمـــودة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. معين الطناني

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

الدين العام الفلسطيني: الأزمة القادمة..... د. مازن صلاح العجلة 5

إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية 2007-2011..... د. محمد عبدالله أبو مطر 25

تقاريـــر

المناضل العربي الكبير الدكتور محجوب عمر

(وسام الثورة الفلسطينية و أيقونة المناضلين)..... د. أحمد الرفاعي 43

انتخابات الرئاسة المصرية في الصحافة الإسرائيلية.....د. خالد شعبان 60

فرنسا على أعتاب عهد جديد بقيادة الاشتراكي فرانسوا هولاند..... د. عبد الحكيم حلاسه 69

العمل التطوعي بين الواقع والطموح ..... أ. غادة حجازي 82

في انتخابات كديما، ليفني إلى البيت وموفاز إلى حكومة نتنياهو..... أ. عاطف المسلمي 92

لجان المصالحة الفلسطينية بين الانجازات والعقبات..... أ. معين الطناني 104

السياسة الروسية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.....أ. سلامة دحلان 120

ورشات عمل

انسحاب أحادي الجانب ... ورشة عمل.....إعداد أ. جمال البابا 130

ترجمات .....ترجمة : أ زهير عكاشة 152- 169

مراجعات

التغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال..... أ. وائل قديح 170

وثائق

تقرير عن أعمال الدورة الثالثة للمجلس الاستشاري لحركة 'فتـــــح' 182
نص المبادرة العربية لحل 'المسألة السورية' 187
نص مشروع قرار مجلس الأمن بشأن سوريا 188
النص الكامل لخطاب الرئيس محمود عباس في مؤتمر الدوحة حول القدس 192
نص 'البيان الرئاسي' لمجلس الأمن حول سوريا 197
النص الكامل لوثيقة الاخوان المسلمين في سوريا ورؤيتهم القادمة 199
نص 'وثيقة' المعارضة «العهد الوطني لسوريا المستقبل» 201
وثيقة – خطة أنان بالنقاط الست لحل الأزمة في سوريا 204
النص الكامل لاعلان قمة بغداد 205
'الشرق الاوسط' تنشر النص الكامل لرسالة عباس الى نتنياهو 212
النص الحرفي لإتفاق إنهاء اضراب الأسرى حسب مكتب نتنياهو 215
بنود اتفاق حركتي فتح وحماس في القاهرة 216
نص شهادة المشير بقضية قتل المتظاهرين 217
نص شهادة عمر سليمان التي كانت السبب الرئيسي في الحكم بالمؤبد على مبارك 220
وثيقة تاريخية 224

ببلوغرافيا فلسطينية 227

دراسات

الدين العام الفلسطيني: الأزمة القادمة

د. مازن صلاح العجلة

مقدمة

احتل النقاش حول القروض وآثارها على اقتصاديات الدول، حيزاً مهماً من السجالات التي دارت بين مختلف المدارس الاقتصادية. وقد جاء ذلك في سياق الحاجة المتزايدة للاقتراض وبشكل أساسي من قبل الحكومات. وحيث أن الاتفاق منعقد على كون القروض تمثل أحد أشكال الإيرادات الرئيسية للدولة، فإن الاختلاف يبرز عادة في إطار هذه المناقشات حول مدى نجاعة استخدامها وآثارها ومحدداتها. ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة تطور الدين العام لدى الدول، باعتباره نتيجة طبيعية لعمليات الاقتراض المتزايدة على الصعيد المحلي والدولي.

الوضع الاقتصادي في فلسطين لا يشكل استثناءً لما سبق، بل قد تتزايد الحاجة للاقتراض مقارنة بالدول المجاورة والمشابهة، كون الاقتصاد الفلسطيني يعاني من

مشكلات النشأة والتكوين إضافة لمشكلات الاحتلال التي ما زالت ماثلة وبشكل أكثر حدة ربما، مقارنة بالمرحلة السابقة لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف القطاعات الانتاجية الرئيسية التي لا يصل نصيبها معاً إلى 25% من الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى اعتماده الكبير على المعونات والمساعدات الخارجية، التي تتضمن قروضاً بالضرورة، لتغطية عجز الموازنة العامة، ولتمويل الموازنة التطويرية.

لقد قاد الانفاق الحكومي والدعم الخارجي، النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية طوال العقد السابق، وهو عقد الأزمات، ومن ثم فإن معدلات النمو والتي وصلت في بعض السنوات إلى 8%، لا يمكن اعتبارها مستدامة أو تمثل انعكاساً لقوة القطاعات الاقتصادية، فهي سرعان ما تنخفض وبشدة، عند أية أزمات مالية مثل تخفيض أو وقف أو حتى تأخر المساعدات الخارجية. الأمر الذي انعكس على قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص العمل وزيادة معدلات الانتاج ومن ثم إمكانية زيادة الإيرادات، التي اتسم نموها بالانخفاض في معظم سنوات الدراسة مقارنة بمعدلات نمو النفقات العامة، وبالتالي استمرار عجز الموازنة العامة، بل وتزايد هذا العجز، خاصة قبل تمويله بالمساعدات الخارجية.

في هذا السياق اتجهت السلطة إلى الاقتراض لتوفير إيرادات جديدة لمواجهة متطلبات عملية التنمية، ولمواجهة عجز الموازنة المستمر. والملاحظ أن حجم الدين العام تزايد بصورة واضحة منذ بداية العقد الأول المنصرم (2000–2010)، وهو كما أشرنا، عقد مليء بالأزمات المالية والاقتصادية. وقد تضمن هذا الدين نوعين داخلي وخارجي، ويتركز مصدر الدين الداخلي في البنوك المحلية وسلطة النقد، بينما تتنوع مصادر الديون الخارجية ما بين مؤسسات دولية وإقليمية وحكومات.

تنحصر مشكلة الدراسة، بناء على ما سبق، في تحليل تطور الدين العام وتحديد مؤشراته وتداعياته. ومن ثم يمكن صياغة المشكلة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو حجم الدين العام الفلسطيني خلال فترة الدراسة؟ وكيف يمكن الحكم على مدى خطورته وتداعياته من خلال مؤشرات الدين العام المعروفة؟

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل تطور الدين العام الفلسطيني وآثاره على الوضع المالي في فلسطين من خلال مؤشرات الدين واتجاهاته. ويمكن، كذلك، تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مكونات الدين العام ومصادره.
- تقييم الدين العام باستخدام مؤشرات الدين العام.
- تحديد آثار الدين العام.

أولاً: تعريف الدين العام

يمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تلجأ إليه الدول لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية، خاصة من الضرائب حيث تتجه الدولة للاقتراض من الأفراد أو الهيئات المحلية أو دولية. ويختلف تعريف الدين العام حسب الجهة، ومدى شمولية الدين لكافة مكوناته التي تمثل التزامات للدولة تجاه الآخرين. حيث نجد أن هناك تعاريف تقصر مفهوم الدين العام على دين الحكومة من الأفراد من خلال بيع السندات الحكومية للأفراد أو للبنك المركزي، وعليه، وبناء على هذا التعريف، يُقاس الدين العام بمقدار سندات الدين العام، ومن ثم يجب التمييز بين الدين العام الذي هو اقتراض للحكومة من المواطنين وبين اقتراض الحكومة من الخارج من دولة أخرى[1].

بينما نجد أن تعاريف المؤسسات الدولية تشير إلى كافة التزامات الدولة، فوفقاً لصندوق النقد الدولي يمثل الدين الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة، المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي. وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة[2].

ويؤكد البنك الدولي في تعريفه على مبدأ شمولية الدين العام فيعرفه بأنه: "كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت إلى هذه الالتزامات مستحقة السداد في تاريخ معين. وهو يشمل الالتزامات المحلية والأجنبية كودائع العملة والودائع النقدية والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض. ويركز البنك الدولي على الدين الخارجي حيث يعتبر الدين الخارجي مجموع الدين العام الطويل الأجل، والدين الطويل الأجل المضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص الطويل الأجل غير المضمون[3].

واللافت للنظر أن المؤسسات الدولية تميل للتركيز على طابع شمولية الدين وتحديد مكوناته العامة ضمن التعريف[4].

ورغم اتفاقنا مع تعاريف المؤسسات الدولية إلا أننا نميل لاعتماد تعريف أستاذنا رفعت المحجوب والذي لا يتعارض في جوهره مع ما سبق، ويمتاز بالدقة والشمول أيضاً، فالدين العام هو "المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة، أو أي شخص معنوي آخر، من الغير، أي من الأفراد، أو البنوك، أو الهيئات الخاصة أو العامة أو الدولية، أو من الدول الأخرى، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها، وفقاً لشروط معينة"[5].

يقتضي الالتزام بهذا الدين أن يشمل كافة تعهدات الحكومة والتزاماتها، وأن يغطي أنواع الدين وتصنيفاتها المختلفة من ديون داخلية وخارجية، اختيارية أو إجبارية، مؤبدة أو مؤقتة، طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، من السلطات النقدية أو من البنوك والودائع، من مؤسسات دولية أو حكومات خارجية[6]، أو في أية صورة وبغض النظر عن الجهة الدائنة.

ثانياً: الاتجاه العام لتطور الدين في فلسطين:

تتعرض هذه الفقرة لتطور حجم الدين العام خلال فترة الدراسة وقبلها، متتبعة معدلات نمو الدين العام وتطورها، ومكونات هذا الدين ما بين داخلي وخارجي.

1- الدين العام خلال الفترة (1995-1999):

رغم أننا اخترنا عام 2000 كبداية لفترة الدراسة بسبب كبر حجم الدين ابتداء من هذا العام، إلا أن إطلالة سريعة على أحوال الدين العام خلال السنوات الخمس السابقة من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية تبدو مهمة للتعرف الاتجاه العام للدين وتطوره خلال فترة الدراسة. تعود نشأة الدين العام في فلسطين إلى العام 1995، حيث بلغ حجم الدين 83.3 مليون دولار وتسارع نموه خلال هذه الفترة ليصل إلى 300 مليون دولار في السنة اللاحقة 1996 ثم إلى 615 مليون دولار عام 1999 [7]، وبمعدل تغير يصل إلى 636% خلال الفترة (1995-1999). من الجدير بالذكر أن هذا الحجم من الديون يمثل ديوناً خارجية ضمن المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية. حيث أكد تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي الفلسطيني من خلال متابعة تطورات الدين الخارجي خلال الفترة المذكورة (95-99) على تسارع نموه، فقد بلغت نسبة القروض من

إجمالي المساعدات الدولية عام 1994 نحو 0.5%، زادت عام 1995 إلى 8.3% ثم 27.8% عام 1996 ووصلت إلى 52.3% عام 1999[8]. وقد استخدم معظم هذه القروض في إقامة مشاريع بنية تحتية، حيث تم توجيه نحو 15.5% من إجمالي القروض إلى قطاع المياه والمجاري، 13.3% للكهرباء، 5.2% طرق وإسكان، 4.3% للزراعة، 2.7% مناطق صناعية، بينما استخدم 14.1% من إجمالي القروض تحت بند مساعدات فنية[9].

اتسمت هذه الفترة من حياة السلطة الوطنية الفلسطينية بالكثير من تعارض الأولويات والتضارب بين مهام الوزارات والمؤسسات، وحيث أن هذه الفترة هي فترة نشأة لمؤسسات السلطة، فقد أدى تضخم حجم الانفاق العام لمواجهة إقامة المؤسسات وتزايد أعداد الموظفين وتردي حالة البنى التحتية الموروثة عن الاحتلال، إلى تسارع حجم الدين أمام محدودية الموارد المحلية وضعفها إلا أن عملية الإقراض وبناء على تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي كانت تفتقر خلال هذه الفترة إلى استراتيجية واضحة تحكمها، إضافة إلى عدم توفر الإطار القانوني اللازم لها (قانون الدين العام)، الذي أقر بعد ذلك بسنوات.

2- الدين العام خلال الفترة (2000-2011):

تستعرض هذه الفقرة الاتجاه العام للدين العام الفلسطيني خلال فترة الدراسة، وفيها سنتعرف على تطور حجم الدين العام ومعدل نموه ومكوناته حسب الجهة المقرضة هل هو خارجي أم داخلي؟

- تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الدين العام يتجه نحو الزيادة رغم التباينات المختلفة التي تعكسها بيانات الجدول ما بين زيادة وانخفاض.

جدول رقم (1)
تطور حجم الدين العام ومكوناته (2000-2011)

مليون دولار أمريكي

السنة	إجمالي الدين العام	معدل النمو(%)	الدين العام الخارجي	معدل النمو(%)	الدين العام الداخلي	معدل النمو(%)	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين(%)
2000	795	–	378	–	417	–	47.5
2001	1190	49.7	827	118.7	363	12.9-	69.5
2002	1090	8.4-	950	14.8	140	61.4-	87.1
2003	1236	13.4	987	4.1	249	77.8	79.8
2004	1422	15.0	1010	2.3	412	65.4	71.0
2005	1602	12.7	1010	0	592	43.7	63.0
2006	1493	6.8-	1010	0	483	18.4-	67.6
2007	1432	4.0-	1010	0	422	12.6-	70.5
2008	1544	7.8	1010	0	534	26.5	65.7
2009	1732	12.2	1087	7.6	645	20.7	62.7
2010	1883	8.7	1043	4.0-	840	30.2	55.4
2011	2213	17.5	1261	20.9	952	13.3	56.9

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps

فقد قفز حجم الدين العام من 795 مليون دولار عام 2000 إلى 2213 مليون دولار عام 2011 وبنسبة زيادة مقدارها 178.4%، وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي 14%، إلا أن أكبر نسبة زيادة في حجم الدين كانت عام 2001، إذ بلغت حوالي 50%، وهي السنة التي شهدت الاضطرابات الشديدة والهجمات الإسرائيلية العنيفة والمتكررة على الأراضي الفلسطينية بسبب اندلاع أحداث سبتمبر 2000 والتي سميت بانتفاضة الأقصى على أثر دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي للحرم القدسي الشريف.

وبصفة عامة، تشهد المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني تراجعاً كلما تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية، ويترتب على ذلك عادة زيادة في عجز الموازنة وارتفاع في حجم الدين خاصة الداخلي لمواجهة حالة الطوارئ التي تخلفها هذه الاعتداءات.

ويبدو أن زيادة رصيد الدين العام بهذا الحجم الكبير قد نتج، بالإضافة الى ضعف الموارد المحلية وتزايد حجم النفقات نتيجة حالات الطوارئ، عن الوقوع في الحلقة المفرغة، إذ من المعلوم أن زيادة حجم الدين يؤدي الى زيادة أعباء خدمة الدين، وخاصة الفوائد، الأمر الذي يؤدي الى زيادة النفقات العامة، وفي ظل عدم تطور الإيرادات العامة بنفس النسبة، فإن العجز في الموازنة سيزداد ليؤدي مرة أخرى الى مزيد من الاقتراض. وهكذا تظهر الحلقة المفرغة لاستمرار زيادة حجم الدين.

– توضح بيانات الجدول رقم (1) أن الجزء الأكبر من حجم الدين العام يأتي من مصادر خارجية في إطار المساعدات الدولية، وتشير بيانات الجدول أن أقل نسبة بلغها حجم الدين الخارجي من إجمالي الدين خلال الفترة (2001–2011) 55.4%، وفي المتوسط بلغت النسبة السنوية 66.3%. أي أن حوالي ثلثي الدين العام هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية وهو ما سنوضحه في فترة لاحقة.

زاد حجم الدين الخارجي من 378 مليون دولار عام 2000 الى 1261 دولار عام 2011 وبمعدل زيادة مقداره 233.6%، الملاحظ أن السنوات (2004–2008) لم تشهد تغيراً في حجم الدين سواء بالزيادة أو الانخفاض، وهو ما لم نجد له تفسيراً في منشورات وزارة المالية أو غيرها من مؤسسات السلطة، رغم أن هذه السنوات الأربع، شهدت أزمات مالية، خاصة تلك التي حدثت بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، الأمر الذي ترتب عليه وقف كامل للمساعدات، التي استؤنفت عام 2007 وبشكل غير منتظم.

رغم ذلك فإن حجم الدين الخارجي، وفقاً لبيانات الجدول رقم (1)، لم يطرأ عليه أية زيادة أو انخفاض، كما أشرنا، ولكن يبدو أن السلطة قد استعاضت عن ذلك بالتوجه داخلياً حيث زاد حجم الدين المحلي خلال هذه الفترة قياساً على ما قبلها من سنوات.

– على صعيد الدين الداخلي، تشير البيانات أيضاً الى زيادة في الحجم من 417 مليون دولار عام 2000 الى 952 مليون دولار، وبمعدل تغير قدره 128.3%. الملاحظ أن معدل الدين الداخلي اتخذ نفس الاتجاه، من حيث زيادة الحجم ولكنه لم يرتبط مع الدين الخارجي بعلاقة محددة.

وتشير بيانات وزارة المالية[10] إلى أن المصدر الوحيد للدين المحلي هو البنوك التجارية المحلية وسلطة النقد حيث لا تسمح الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة للسلطة بإصدار سندات محلية بدلاً من الاقتراض من البنوك التجارية وبتكلفة أعلى من تلك المترتبة على إصدار السندات.

فقد درست السلطة إجراء طرح صغير لأذون خزانة في عام 2011 من خلال توريق الدين الحالي للسلطة الفلسطينية المستحق لسلطة النقد الفلسطينية، إلا أن عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتفاقم العجز المالي وانخفاض حجم المساعدات المتوقعة حال دون تنفيذ هذا المشروع، الذي كان من الممكن أن يمثل، حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي، خطوة أولى نحو التطوير التدريجي لسوق أذون الخزانة، الأمر الذي سوف يساعد على تنمية سوق النقد وأسواق التداول بين البنوك، وتعتزم السلطة أيضاً إصدار شهادات الدين "صكوك" مع استخدام عقارات السلطة الفلسطينية كضمان. وقد بدأت السلطة في تلقي مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي حول إدارة الدين وتطوير سوق النقد، بما في ذلك تدريب الموظفين، لضمان تطبيق أفضل الممارسات الدولية[11].

3- مصادر الدين العام الخارجي:

تتمثل مصادر الدين الخارجي في فلسطين في ثلاثة مصادر أساسية، وهي مؤسسات مالية عربية ومؤسسات دولية وقروض ثنائية، حيث تركزت القروض الخارجية على المصدرين الأولين وبنسبة تراوحت بين 85-90% طوال فترة الدراسة، بينما تراوحت نسبة القروض الثنائية بين 10-15% من حجم القروض الخارجية التي انحصرت في عدة دول مثل الصين والسويد واليونان وإيطاليا وأسبانيا ولم يزد حجم القروض الثنائية من هذه الدول مجتمعة عن 165 مليون دولار طوال فترة الدراسة[12].

أما حجم القروض الخارجية من المؤسسات العربية والدولية فقد تراوح بين 739 مليون دولار عام 2001 كحد أدنى و922 كحد أقصى عام 2009، منها حوالي 60% من مؤسسات مالية عربية مثل صندوق الأقصى والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والباقي 40% من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الدولي للتطوير الزراعي والأوبك[13].

من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر وبنسبة 94%، من القروض الخارجية عبارة عن قروض ميسرة، تتراوح فترة السماح بها بين 10–15 سنة وفترة السداد من 12–30 سنة وبمعدل فائدة لا يتجاوز 3%[14].

من الواضح تنوع مصادر الدين الخارجي ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، وقد يعزز هذا التنوع، مقترناً بشروط القروض الميسرة، درجة الأمان التي على ما يبدو تتمتع بها القروض الخارجية، وهو ما سيتم التأكد منه عند الحديث عن مؤشرات الدين العام. ومن حيث المبدأ يبدو أن حجم الدين الداخلي وتطوره ومحدودية مصادره، هو الأكثر خطورة من الدين الخارجي، إذ يترتب عليه، وبحكم أنه من البنوك التجارية، فوائد مرتفعة وسرعة في السداد، الأمر الذي يمثل عبئاً على موازنة السلطة التي تعاني من عجز مزمن.

4- تطور أعباء الدين العام:

استعرضنا في البنود السابقة الاتجاه العام لتطور الدين في فلسطين متضمناً تحليل تطور الدين العام ومصادره، وحتى تكتمل الصورة ودلالتها الاقتصادية، يفضل إبراز أعباء خدمة الدين العام لتحليل وتوضيح حجم هذه الأعباء والذي يشمل الفوائد والأقساط التي تتحملها الموازنة العامة سنوياً. وحيث أن الاحصاءات حول أعباء الدين العام لم تتوفر إلا حديثاً على الموقع الالكتروني لوزارة المالية وللعامين 2010، 2011 فقط، سيقتصر تحليل أعباء الدين وعلاقتها بالموازنة والإيرادات لهذين العامين فقط، وذلك من خلال بيانات الجدول رقم (2).

توضح بيانات الجدول أن حجم عبء الدين العام بلغ عام 2010 295.4 مليون دولار ثم تطور ليصل عام 2011 إلى 308.3 مليون دولار وبزيادة نسبتها 4.4%، الملاحظ أن عبء الدين المحلي هو المسيطر على حجم عبء الدين العام حيث تصل نسبة عبء الدين المحلي خلال العامين إلى 92% تقريباً من العبء الكلي.

ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قصر الفترة الزمنية لقروض الدين المحلي، بل أن جزءاً منه يتمثل في تسهيلات الجاري مدين، ويترتب على ذلك ارتفاع حجم الفوائد والتي

وصلت حسب بيانات الجدول إلى 23.2 مليون دولار عام 2011 لتزيد عن حجمها عام 2010 بنسبة 42%.

ينعكس عبء الدين العام على الموازنة العامة للسلطة إذ بلغت نسبة هذا العبء إلى الإيرادات العامة للعامين 10%، 11.2% على الترتيب، وترتفع لتصل إلى 16% من حجم الإيرادات المحلية، وهي نسبة مرتفعة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضعف الموازنة واستمرار العجز الجاري فيها.

الجدول رقم (2)

تطور أعباء الدين العام للعامين 2010، 2011

مليون دولار

السنة	الأقساط			الفوائد			أعباء الدين العام (الأقساط+الفوائد)			نسبة الأعباء من الإيرادات	
	الدين الخارجي	الدين الداخلي	المجموع	الدين الخارجي	الدين الداخلي	المجموع	الدين الخارجي	الدين الداخلي	المجموع	من الإيرادات العامة	من الإيرادات المحلية
2010	18.5	255.3	273.8	5.34	16.3	21.64	23.84	271.6	295.4	%10	%11.2
2011	21.2	258.6	279.8	5.2	23.2	28.5	26.4	281.9	308.3	%16	%15.4

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على بيانات الدين العام المنشورة من دائرة الدين العام على موقع وزارة المالية الإلكتروني www.pmof.ps

ثالثاً: مؤشرات الدين العام:

تعرفنا في سياق البنود السابقة على الوضع القائم للدين العام في فلسطين وتطور هذا الدين ومصادره وأعباءه. وفي هذا البند سنحاول استخدام أهم المؤشرات وأكثرها ملاءمة للحالة الفلسطينية، والتي يحكم بها عادة على الدين العام من حيث وصوله إلى مرحلة الخطر أم استقراره في مرحلة الأمان، ومدى تداعياته على الوضع المالي والاقتصادي، ومن ثم يمكن الحكم على مدى الرشد في إدارة الدين العام، وتشير أدبيات

الموضوع إلى وجود أنواع متعددة من المؤشرات حيث صنفت منظمة الانتوساي هذه المؤشرات إلى ثلاثة فئات، أولها مؤشرات تقيس خطر تدهور وضع الدين في سياق الظروف الحالية، وهناك فئة ثانية تقيس قدرة الحكومة على مواجهة أحداث طارئة في المستقبل، والثالثة تتمثل في المؤشرات المالية التي تظهر سلوك الخصوم كمتغيرات السوق[15].

وستعتمد هنا على ثلاثة أنواع من المؤشرات من خلال دراسة العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات أعباء خدمة الدين، وأخيراً مؤشرات الاقتدار المالي العام.

1- الدين العام والناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ويعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد. ويمكن قياس العلاقة بين الدين والناتج المحلي الإجمالي بمؤشرين:

أ- **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي**، وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز 60%، وتتراوح في حدودها الدنيا بين 20-30% حسب مقترحات المنظمة الدولية للتخفيف Debt Relif international والتي اقترحت حدوداً دنيا لهذين المؤشرين 20-25%، بينما اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون هذه الحدود من 25-30%[16].

على الصعيد الفلسطيني تراوحت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2011) بين 23.8-35.8% وفي المتوسط بلغت، للفترة كلها، 28.47%، وسنركز في المؤشرات كلها على العامين 2010، 2011، نظراً لتوفر معلومات عن أعباء الدين لهذين العامين فقط.

وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عام 2010 إلى 25.2%، لكنها ارتفعت إلى 33.3% عام 2011 حيث بلغ معدل نمو الدين هذا العام 17.5% [17]. ومن الواضح أن

هذه النسب جميعها لم تصل إلى مرحلة الخطر أي لم تتجاوز 60%، سواء قيس ذلك نسبة للدين المحلي فقط أم للخارجي والداخلي معاً.

ب- مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي:

يقيس هذا المؤشر مستوى الأمان الذي يتحدد بتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام[18]. على الصعيد الفلسطيني وبناء على إحصاءات الجدول رقم (3) والخاص بمعدلات النمو للدين العام والناتج المحلي لفترة الدراسة.

الجدول رقم (3)

معدلات نمو الدين العام والناتج المحلي (2001-2011) (نسب مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو الدين العام	49.7	8.4-	13.4	15	12.7	6.8-	4	7.8	12.2	8.7	17.5
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	8.6-	13.3-	14.9	12	8.6	5.2-	5.4	7.1	7.4	9.3	9.9

المصدر: حسبت معدلات النمو بناء على الإحصاءات الواردة في تقرير سلطة النقد السنوي 2010، وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يتضح أن معدل نمو الدين العام أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي في خمس سنوات، بينما ينخفض في ثلاث سنوات هي: 2005، 2007، 2010، الواضح أن معدلات النمو في كل من المؤشرين متذبذبة وليست مستقرة انعكاساً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عموماً. ولو قارنا بين معدلي النمو لمجموعة من السنوات ذات المعدلات الموجبة، مثلاً خلال الفترة (2003-2005) سنجد أن متوسط معدل نمو الدين العام 13.7% ومتوسط معدل نمو الناتج المحلي 11.8 لنفس الفترة. كذلك للفترة (2007-2004) فإن معدل نمو الدين العام وصل إلى 10% في المتوسط، بينما كان معدل نمو

الناتج المحلي 7.8% في المتوسط لنفس الفترة. بناء عليه، فإن المحصلة تشير إلى زيادة معدل نمو الدين العام الفلسطيني عن معدل الناتج المحلي الحقيقي، وهذا يدل على خطورة الأمر وفقاً لهذا المؤشر، وقد يشير إلى سوء إدارة الدين العام.

2- مؤشرات أعباء الدين:

يتوفر معلومات عن أعباء الدين، كما أشرنا مسبقاً، لعامي 2010، 2011، وقد استعرضنا في بند سابق حجم الأقساط والفوائد لهذين العامين، وقد استخدمنا في حينه مؤشر نسبة الأعباء إلى الإيرادات العامة والجارية والتي بلغت 10%، 11.2% على التوالي للإيرادات العامة، بينما تصل نسبة الأعباء إلى الإيرادات المحلية 16% من حجمها الإجمالي، وفي هذا البند سنكمل بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بأعباء الدين. والمتعلقة بنسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام وتتمحور هذه المؤشرات حول نسبة أعباء الدين والفوائد إلى النفقات العامة والجارية والجدول رقم (4) يوضح هذه النسب.

الجدول رقم (4)

نسبة أعباء الدين العام إلى النفقات العامة والجارية

مليون دولار

السنة	النفقات العامة	نسبة أعباء الدين	نسبة الفوائد	النفقات الجارية	نسبة أعباء الدين	نسبة الفوائد
2010	3259	%9	%0.7	2984	%9.9	%0.72
2011	3489	%8.8	%0.75	3223	%9.6	%0.88

المصدر: تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2010، مرجع سابق، ص 56

تشير بيانات الجدول أن 9% من النفقات العامة خلال العامين تخصص لخدمة الدين العام وتصل إلى 10% من النفقات الجارية، بينما لا تتجاوز خدمة الفوائد 1% من النفقات العامة والجارية. ورغم انخفاض النسبة قياساً على مثيلاتها في الدول المجاورة –

40%، 29% في مصر[19]– فإنها وبالقياس للأزمة المالية التي تعانيها السلطة وتزايد معدلات العجز وانخفاض الدعم الخارجي تثير القلق، خاصة إذا تذكرنا ما استعرضناه سابقاً بخصوص نسبة أعباء الدين إلى الإيرادات العامة والمحلية.

3- مؤشرات الاقتدار المالي:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أية أحداث طارئة في المستقبل، بمعنى آخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل. ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها:

أ- مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات:

تعكس الأزمة المالية المستمرة للسلطة الفلسطينية نفسها في استمرار عجز الموازنة، وحيث أن السلطة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضاً. وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى استمرار العجز قبل المساعدات وبعدها ما عدا سنوات الفترة (2006-2008).

الجدول رقم (5)

تطور عجز الموازنة الفلسطينية (2000-2010)

مليون دولار

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العجز قبل المساعدات	729	1162	956	888	478	911	985	1261	1708	1827	1358
العجز بعد المساعدات	209	313	259	286	125	275	+34	+61	+270	425	81

المصدر: تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2010، مرجع سابق، ص60

إن استمرار العجز يشير إلى زيادة مستمرة للنفقات عن الإيرادات سواء في الحجم أو معدل النمو، أي أن قدرة الحكومة المالية من خلال موازنتها قد لا تتناسب مع متطلبات تمويل أعباء الدين مستقبلاً في ظل تزايد حجم العجز واستمرار تمويل ما تبقى منه بعد الدعم والمساعدات من البنوك المحلية. والأزمة المالية للسلطة أزمة هيكلية تعكس ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد الإيرادات الكافية واللازمة لتغطية النفقات[20]، إضافة إلى ما تسببه الإجراءات الإسرائيلية من إرباك مستمر من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي بالحصار وإغلاق المعابر والحواجز وغيرها من سياسات.

ب- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام:

يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر[21]. وتشير جداول حجم الفائدة والأقساط المنشورة على موقع وزارة المالية إلى أن أسعار الفائدة وفي المتوسط (وهي تختلف حسب نوع العملة، شيكل، دولار، دينار) تقع بين 1-6% حسب مدة القروض وشروطه ونوع العملة. وبالإطلاع على معدلات نمو الدين العام الواردة في الجدول رقم (1) للعامين 2010، 2011 فقط، باعتبار أن البيانات حول الفوائد وأعباء الدين متاحة لهذين العامين، سنجد أن معدلات نمو الدين تصل إلى 8.7%، 17.5% للعامين على التوالي، أي أنها أعلى من أسعار الفائدة على الدين العام الفلسطيني وهذا يعكس وجود أزمة حقيقية خاصة فيما يتعلق بالدين الداخلي.

تشير مؤشرات الدين العام مجتمعة إلى أن الدين العام لم يصل بعد إلى مرحلة الخطر وفقاً للمعايير الدولية، ولكن بعض المؤشرات تؤكد الوصول لمرحلة الخطر. فإذا تعاملنا مع مشكلة الدين العام في سياق الأزمة المالية الجارية للسلطة واستمرار عجز موازنتها، ومحدودية قدرتها على زيادة معدلات نمو الإيرادات المحلية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، لاشك أن وضع الدين العام لن يكون مريحاً، ومن الصعب التعامل معه، في ظل هذه التعقيدات ذات الصلة المباشرة بتطوره وحجمه، على أنه في المستوى الطبيعي وبعيداً على خطر التدهور.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للدين العام:

الدين العام يترك آثاراً هامة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حسب طبيعة هذا الدين وأوجه إنفاقه وحجم أعباءه.

ومن الممكن تلمس آثار الدين العام على الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لما يلي:

1- ساهم الدين الخارجي بدور مهم في تطوير البنية التحتية، إذ أن حوالي 90% من حجم الدين الخارجي، كما أسلفنا، تم توجيهه لتطوير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني. غير أن استحقاق السداد والذي بدأ خلال العقد السابق، جاء في سياق أزمة مالية للسلطة، مما عزز من زيادة عجز الموازنة خلال الفترة الحالية، وفي هذا إشارة إلى ثقل عبء الدين الخارجي قياساً على الأزمة الحالية وتداعياتها رغم دوره في تهيئة بنية تحتية ملائمة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية.

2- لاشك أن حجم الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي قد أدى إلى تطور حجم الانفاق الحكومي الفلسطيني بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا علمنا أن الانفاق الحكومي هو الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي، بسبب التأثيرات السلبية للقيود الإسرائيلية على القطاع الخاص. لكن يجب الحذر في قراءة هذه الآثار عند تتبع مجالات الإنفاق خاصة للدين المحلي، الذي يوجه بالكامل إلى إنفاق غير استثماري، الأمر الذي يحدد الآثار الإيجابية لحجم الإنفاق العام، في المدى القصير فقط.

3- أثرت الديون على المالية العامة من جانبين، الأول تمثل في استخدام الدين المحلي لتمويل عجز الموازنة، وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن هناك عجزاً مستمراً حتى بعد تمويله عن طريق المساعدات، وقد تم، في الغالب، تمويل العجز المتبقي، والذي تراوح بين (81-425) مليون خلال فترة الدراسة، من الدين المحلي من خلال البنوك.

أما الجانب الثاني، فقد تمثل في زيادة النفقات العامة بسبب أعباء خدمة الدين، وقد رأينا كيف أن نسبة أعباء الدين إلى النفقات العامة وصلت إلى 9%، ونسبتها إلى الإيرادات العامة وصلت إلى 16%. ونظراً لسوء الأحوال الاقتصادية، وإلى حد ما سوء إدارة الانفاق العام، فإن الإنفاق العام يتزايد سنة بعد أخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبالتالي ازدياد واستمرار عجز الموازنة، وتزايد الحاجة إلى تمويله بالديون المحلية من جديد.

4- قد يؤدي اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي إلى زيادة عرض النقود، الأمر الذي يعزز من ارتفاع معدلات التضخم، تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الرقم القياسي للأسعار لعام 2011 بلغ 132.7% (سنة الأساس 2004)، وبناء على بيانات الجدول رقم (1) فإن هذه الفترة (2004-2011) شهدت معدلات نمو مرتفعة للدين العام إذ قفز من 1422 مليون عام 2004 إلى 2213 مليون عام 2011، رغم أن هناك عوامل أخرى بلا شك تؤثر في زيادة معدلات التضخم إلا أنه من الصعب إغفال دور تزايد حجم الديون خاصة المحلية.

5- بلغت نسبة الديون المحلية من الجهاز المصرفي 30% من حجم التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي وذلك خلال الفترة (2006-2011)[22]. وهي نسبة مرتفعة قياساً على الدول المجاورة والمشابهة، وهذا قد يؤدي إلى مزاحمة الائتمان المتاح للاستثمار الخاص، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية والتي يتأثر بها القطاع المصرفي. من الضروري توفير أكبر قدر ممكن لتعزيز قدرة القطاع الخاص على ممارسة دوره بالكامل في قيادة عملية التنمية حسب توجهات السلطة وخططها التنموية.

خامساً: نتائج الدراسة وتوصياتها:

1- نتائج الدراسة:

بناء على التحليلات والمناقشات، فإن الدراسة توصلت إلى العديد من النتائج أهمها:

أ- تعود نشأة الدين العام الفلسطيني إلى عام 1995، ورغم البداية المتواضعة لحجم الدين في ذلك العام والتي لم تتجاوز 85 مليون دولار، إلا أن الدين العام شهد قفزات متلاحقة طوال الفترة (1995-2011).

ب- شهدت الفترة (2000-2011) تطورات مهمة في حجم الدين إذ زاد حجم الدين من 795 مليون دولار إلى 2213 مليون دولار عام 2011 وبنسبة تغير قدرها 178%، بمتوسط زيادة سنوي 14% تقريباً.

ج- احتل الدين الخارجي النسبة الأكبر من حجم الدين، وبلغت هذه النسبة في المتوسط 66.3% سنوياً، أي أن حوالي ثلثي الدين هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية وإقليمية.

د- يعتبر الدين الداخلي الأكثر عبئاً بسبب طبيعته وشروطه، حيث يتم الحصول عليه من البنوك المحلية ولفترات قصيرة (من شهر إلى ستة أشهر) ومن ثم يزداد عبئه سواء على صعيد الفوائد أو الأقساط، وتصل نسبة أعبائه من عبء الدين العام إلى 92% من العبء الكلي.

هـ- باستخدام مؤشرات الدين العام مجتمعة، نجد أن الدين العام لم يصل إلى مرحلة الخطر وفقاً للمعايير الدولية، لكن وجود الدين في سياق أزمة مالية مستمرة وعجز مستمر في الموازنة، وضعف اقتصادي عام، يجعله متأثراً بهذه الأزمة ويصبح قريباً من حالة الخطر، خاصة أن بعض المؤشرات أكدت الوصول لمرحلة الخطر.

و- ساهم الدين الخارجي، حصراً، بدور مهم في تطوير البنية التحتية، وساهم في زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، معززاً لدور الإنفاق الحكومي كمصدر للنمو الاقتصادي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية في فلسطين.

ز- إن زيادة عبء الدين العام خلال عامي 2010،2011، وفي سياق الأزمة الاقتصادية والمالية للسلطة، قد يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام خاصة الداخلي لمواجهة العجز المتوقع، ما يعني الدخول في حلقة مفرغة تتكون من الديون وأعبائها وعجز الموازنة، الأمر الذي يرشح تطور حجم الديون وأعبائها للوصول إلى درجة الأزمة التي سوف تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة المالية الحالية وتداعياتها.

2- التوصيات:

أ- لزيادة فعالية وكفاءة إدارة الدين العام، لابد أن تسعى السلطة الفلسطينية إلى وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام، تشمل منهجية واضحة للاقتراض وبما يتلاءم مع القدرات المالية المتوقعة.

ب- البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز بدلاً من الدين المحلي، وخاصة تفعيل وتعزيز دور الإيرادات المحلية والقوانين والسياسات ذات الصلة والوصول إلى فائض في الموازنة.

ج- دراسة إمكانية إصدار سندات تطرح للمؤسسات المالية والقطاع الخاص وبما يتلاءم مع إمكانيات وقدرات الاقتصاد الوطني والمالية العامة للسلطة.

د- توجيه الاهتمام لزيادة الدراسات ذات العلاقة بالدين العام الفلسطيني وتوفير البيانات اللازمة لذلك خاصة للسنوات السابقة، للمساهمة في وضع تصور وطني ملائم للحيلولة دون وصول مستوى الديون وأعبائها إلى مرحلة الخطر.

هـ- الاهتمام بالديون الخارجية ذات الشروط الميسرة، وتوجيهها لتطوير البنى التحتية وتعزيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

المراجع:

[1] سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية (الكويت: شركة كاظمة، 1982) ص 730.
[2] صندوق النقد الدولي، تحليل وبرمجة الاقتصاد الكلي، دورة تدريبية لكوادر السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة (12-20 شباط 1996) ص16.
[3] البنك الدولي، قاعدة البيانات، الموقع الالكتروني: www.data.albaukaldawli.org
[4] انظر تقرير الانتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: Intosai, Guidance on Definition and Disclosureed public Debt pg, public debt committee of intosai, web site: www.intosai,org.
[5] رفعت المحجوب، المالية العامة (القاهرة: دار النهضة العربية، 1979) ص 483.
[6] أنظر في تصنيف الديون، صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص24، رفعت المحجوب، ص 487.
[7] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد رقم 8، 2001، رام الله، ص 151.
[8] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، 2001) ص13.
[9] المرجع السابق نفس الصفحة.
[10] وزارة المالية، الموقع الالكتروني: www.pmof.ps
[11] صندوق النقد الدولي، الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة (نيويورك: صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011) ص 26.
[12] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010 (رام الله: سلطة النقد، 2011) ص 87.
[13] المرجع السابق نفس الصفحة.
[14] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2005 (رام الله: سلطة النقد، 2006) ص 56.
[15] لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات أنظر: الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، مرجع سابق.
[16] المرجع السابق
[17] تم حساب هذه النسب بناء على إحصاءات الناتج المحلي المنشورة في كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2011 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011.
[18] محمد عبد الحليم عمر، الدين العام: المفاهيم، المؤشرات، الآثار، ورقة عمل مقدمة لندوة "إدارة الدين العام"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 12 ديسمبر 2003.
[19] المرجع السابق، ص 13.
[20] أنظر في الأزمة المالية للسلطة
مازن العجلة، الأزمة المالية وبرامج الإصلاح: الطريق الصعب، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 32، 2011، ص 46.
[21] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 5.
[22] تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2010، مرجع سابق، ص99.

إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية 2007-2011

د. محمد عبد الله أبو مطر

مقدمة

تشكل صيرورة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، سيما بعد قيام السلطة الوطنية عام 1994، حالة خاصة في محيطها الإقليمي والعربي، كنتاج لاستمرار الاحتلال وتصاعد حدة ممارساته الدافعة نحو تقويض بنى ومقومات الحياة الوطنية للفلسطينيين على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وانتهاج سياسية الاحتواء من قبل القوى السياسية الفلسطينية في إطار علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، وإضعاف استقلاليتها في سياق صراع الهيمنة على الحيز العام، بالإضافة إلى تعثر عملية ترسيخ الثقافة المدنية بفعل الولاءات العضوية وتنامي ظاهرة التسلح والعنف وعسكرة المجتمع.

إلا أن التحدي الأبرز الذي يواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو الانقسام وما يتخذه من مضامين، تُمثّل خطرا حقيقيا على الهوية السياسية والجغرافيا الوطنية وبنية المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته، إضافة إلى تداعياته الخارجية وإسهامه في تراجع الانجازات والمكتسبات التي حققها الشعب الفلسطيني في مسيرة كفاحه ونضاله للحفاظ على ذاته الوطنية والسياسية. حيث بدا من الواضح في ظل الانقسام، عودة القضية الفلسطينية إلى مربع المحاور الإقليمية والدولية، لتصبح رهينة المصالح الخارجية، وما نتج عن ذلك من ضعف وتشتت للموقف الفلسطيني في إطار الصراع المركزي مع الاحتلال.

فهذا التحدي وما يحمله من تهديد مباشر لمصير الشعب الفلسطيني، يشكل الدافع الأساسي للبحث في دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية خلال الفترة من 2007–2010، سيما وأن هذه الفترة شهدت حراكا ملحوظا للعديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إطار جهودها الرامية لإنهاء الانقسام، كما أن تناول دور هذه المؤسسات في تحقيق المصالحة يجد ما يبرره، في كونها تشكل جزءاً من حياة المجتمع الفلسطيني المدنية، التي رافقته في مسيرة التكوّن الوطني، وقناة للتعبئة ورافعة لبناء المجتمع الفلسطيني واستنهاض مقومات بقائه وتطوره، علاوة على أن مفاهيم التسامح واستيعاب الآخر والمصالحة والاندماج الديمقراطي، ومفاهيم العفو والمصلحة الوطنية هي قناعات يناضل من اجلها المجتمع المدني وتسعى مؤسساته إلى تعزيزها في المجتمع الفلسطيني.

غير أن مقاربة دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق المصالحة الوطنية، تقتضي موضوعيا عدم إغفال أن هذه المؤسسات، ليست طرفا أجنبيا وخارج دائرة الانقسام وتفاعلاته، بل منها ما يُمكن اعتباره قد شكل أداة وهدف لهذا الانقسام وجزءا منه، وإن كانت هناك مؤسسات تنبهت لمخاطر حالة الانقسام وتداعياته، وهو ما تجسّد في محاولاتها توفير الحد الأدنى من متطلبات تحقيق المصالحة الوطنية، كإجراء الحوارات واللقاءات بمشاركة مختلف القوى السياسية الفلسطينية، وتبني مجموعة من الفعاليات والمبادرات لإنهاء الانقسام، إلا أن تلك المحاولات لا تعبر عن قدرة وحجم تأثير مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات عبر نضالها

الوطني والاجتماعي في الضغط على القوى المنقسمة ودفعها نحو العمل على إنهاء الانقسام.

وعليه تطرح هذه الورقة إشكاليتها الرئيسية المتمثّلة في: إلى أي حد ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية؟

إن تقديم مقاربة موضوعية لهذا التساؤل، يتطلب معالجة وتحليل مجموعة من القضايا الرئيسية، أهمها، خصوصية تشكل هذه المؤسسات وتداعيات هذه الخصوصية على أدائها، والدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني بعد نشوء السلطة الوطنية، والمعيقات التي واجهتها وحدّت من قدرتها في أداء المهام المنوطة بها، وانعكاسات ذلك في مجمله على موقفها وموقعها من الانقسام، وماهية المبادرات التي تقدمت بها وآليات الحل التي اقترحتها لإنهاء هذا الانقسام وتحقيق المصالحة، ومدى توفر هذه المبادرات على رؤية موحدة من حيث الأهداف والدوافع والآليات المقترحة، سواء فيما بينها أو مع غيرها من المبادرات التي طرحتها الفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى أوجه القصور في تلك المبادرات وأسباب عدم تبنيها وتنفيذها.

وتكمن أهمية تناول تلك القضايا بالتحليل العلمي والمساءلة الموضوعية، لما يمكن أن يشكله ذلك من مساهمة في فهم مختلف التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والى أي حد أدت إلى إضعاف دور هذه المؤسسات في إنهاء الانقسام.

لذلك تهدف هذه الورقة إلى مقاربة مختلف التحديات والإشكاليات التي أنتجت معها مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، التي قيّدت ولا تزال دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق المصالحة الوطنية، وذلك باستخدام مجموعة من المناهج والأدوات البحثية والعلمية كالمنهج النسقي، الذي تقتضيه طبيعة موضوع الورقة، مع الاستعانة بالمنهج "الاستقرائي" لأهميته في مقاربة تساؤلات الورقة، عبر التحليل والتحقق من خلال الملاحظة، إضافة إلى إجراء مجموعة من المقابلات مع بعض الفاعلين في حقل العمل المدني والقائمين على المبادرات التي طُرحت في سياق المساعي الفلسطينية لإنهاء الانقسام .

ويجدر التنويه أن هذه الورقة وبحكم تناولها لأحد الظواهر الاجتماعية، التي تتسم بخصوصيتها، وتشابك وتداخل العوامل المؤثرة فيها، فإنها لا تَدَّعِ إحاطتها ومقاربتها لكافة ما يثيره موضوع الورقة من تساؤلات وإشكاليات، لكنها تسعى إلى أن تشكل مساهمة متواضعة في مجال البحث العلمي، خاصة في ظل محدودية المصادر والدراسات السابقة حول موضوعها، التي وإن تم الاعتماد على جزء منها في إعداد هذه الورقة[1]، إلا أنها تميزت بالتركيز على قضايا محددة دون غيرها فيما يتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في إنهاء الانقسام. لا نروم من ذلك إلى التقليل من أهمية تلك المصادر، وإنما تسليط الضوء حول غياب البحوث والدراسات العلمية التي تتناول بشمولية موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق المصالحة الوطنية، انطلاقا من كون أن الانقسام ومنذ تصاعد حدة الاقتتال الداخلي نهاية العام 2006، تطلّب أن يشكل العمل على إنهائه والحد من تداعياته على الشعب الفلسطيني، أولوية ومهمة رئيسية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

على ضوء ما سبق تقديمه، سيتم تناول موضوع الورقة ومقاربة تساؤلاتها وما تثيره من قضايا وإشكاليات وفق المحاور التالية:-

المحور الأول/ مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني : خصوصية التشكل وتداعياتها.

المحور الثاني/ مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية: الدور والمعوقات.

المحور الثالث / مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وحالة الانقسام : - الموقف والموقع .

المحور الرابع / مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء الانقسام:الرؤية وآليات الحل.

المحور الخامس / أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأسباب عدم تنفيذها.

المحـــور الأول/ مؤسســـات المجتمـــع المـــدني الفلســـطيني : خصوصية التشكل وتداعياتها

بالنظر إلى مفهوم المجتمع المدني من حيث مضمونه واســـتخداماته فـــي مختلـــف المراحل التاريخية[2]، نجده في السياق الفلسطيني قد تميز بسمات خاصة في إطـــار تشـــكّل مؤسساته ووظائفها ، فعلى مستوى التشكّل، لم تتبلور هذه المؤسسات في ظل وجود سلطة سياسية وكيان دولاني مستقل وذو سيادة، وإنما جاء تبلورها في مواجهة سلطة احـــتلال،لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في التكوين السياسي والمجتمعي[3]، لذلك مارس الاحتلال مجموعة من السياسات العنصرية والتعسفية، التي استهدفت إضعاف بنية وتطور المجتمع الفلسطيني، بما فيها الأطر والمؤسسات المدنية، وهو ما انعكس علـــى مســـتوى وظائفهـــا ونشاطها، وقد طال ذلك مختلف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من نقابات واتحادات وجمعيات، سواء تلك التي نشأت بدعم من منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، أو التـــي تشكّلت كنتاج لقدرة بعض النخب الفلسطينية على التأطير الاجتماعي ومأسسة العمل المدني والطوعي[4].

وقد تركّز عمل هذه المؤسسات في مواجهة سلطة الاحتلال والتخفيف من الآثـــار السلبية لسياساته تجاه المجتمع الفلسطيني، من خلال تكوين أطر الحماية الذاتيـــة للشـــعب الفلسطيني وتعزيز وجوده الوطني، والحفاظ على هويته السياسية والاجتماعيـــة وتماســـكه وترابط نسيجه، كضرورة وطنية في إطار الصراع مـــع إســـرائيل، كمـــا أن الوظـــائف الاجتماعية والخدماتية التي كانت تقوم بها هذه المؤسسات والتي عجزت سلطة الاحـــتلال عن القيام بها أو رفضت تقديمها[5]، كان ينظر لها في غالب الأحيان من زاويـــة الواجـــب الوطني بغض النظر عما قد يؤدي إليه ذلك من طغيان الأولويات السياسية علـــى عملهـــا المدني، وهو ما أنتج معه البيئة المواتية لتســـييس عمـــل مؤسســـات المجتمـــع المـــدني الفلسطيني[6].

المحور الثاني/ مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية : الدور والمعوقات

مثّل قيام السلطة الوطنية تطورا هاما في مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته من ناحيتين : –

الأولى : الزيادة الملحوظة في عدد هذه المؤسسات وتطورها النوعي[7]، حيث شهدت أراضي السلطة الوطنية تشكّل العديد من المؤسسات المدنية، والمنظمات غير الحكومية وتوسع انتشارها في كل من الضفة وغزة [8].

الثانية : تنامي دورها، فقد أدى قيام السلطة الوطنية وتحكمها في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني عبر مجموعة من الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية، إلى دفع هذه المؤسسات للمشاركة في مهام التنمية التي تتطلبها مرحلة الحكم الذاتي في مختلف مجالاتها[9]، والعمل على تطوير بنية المجتمع الفلسطيني، والسعي نحو التخفيف من حدة العلاقات الإرثية والولاءات العضوية، التي تعيق تعزيز وترسيخ قيم الولاء المدني والانتقال الديمقراطي في ظل وجود سلطة ذات سمات دولانية، كما ساهمت في تهيئة مناخ فلسطيني لمواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب مهنية ميزت أداء السلطة الوطنية، بالإضافة إلى مواجهتها تعسف أجهزة السلطة والانتهاكات التي تمارسها[10] .

لكن على الرغم من قيامها بهذه المهام، إلا أنه يوجد العديد من المعيقات الذاتية والموضوعية التي حدت من إمكانياتها وقدراتها على أداء دور فاعل ومؤثر، يسمح لها بالمشاركة الإيجابية في توجيه العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسي والاجتماعي، بما يكفل لها حضورا حقيقيا في تأطير ومأسسة الحراك الاجتماعي والمدني وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، ومن أهم هذه المعيقات : –

- التسييس المتزايد للعديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ويعتبر من الظواهر التي لازالت تلازم هذه المؤسسات منذ تشكلها[11] .

- عدم استقلاليتها في إطار علاقتها بالسلطة، وسعي هذه الأخيرة للهيمنة عليها والتدخل في نشاطها[12].
- محدودية الموارد المالية والاقتصادية وعدم استقرار مصادر التمويل .
- افتقارها لرؤية موحدة حول دورها ومهامها[13].
- تفشي مجموعة من الظواهر السلبية في عدد كبير منها، كالشخصنة، والفساد الإداري والمالي، وغياب نظم فعالة للرقابة والمساءلة [14].

فهذه المعيقات وغيرها أثرت إلى حد كبير على أداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وانعكست على موقفها وموقعها خلال المراحل التي مر بها الانقسام .

المحور الثالث /مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وحالة الانقسام : الموقف والموقع

بالنظر إلى الانقسام الفلسطيني، يتبين موضوعيا أن هذا الانقسام مر بثلاث مراحل رئيسية:-

الأولى/ تنامي حدة الاستقطاب الثنائي بين حركتي "فتح" و"حماس" عقب الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 في ظل وحدة السلطة والتنازع على الصلاحيات وازدواجية السيطرة [15].

الثانية / مرحلة الانتقال بالاستقطاب والصراع، من الإطار السياسي إلى مربع الاقتتال الداخلي وعسكرة الصراع.

الثالثة / حسم هذا الصراع بالقوة و السلاح ، مما أفضى إلى ازدواجية السيطرة وثنائية السلطة [16].

فهذه المراحل وما شهدته من تصاعد في حالة الانقسام، تطرح تساؤل حول مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ مجموعة من القيم والمبادئ، التي يمكن لها الحيلولة دون تفاقم حالة الانقسام، كالتسامح والحوار، والاندماج والولاء الوطني والمجتمعي، والسلم الاجتماعي، وثقافة التفاوض في حل الخلافات بديلا عن لغة القوة،

وهي تعتبر من صميم دور مؤسسات المجتمع المدني، في إطار عملها على إلغاء التناقضات والتباينات التي تغذي عوامل الفرقة في المجتمع وانزلاقه نحو الاقتتال الداخلي، على نحو يسهم في إعادة إنتاج مقومات التحالف الاجتماعي[17]، الذي يضمن الوفاق الوطني في ظل حدة وتنامي التنافس السياسي.

إن مقاربة دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، تظهر أن هذه المؤسسات، لم تتمكن من اختراق المجتمع[18]، وصهر هذه التناقضات والتباينات لخلق حالة من الاستقرار بين المكونات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، بل أكثر من ذلك حيث يرى القائمين على بعض هذه المؤسسات بأنها تتحمل جزء من المسؤولية في موضوع الانقسام، لتقصيرها في ترسيخ تلك القيم والمبادئ[19]، واستخدام العديد منها كأداة في تعزيز حالة الانقسام، بالإضافة إلى التضارب في موقفها وموقعها خلاله.

مما يطرح التساؤل حول موقف وموقع هذه المؤسسات من الانقسام ؟

بالاستناد إلى واقع مؤسسات المجتمع المدني وأدائها منذ بدء الاقتتال الداخلي بعد الانتخابات التشريعية في يناير 2006، فإن أي تحديد لموقفها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار – حسب ما ورد في مقدمة الورقة – عدم حياد هذه المؤسسات أو التعامل معها كأطراف خارج سياق حالة الانقسام، سواء بالمفهوم السلبي لعدم الحياد، بمشاركتها في ترسيخ حالة الانقسام أو عزوفها عن مواجهته والعمل على تقويضه، أو بمفهومه الإيجابي بتدخلها لإنهاء حالة الانقسام والسعي لتحقيق المصالحة.

بناءا على ذلك يمكن تقسيم هذه المؤسسات حسب موقفها وموقعها من حالة الانقسام إلى:

- مؤسسات أيدت توجهات القوى السياسية المتنازعة وأساليب تعاملها خلال مراحل الانقسام، سيما المؤسسات التابعة أو المناصرة لهذه القوى، التي قامت باستخدام العديد من هذه المؤسسات كأداة من أدوات الانقسام وفرض الهيمنة السياسية، خاصة بعض المؤسسات الإعلامية والصحفية، التي انحازت في خطابها الإعلامي– السياسي إلى أحد أطراف الانقسام، و عملت على تبرير وتصويغ الممارسات التي تقوم بها هذه الأطراف[20].

- مؤسسات استُهدفت خلال الانقسام، حيث أدت مساهمة تلك المؤسسات ومساندتها للقوى السياسية المتنازعة إلى استهدافها، الذي أخذ أشكال عديدة كالاعتداء على القائمين عليها واعتقالهم وإغلاق الكثير منها، ومنعها من ممارسة نشاطها ومصادرة محتوياتها، حتى باتت هذه الإجراءات تمارس بشكل يومي، وطالت أحيانا مؤسسات ليست لها علاقة بالأطراف المتنازعة، خاصة المؤسسات التي تقوم بمراقبة ورصد ممارسات هذه الأطراف[21].
- مؤسسات لم تكن معنية بموضوع الانقسام أو المصالحة، إما بسبب تخوفها من التدخل في هذه الموضوعات، أو بحكم نشاطها و ضعف إمكانياتها وقدراتها على التعاطي مع حالة الانقسام[22]، وهو ما برز بوضوح في عزوف وغياب مشاركة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الفعاليات والأنشطة، والمبادرات التي قدمتها بعض هذه المؤسسات [23].
- مؤسسات عارضت وصول التنافس والصراع السياسي إلى مرحلة الانقسام، وبالتالي شرعت بعضها في اتخاذ مجموعة من الخطوات في إطار مساعيها لتحقيق المصالحة الوطنية، من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء الحوار الوطني وانجاز المصالحة. وقد تجسد ذلك في العديد من المؤتمرات والنقاشات والندوات التي نظمتها هذه المؤسسات بمشاركة ممثلين عن مختلف الفصائل الفلسطينية[24]، بالإضافة إلى تقديمها لبعض المبادرات، التي عكست رؤية هذه المؤسسات تجاه إنهاء حالة الانقسام، وتضمنت مجموعة من الآليات المقترحة للمساهمة في حل الخلافات بين حركتي "فتح" و"حماس" وتحقيق المصالحة الوطنية.

المحور الرابع /مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام: الرؤية وآليات الحل

إلى جانب المبادرات التي طرحتها الفصائل الفلسطينية وبعض الأطراف الخارجية[25]، تقدمت مؤسسات المجتمع المدني بعدة مبادرات[26] ، يمكن تصنيفها إلى :

- مبادرات لمعالجة حالة الانقسام .

- مبادرات لمعالجة تداعيات حالة الانقسام.
- مبادرات للضغط لإجراء الحوار.
- مبادرات لتسويق رؤى معينة[27].

وأهم هذه المبادرات :

- مبادرة القطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال .
- مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين في عدد من المؤسسات المحلية والمراكز البحثية .
- مبادرة بعض الشخصيات المستقلة وقيادات في العمل المدني[28] .
- مبادرة مؤسسة بال ثنك .
- مبادرة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات .

ويتضح من خلال دراسة وتحليل تلك المبادرات التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني، والمقابلات التي أُجريت مع القائمين على هذه المؤسسات، بأن رؤيتها تجاه إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة، قد اتسمت بتقارب أهدافها، وتباين دوافعها.

فمن حيث الأهداف، أجمعت هذه المبادرات على ضرورة إنهاء حالة الانقسام وجسر هوة الخلاف والتباين بين أطراف الصراع الداخلي، والدفع نحو تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية، بديلاً عن لغة القوة والمصلحة الفئوية والحزبية، والعمل على تعزيز أجواء الثقة بين الطرفين عبر تهيئة البيئة والأجواء المناسبة للحوار[29]

أما من حيث الدوافع ، يتضح أن بعض المؤسسات كان هاجسها الهم الوطني وتخوفها من ويلات الانقسام السياسي وأثاره الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسسات كان من دوافعها معالجة تداعيات الانقسام على مصالح الفئات التي تمثلها[30]، بالإضافة إلى مؤسسات خشيت من سيطرة حركة "حماس" على غزة وما يمكن أن تؤدي إليه من هيمنة أيديولوجية وما تشيعه من أجواء التديّن[31]، وأخرى بقدر ما تخشى من سيطرة حركة "حماس"، إلا أنها ترفض– حسب ما ترى– العودة إلى الوضع السابق وهيمنة حركة "فتح" على مؤسسات السلطة والمنظمة[32].

لكن ما يثير التساؤل، هل امتد ذلك التباين على مستوى الدوافع، ليطال الآليات التي اقترحتها مؤسسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة ؟

بالنظر إلى المبادرات المقدمة وتحليل ما ورد فيها من آليات مقترحة، نجد منها من تناولت الصراع من الناحية الأمنية، لذلك تركّزت آليات الحل التي اقترحتها على كيفية إنهاء الصراع على الأجهزة الأمنية وتضارب الصلاحيات، كالمبادرة التي تقدم بها القطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال، في مقابل ذلك ركّزت مبادرة مركز الديمقراطية وحل النزاعات على الإشكاليات في بنية النظام السياسي الفلسطيني، خاصة السلطة الوطنية ومنظمة التحرير والعلاقة بينهما، واقترحت مجموعة من الحلول في هذا الإطار، كتشكيل المحكمة الدستورية لحسم مسألة ازدواجية الصلاحيات الدستورية بين الرئيس والحكومة، واللجوء للتحكيم لتحديد الموقف القانوني من الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير، بالإضافة إلى مقترحات لحل إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة، أما مبادرة الشخصيات المستقلة وقيادات في العمل المدني، ومبادرة مجموعة الحوار من المثقفين والأكاديميين في عدد من المؤسسات المحلية والمراكز البحثية، فتمحورت حول مسألة الخلاف بين حركتي "فتح" و"حماس" واعتبرته المشكلة الرئيسية ، وبالتالي جاءت أغلب الآليات التي اقترحتها لحل هذا الخلاف، كالتزام حركتي "فتح" و"حماس" بوقف كافة الأعمال التي يمكن أن تكرس واقع الانقسام بينهما وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية كمخرج وخطوة أولى لحل الأزمة، بالإضافة إلى مقترحات بشأن حل إشكالية التنازع بين الطرفين على الأجهزة الأمنية، وبخصوص مبادرة مؤسسة بال ثنك فلم تركز على قضية محددة وإنما سعت إلى تقديم مجموعة من المقترحات العامة حول العديد من الإشكاليات[33].

لكن هل تختلف هذه المبادرات عن غيرها من المبادرات التي طرحتها الفصائل؟

على الرغم من التقارب فيما بين هذه المبادرات حول ضرورة إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة، إلا أن مبادرات الفصائل تختلف عن مبادرات مؤسسات المجتمع المدني في تركيزها على الجانب السياسي وتبنيها مجموعة من المقترحات، التي سعت من خلالها إلى توسيع مشاركتها في النظام السياسي، والحيلولة دون هيمنة أي من طرفي الصراع على هذا النظام، وهو ما تجسد في طرحها لبعض الالتزامات، كتراجع حركة

"حماس" عن سيطرتها في غزة ، ومطالبة الطرفين بالاحتكام للشعب عبر الانتخابات وعلى أساس التمثيل النسبي، وهو ما يمكن أن يتيح تواجد أفضل لتلك الفصائل في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، بل إن بعض مؤسسات المجتمع المدني ترى بأن الفصائل سعت من خلال مبادراتها إلى الاستفادة من الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" ، لتحقيق مصالح حزبية وسياسية على نحو يكفل لها حضوراً موسعاً في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني[34].

لكن رغم ما قُدم من مبادرات لإنهاء حالة الانقسام و تحقيق المصالحة الوطنية، والترحيب الذي أبدته القوى السياسية بهذه المبادرات، سيما حركتي "فتح" و"حماس" ، إلا أنه لم يتم تفعيل تلك المبادرات، وهو ما يطرح التساؤل حول العوامل والأسباب التي ساهمت في عدم تبني القوى القوي المنقسمة للمبادرات التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني ؟

المحور الخامس/ أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأسباب عدم تنفيذها

إن إسهام بعض مؤسسات المجتمع المدني في العمل على إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة عبر المبادرات التي تقدمت بها، يعتبر خطوة هامة في إطار العمل على ترسيخ الوحدة في النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المبادرات لم تتمكن من تحقيق أهدافها ، وذلك لتعدد أوجه القصور في هذه المبادرات، وما واجهته من تحديات أدت إلى تقويض مساعيها في انجاز المصالحة الوطنية .

أولا / أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

يتضح من خلال ما ورد في هذه الورقة، وجود العديد من أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني، تتمثل أبرزها في :-

- افتقارها لرؤية موحدة تجاه متطلبات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.

- عدم شموليتها في طرح كافة الإشكاليات الرئيسية التي غذت الانقسام وتقديم حلول لها.
- التركيز على قضايا معينة على حساب قضايا أخرى لا تقل عنها أهمية.
- عدم طرحها لآليات تساهم في مواجهة تحديات التطبيق العملي لهذه المبادرات.
- التضارب في بعض المقترحات، ومن أمثلة ذلك اقتراح بعض المبادرات تشكيل حكومة وحدة وطنية وأخرى حكومة تكنوقراط ، ومطالبة بعض المبادرات برفض التدخل الخارجي وأخرى تدعو إلى التنسيق مع الطرف المصري وجامعة الدول العربية في حل عدد من القضايا الخلافية[35].
- إخفاقها في طرح الآليات الكفيلة بمعالجة التداعيات الاجتماعية لحالة الانقسام، كمتطلب أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية في إطارها الشمولي [36]
- طرح بعض الحلول، كإجراء الانتخابات في الشتات ومعاقبة كافة مرتكبي الجرائم التي وقعت خلال أحداث الاقتتال الداخلي، دون تبني آليات واقعية وموضوعية، تساهم في تذليل العقبات أمام قبول الطرفين تلك الحلول.
- ترحيل بعض القضايا الخلافية وإحالتها إلى لجان، دون الخوض في ماهية هذه اللجان وتكوينها واختصاصها ومدى إلزامية القرارات الصادرة عنها[37] .

ثانيا/ التحديات التي واجهتها مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

واجهت مبادرات مؤسسات المجتمع المدني العديد من التحديات، التي ساهمت في عدم تبني وتنفيذ هذه المبادرات، وهي تحديات أهمها:-

- تعدد المبادرات مع غياب التنسيق بين المؤسسات التي قدمتها .
- التنافس السلبي بين هذه المؤسسات في موضوع المصالحة.
- توظيف المبادرات لخدمة أغراض وتوجهات بعض المؤسسات[38].

- عدم قدرة بعض المؤسسات على خلق حالة من الحراك الشعبي والجماهيري لحشد التأييد والمناصرة لمبادراتها والضغط على القوى المنقسمة لتبنيها[39] .
- انحياز بعض المبادرات لأحد طرفي الصراع.
- وجود ما يشبه حالة من تكيّف القوى المنقسمة مع الانقسام وإمكانية الاستمرار دون انجاز المصالحة.
- تبلور قناعة لدى أطراف الانقسام- إن صح التعبير- بأن التمسك بالمواقف قد يساعد على تحقيق اكبر قدر من مطالبها في أي اتفاق يمكن التوصل إليه مستقبلاً.
- تدخل بعض الأطراف الخارجية لتقويض أي مصالحة لا تتفق مع مصالحها[40].

بناء على ما سبق ذكره يمكن التوصل إلى أربعة نتائج رئيسية تتمثل في:-

*- قصور في أداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للوظائف والمهام الرئيسية للعمل المدني، سيما في مجال إنضاج العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسي والاجتماعي، بما يساهم في ترسيخ المضمون الديمقراطي في هذه العلاقات والتفاعلات، وإنتاج مقومات الثقافة المدنية.

*- افتقار هذه المؤسسات لرؤية موحدة تجاه المصالحة في إطارها الشمولي.

*- غياب دور فاعل ومؤثر لمؤسسات المجتمع المدني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة .

*- أن انجاز المصالحة والإشكاليات التي تطرحها تقتضي مساهمة كافة الأطراف الفلسطينية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني.

المراجع:

1- تتمثل هذه المصادر والدراسات في، نهاد الشيخ خليل، مبادرات المصالحة الفلسطينية منذ أحداث يونيو 2007 وحتى يونيو 2008 ، دراسة مقدمة للمعهد الفلسطيني للاستشارات وحل النزاعات – بيت الحكمة ، غزة 2008، سعيد المقادمة ،تجربة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات كأحد مؤسسات المجتمع المدني في ميدان المصالحة الوطنية ، دراسة مقدمة للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات 2008، تقارير مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية حول بشأن الخروقات والانتهاكات التي مورست ضد المؤسسات الأهلية والمحلية في الضفة وغزة، الندوة التي نظمتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين بعنوان "موقف المجتمع المدني الفلسطيني من الحوار الوطني ومدى إمكانية نجاحه، 2008 .

2- مر مفهوم المجتمع المدني بالعديد من المراحل التي اختلفت فيها مضامين واستخدامات هذا المفهوم، إلا أنه وفي ضوء التحولات التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية في الثمانينات، تم إحياء المفهوم في الدراسات الاجتماعية ليعني بصورة عامة، " مجموعة المؤسسات الطوعية في المجتمع، التي تعارض أو تحد من تدخل السلطة المركزية السياسية وهيمنتها على الحيز العام" ، وقد اعتبر وجودها شرطا ضروريا لقيام نظام سياسي ديمقراطي، للمزيد حول مفهوم المجتمع المدني، انظر، عبد الغفار رشاد، في مفاهيم المجتمع المدني، مركز الدراسات والبحوث- القاهرة ،طبعة 2001،ص4 وما بعدها، إبراهيم أبراش،ماهية المجتمع المدني،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة مراكش حول المجتمع المدني في الوطن العربي2001 .

3 - للوقوف على خصوصية تشكل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، راجع إشكاليات التعثر الديمقراطي في الوطن العربي، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من 29 شباط إلى 3 آذار 1996، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، الطبعة الأولى 1997، ص42 .

4- انظر زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى، ص 15 وما بعدها .

5- يرى البعض أن المجتمع المدني ومؤسساته في الحالة الفلسطينية، قدما نموذجا مناسبا لصحة الافتراض النظري القائل بأنه، في الحالات التي تختفي فيها الدولة أو السلطة، فإن المؤسسات المدنية قد تستطيع ملئ أو شغل الفضاء الاجتماعي والسياسي إلى جانب المؤسسات الإرثية كالطائفة والعائلة ، راجع ، محمد خالد الأزعر، الثقافة السياسية الفلسطينية "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، مركز الأهرام لدراسات حقوق الإنسان-القاهرة، الطبعة الأولى،1995، ص37 .

6 - لمزيد من الإيضاح أنظر، محمد أبو مطر ، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (102)، الطبعة الأولى 2012، ص 360 وما بعدها.

7- يتمثل التطور النوعي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة، في ظهور مجموعة من المؤسسات، صنّفت

حسب نشاطها وطبيعة عملها، إلى: مؤسسات نقابية ومهنية وتشمل الاتحادات والنقابات،ومؤسسات إغاثة وخدمات تعمل في عدة ميادين، كالصحة والزراعة، ومؤسسات تنموية وبحثية مثل مراكز الدراسات والبحث والمراكز الإعلامية والمنظمات التنموية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، لمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع، انظر،جميل هلال ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو، دراسة تحليلية ونقدية ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ،الطبعة الأولى 1998، ص125.

8 - بلغ عدد الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في غزة والمسجلة لدى وزارة الداخلية وحدها حتى 2009/4/2 (872) جمعية، أما المؤسسات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد في غزة والمصنفة كشركات غير ربحية ما يقارب (45) مؤسسة، المصدر: إدارة الجمعيات بوزارة الداخلية بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

9- أكد "أمجد الشوا" - المدير التنفيذي السابق لشبكة المنظمات الأهلية - في مقابلة أجراها معه الكاتب ، أنه رغم الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنها استطاعت القيام بدور ملموس في العديد من مجالات التنمية، سيما في مجال التثقيف والتوعية وبناء الكوادر البشرية والمؤسساتية، وتعزيز الكثير من المبادئ والقيم التي ساهمت في ترسيخ العمل المدني وتطوره في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية .

10 - انظر، محمد أبو مطر ، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، رسالة ماجستير في القانون العام ،جامعة محمد الخامس - الرباط، مايو 2005، ص136و ما بعدها .

11 يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني بناء على معيار التسييس، إلى مؤسسات مستقلة وحيادية، ومؤسسات حزبية ومسيسة بشكل غير مباشر، لكنها تعمل في الإطار الوطني ، ومؤسسات حزبية ومسيسة بشكل مباشر لكنها تعمل وفق أجندة حزبية، مقابلة أجراها الكاتب مع "أمجد الشوا" ،مرجع سابق، و"إياد السراج" – ناشط تنموي ومدير تنفيذي لمركز غزة للصحة النفسية.

12- يرى "جميل هلال" ،أن سعي السلطة للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني شكل حالة صراع بين هذه المؤسسات والسلطة، وأخذ شكلا قانونيا خلال النقاش حول نصوص ومضمون قانون المنظمات الأهلية والخيرية، وشكلا تنظيميا تمثل في إقامة السلطة لمكتب المنظمات الوطنية، كبديل مرتبط بالسلطة ومنافس لشبكة المنظمات الأهلية – التي تضم في عضويتها حتى 2009/04/20 نحو (62) مؤسسة – ، لمزيد من الإيضاح حول هذا الصراع ، راجع جميل هلال، مرجع سابق ص 82 وما بعدها .

13 -مقابلات أجراها معد الورقة مع "إياد السراج"،مرجع سابق، و"سعيد المقادمة"،المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات- غزة.

14- أمان : الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، المنظمات الأهلية الفلسطينية والفساد ، أمان - رام الله ،الطبعة الأولى 2005، ص28-29

15 راجع –تيسير محيسن، الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني، تقرير التنمية البشرية المستدامة في فلسطين – الصادر عن جامعة بيرزيت 2009.

16 لمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع، انظر، تيسير محيسن ،المرجع سابق .

17 راجع ، جميل هلال ، مرجع سابق ص 126 .

18 انظر، محمد أبو مطر، السلطة الوطنية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص137 .

19 مقابلة أجراها الكاتب مع "أمجد الشوا: و "سعيد المقادمة"، مرجع سابق.

20 - مقابلة أجراها الكاتب مع "عمر شعبان" المدير التنفيذي لمؤسسة بال ثينك، و"أمجد الشوا: و "سعيد المقادمة"، مرجع سابق.

21- للمزيد حول طبيعة هذا الاستهداف والممارسات، راجع، تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشأن الخروقات والانتهاكات التي مورست ضد المؤسسات الأهلية والمحلية في الضفة وغزة، 2007-2008 .

22 - لمزيد من الإيضاح، راجع مداخلة، طلال عوكل، في الندوة التي نظمتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين بعنوان "موقف المجتمع المدني الفلسطيني من الحوار الوطني ومدى إمكانية نجاحه"، مرجع سابق.

23 مقابلة أجراها الكاتب مع "عمر شعبان" و"أمجد الشوا: و "سعيد المقادمة"، مرجع سابق.

24- من هذه المؤسسات، شبكة المنظمات الأهلية،مؤسسة بال ثينك، معهد دراسات التنمية، برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات ،مؤسسة مواطن، مؤسسة آمان وغيرها من المؤسسات .

25- أهم هذه المبادرات ، مبادرة الجبهة الشعبية، مبادرة الجبهة الديمقراطية، مبادرة الأسرى، المبادرة المصرية، المبادرة السعودية، المبادرة اليمنية.

26 - بلغ عدد المبادرات التي تقدمت بها أطراف فلسطينية من مؤسسات حزبية ومدنية ما يقارب "15"مبادرة ،مقسمة إلى مبادرات مقدمة من مؤسسات المجتمع المدني، ومبادرات مقدمة من الفصائل، ومبادرات مشتركة، مقابلة أجراها الكاتب مع أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء في الحكومة المقالة بغزة.

27 - مقابلة أجراها الكاتب مع "امجد الشوا" و "سعيد المقادمة"، مرجع سابق.

28 - شارك في إعداد هذه المبادرة بعض الشخصيات المستقلة ومجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في الضفة وغزة

29- انظر، نهاد الشيخ خليل ،مبادرات المصالحة الفلسطينية منذ أحداث يونيو 2007 وحتى يونيو 2008 ، مرجع سابق.

30- وفي هذا الصدد يشير السيد " محمد مشتهى" المدير التنفيذي لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مقابلة أجراها معه الكاتب، بأن مبادرة القطاع الخاص بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال، كان من دوافعها بالإضافة إلى تحقيق المصلحة الوطنية، الحفاظ على مصالح رجال الأعمال والتقليص من حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاص جراء حالة الانقسام وتداعياته على الوضع الاقتصادي الفلسطيني ورجال الأعمال.

31 - لمزيد من الإيضاح ،راجع، نهاد الشيخ خليل، مرجع سابق.

32- بدا من الواضح أن هناك خلاف أيضا بين هذه المؤسسات حول تحديدها لمسؤولية الأطراف عن حالة الانقسام، فبعضها حمل حركة حماس هذه المسؤولية، وجزء منها اعتبر حركة فتح هي المسؤولية عن تدهور الحالة الفلسطينية ووصولها إلى الانقسام، وأخرى أقرت بمسؤولية الطرفين، وقد انعكس هذا الاختلاف على مستوى الالتزامات التي طالبت هذه المؤسسات حركتي فتح وحماس بتنفيذها، ، مقابلات أجراها الكاتب مع "سعيد المقادمة"،" أحمد يوسف" ، "محمد مشتهى" ، "امجد الشوا" ، "إياد السراج" ، مرجع سابق.

33- لمزيد من التفاصيل حول الآليات المقترحة ،راجع نهاد السيخ خليل ،مرجع سابق

34- مقـابلات أجراهـا الكاتـب مـع "سـعيد المقادمـة"،" أحمـد يوسـف" ، "محمـد مشتهى" ، "امجد الشوا" ، "إياد السراج" ، مرجع سابق

35- لمزيد من الإيضاح حول هذا التضارب، راجع مبادرة مجموعة الحوار الوطني مـن المثقفـين والأكـاديميين لعـدد مـن المؤسسـات المحليـة والمراكـز المحليـة ومبـادرة بعـض الشخصـيات المسـتقلة وقيادات في العمل المدني.

36- تم إغفال هذه الآليات في جميع المبادرات التـي قدمت سواء من مؤسسات المجتمع المدني والفصائل.

37 - وهو قصور شاب كافة المبادرات التـي اقترحت مثل هذه اللجان.

38- راجـع ،سـعيد المقادمـة ،تجربـة المركـز الفلسـطيني للديمقراطيـة وحـل النزاعـات كأحد مؤسسات المجتمع المدني في ميدان المصالحة الوطنية ، مرجع سابق.

39- مقـابلات أجراهـا الكاتـب مـع " عمـر شـعبان"، "سـعيد المقادمـة"،" أحمـد يوسـف" ، "محمـد مشـتهى" ، "امجـد الشوا" ، "إياد السراج" ، مرجع سابق.

40 - راجع ، نهاد الشيخ خليل ،مرجع سابق.

تقارير

المناضل العربي الكبير

الدكتور محجوب عمر

(وسام الثورة الفلسطينية و أيقونة المناضلين)

د . احمد الرفاعي

الاسم الحركي : د . محجوب عمر

الاسم الحقيقي : رؤوف نظمي عبد الملك

مكان وتاريخ الميلاد : 1932/4/8 بملاوي قضاء مدينة المنيا بصعيد مصر

الجنسية : مصري

الديانة : مسيحي – قبطي .

المهنة : طبيب ومفكر استراتيجي .

تاريخ تفرغه بحركة فتح : 1969 /5/21

تاريخ الوفاة ومكانها: توفي في الساعات الأولى من صباح يوم السبت 2012/3/17 في مستشفى فلسطين بالقاهرة .

على مقربة من ذكرى معركة الكرامة ، وقبل نيسان الشهداء ، انتقل الى رحمة الله، المناضل العربي الكبير ، الطبيب ، المفكر ، الكاتب ، والقائد الميداني ، وقدوة المناضلين المثقفين المقاتلين الدكتور محجوب عمر " رؤوف نظمي عبد الملك " .

نستذكر مناقب الراحل الكبير ودوره الرائد في الدفاع عن فلسطين أرضا وشعبا وقضية ومقدسات .

شخصية وطنية وقومية مناضلة ومن الرواد الأوائل الذين حملوا راية النضال للدفاع عن الأرض والانسان .

اختار محجوب عمر «الدكتور رؤوف نظمي» بكل إصرار وتعمد، ومن خلال وعي عميق،وإحساس مرهف بالتاريخ، اختار أين يكون،وأين يقف، وأين يجعل رسالته، ولمن يعطي شهادته،فاختار فلسطين، وشعبها، وثورتها التي هي واحدة من المعجزات المستحيلات، وعدالة قضيتها، وتراجيديا معاناتها الانسانية.

محجوب عمر، الطبيب المصري القبطي،الذي كان عضوا بارزا في الحزب الشيوعي المصري، والذي كان مثيرا للجدل خلال نشاطه السياسي، وخلال وجوده في السجون المصرية، وخلال عمله في مستشفى دمياط الأميري، وفي مقالاته ودراساته في الصحف والمجلات والدوريات الثقافية المصرية !!! غادر كل ذلك،وذهب مع قافلة مدهشة، أطلق عليها قائدها ياسر عرفات اسم «ثورة بساط الريح» وأطلق عليها اعداؤها الكبار اسم «ثورة المستحيل» ثم اتخذت بعد ذلك أسماءها الحسنى، ثورة أطفال الحجارة وأطفال الآربي جيه وثورة الحلم الفادح، ثورة دع ألف زهرة تتفتح، وهي ثورة الفتح، الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ومثلما اختار "فرانز فانون "من جزر المارتينيك، الفرنسي الجنسية،أن يكون شاهد الثورة الجزائرية، وأحد رواة حكايتها، فكذلك الدكتور رؤوف نظمي «محجوب عمر» اختار أن يكون مع الثورة الفلسطينية، من داخلها، من قلب معاناتها، وفي ذروة تجلياتها، في اشتباكاتها الدامية مع الأعداء والأشقاء، في انكساراتها الموجعة، وفي زهوها المتلألئ، فكان وفيا لما أراد إلى حد الاندماج النهائي،وإلى درجة أنه هو نفسه أصبح جزءا من ذاكرة التراجيديا الفلسطينية، وجزءا من ذاكرة الشعب الفلسطيني نفسه .

بداية حياته السياسية كانت في عضويته بالحزب الشيوعي المصري ، اعتقل مع الشيوعيين المصريين في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ودخل سجن الواحات ، وأمضى عشر سنوات (من 1954 الى 1964) رغم أنه كان محكوما عليه مدة ثماني سنوات فقط ، لأنه كان مسؤولا عن خلية الحزب الشيوعي في جامعة ابراهيم باشا (عين شمس حاليا) . والسبب في اطالة المدة ، أنه طلب منه وقت اطلاق سراحه أن يسجل ادانته لما فعله ويتعهد بوقف نشاطه ، لكنه رفض التوقيع على ذلك الاقرار الذي وقع عليه آخرون . وحين ذاك أعيد الى السجن مرة أخرى كمعتقل ، حيث أمضى سنتين قبل أن يطلق سراحه بعد ذلك .

وبعد خروجه ظل محتفظا باسمه الحركي الذي كان يستخدمه خلال عمله السري ، حتى عرفه الجميع باسم د . محجوب عمر ، ونسوا رؤوف نظمي ، اسمه المدون في شهادة الميلاد .

ذهب الى الجزائربعد خروجه من السجن عام 1964 ليعمل طبيبا هناك ، شكل وجوده في الجزائر ترجمة لقراره الانساني بأن يضطلع بمهمة علاج أبناء الجزائر ، وكان يتردد على مكتب فلسطين – حيث كان مكتب حركة فتح الذي قدمته لنا الجزائر في عهد الرئيس الراحل احمد بن بلا (رحمه الله)عام 1963، فذلك عام قبل انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح في 1965/1/1).التقى في الجزائر بالاخوة ابو عمار وابو جهاد وابو صبري وابو علي اياد وابو العبد العكلوك ، رحمهم الله ، كما التقى بالأخ احمد وافي " ابو خليل ".

صدر البيان الأول لحركة فتح ليلة 1965/1/1، فأيقن الراحل د . محجوب بصدقية أقوال الرعيل الأول لفتح الذين التقاهم بالجزائر ، وهذا ما شكل له أول انفراجة ، وفرحة ، وقرر أن يبدأ مشواره معهم. كان آنذاك بصحبة د . محجوب صديقين له يصغرانه سنا ، أحدهما اسمه علي والآخراسمه كمال ، كانا قد أسرا سرا الى احمد وافي " ابو خليل " أنهم قد يتوجهون الى كوبا . واستحوذت الحالة المستجدة بعد نكسة حزيران 1967 لأن يقرر مسيرته النضالية ، فآثر مغادرة الجزائر الى عمان للالتحاق بحركة فتح .

انضم الى حركة فتح عام 1969 ، وأصبح مقاتلا في صفوفها وأحد قيادات القطاع الجنوبي ، وشارك في تجربة التفويض السياسي التي قادها الشهيد ماجد أبو شرار ومفوضا سياسيا لقوات الثورة الفلسطينية في جنوب الأردن ، وكانت له مواقف مشرفة في تعزيز العلاقة بين الثورة الفلسطينية والشعب الأردني الشقيق،ففي أحد المواقف التي تعرضت فيها عيادة الشوبك التي كان يديرها لهجوم، تحلقت حوله عشائر الشوبك لحمايته عندما تم تهديد العيادة ، ومنعوا امكانية أيذائه ومن كانوا يعملون معه في العيادة ، وعرفه مستشفى الأشرفية في عمان طبيبا يداوي الجرحى والمرضى ويكتب عنهم لاحقا نصوصا انسانية رهيفة . عرفه جنوب الأردن مقاتلا ومسؤولا في المقاومة ، حارب ونفذ عمليات داخل الأراضي المحتلة . ساهم في صياغة برنامج الدولة الديمقراطية المدنية على كل فلسطين الذي تبنته حركة فتح أواخر الستينات .

يقول الأخ منير شفيق : أول التقاء سياسي في المواقف حدث بيني وبين د.محجوب عمر في أثناء زيارة له إلى مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية في عمان، وكان فدائياً ومفوّضاً سياسياً وطبيباً ميدانياً، وكنت متفرغاً في الإعلام والعلاقات الخارجية. ولكن هذا اللقاء تحوّل بعد عام إلى تناغم في الموقف ضدّ الحملة الشعواء التي تعرّض لها جمال عبد الناصر بسبب موافقته على مشروع روجرز، فقد تجمّعت غالبية الفصائل وقوى نافذة في فتح لتركيز الهجوم على عبد الناصر والتشهير به، فيما كان د.محجوب وأنا وعدد صغير من قيادات فتح وكوادرها يعارضون ذلك الهجوم، ويدعون إلى التركيز على روجرز ومشروعه مع التأكيد على رفضه فلسطينياً.

انتقل مع قوات الثورة الفلسطينية الى بيروت عقب أحداث ايلول الأسود (1970)،وقد التحق عام 1971 بكتيبة نسور العرقوب بقيادة القائد المميز نعيم وشاحي، وكان الدكتور محجوب يقوم بدور المفوض السياسي ، يثقف الشباب ويناقشهم ويشد أزرهم بحضوره بينهم .

يقول منير شفيق : لقد عُرِض على الدكتور محجوب عمر بعد استقالة الدكتور نبيل شعث أن يتولى موقع المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني، ولكنه رفض بالرغم من الضغوط الشديدة التي تعرّض لها من قِبَل ياسر عرفات وخليل الوزير. وقد ساهمتُ بدوري في محاولات إقناعه بقبول تولي مسؤولية مركز التخطيط، وبأنّ موضوع مصريته

يجب ألاّ يأخذها في الاعتبار، فالفلسطينية هويّة نضالية، وليست جنسية قُطرية، والقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى ويجب أن تكون قضية على المستوى نفسه، ولكن محجوب مع ذلك ظلّ شديد الحساسيّة من هذه الزاوية، بالرغم من أنّه كاد أن يكون بروحه وقلبه وعقله وحياته فلسطينياً ثورياً أكثر من أيّ فلسطيني يناضل من أجل فلسطين .

بعدها تم تعيين منير شفيق مديرا عاما لمركز التخطيط ، ود . محجوب نائبا له، ومستشارا للرئيس للشؤون الاستراتيجية . وكان مساعدا مقربا من الشهيد القائد ياسر عرفات و الشهيد القائد أبو جهاد .

اشتهر مركز التخطيط الفلسطيني، بأنه ليس على شاكلة تلك المراكز التي تختبئ بين رفوف الكتب، بل كان حاضرا في صلب حركية الأشياء، في الصراع اليومي في قواعد المقاتلين، وفي صخب اللقاءات في اجتماعات الاطارات الفلسطينية، وكان د. محجوب عمر حاضرا بقوة في ذلك الصخب المثار حول تجربة الثورة الفلسطينية، وموقعها في النضال التحرري العالمي، وإيصال صورتها إلى الآخرين الذين ربما تصل الصورة إليهم مشوشة، أو مشوهة،أو ناقصة، أو مضطربة!!

في مركز التخطيط، ترجم مئات الكتب والمقالات والدراسات الاستراتيجية التي تهم الثورة الفلسطينية ، أو التي تدرس الداخل الاسرائيلي وكيفية التعامل معه اضافة الى اعداد العديد من تقديرات الموقف ،كما وأشرف على كادر مركز التخطيط وقام بتدريبهم واعدادهم في ابحاثهم ودراساتهم ، حيث كان قلب ودينمو المركز ، فقد كان كاتبا ، ومحاضرا ومحاورا .

كان يؤمن أن معركتنا مع العدو الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين ليست معركة بالسلاح فقط، وإنما هى معركة بالكلمة والمعلومة والفكرة.. باختصار، كان يدرك ماذا تعنى كلمة معركة المصير.

من يقرأ نص محجوب عن 'الأشرفية: قصة مستشفى الأشرفية خلال أحداث أيلول في عمان'، يدرك القدرة الإبداعية في الكتابة. لقد سجل د محجوب، وهو يروي المحادثة اليومية في المستشفى، قدرة عالية في كتابة النص المسرحي، ومن يقرأ مسرحية 'السبع في السيرك' التي أخرجها المخرج اللبناني المعروف، روجيه عساف، وعرضها في مخيم

شاتيلا في صيف 1974، يدرك هذه القدرة. وما يلفت النظر في نصوصه، هذه الأناقة في التقاط الحركة، وفي التعبير عن العمق الإنساني بطريقة أدبية رهيفة. هذا العمق الإنساني هو أكثر ما ميز الدكتور محجوب ليس فقط في هذا النص، بل في نصه 'أيلول في جنوب الأردن'، والذي أبرز مقدرته في تتبع الأحداث المتشابكة، وفي الوصول إلى خلاصات واستنتاجات تساعد على فهم الواقع وصيرورته. وعلى سبيل المثال يبدي د. محجوب عن رأيه في البدو في نهاية النص: 'يقول خبراء إن البدوي لا يحترم إلا أحمرين: الدم أو الذهب، وتقول خبرة الثورة الفلسطينية في جنوب الأردن أن شيئاً آخر يحبه البدوي ويحترمه أكثر من هذين الأحمرين: ذلك هو الإنتماء الفعلي للناس وللأرض وللقضية' .

المتتبع لدار الفتى العربي، يدرك تماماً دور د. محجوب في تأسيس هذه الدار وفي وضعها على السكة من خلال استقطاب كفاءات للبدء في العمل، مثل إسماعيل عبد الحكم الذي تولى إدارة الدار بنجاح، والرسامَين حلمي التوني ومحيي الدين اللباد . حيث رسم الأخير قصة 'البيت' عن نص قصير رائع للكاتب السوري زكريا تامر في العام 1974. حصل الكتاب على جائزة معرض ليبزج الدولي للكتاب قبل انضمام الألمانيتين.

ولم يقتصر دور د. محجوب على ذلك، بل تعداه لكتابة قصص الأطفال التي شاء لها أن تكرس المفاهيم التي طرحتها فلسفة التربية للشعب الفلسطيني، مثل قصة 'جزيرة الضياع' التي تشجع الاعتماد على النفس والمبادرة والمخاطرة والشجاعة. كما كتب شعراً للأطفال وأخص بالذكر قصيدة 'الحمار' التي لحّنها الفنان بول مطر. واهتمام محجوب بالحمار لا يبعد عن اهتمام محمود درويش بالحمار، فهو العنيد الصبور، الذي يعرف طريقه جيداً نحو الهدف، لا يثنيه شيء عن ذلك، وهو القائد الذي يستطيع أن يقود قافلة من الجمال بسلام في صحراء الجفاف لتصل إلى شط الأمان.

فلسفة التربية للشعب الفلسطيني، التي أسست لكافة الأنشطة التي قام بها مركز التخطيط الفلسطيني، كانت من أهم ما تم إنجازه لوضع رؤية تربوية تكون منطلقاً لما سيتم ترجمته عملياً في المجال التربوي الفلسطيني.عملت مجموعة من الفلسطينيين التربويين والملتزمين بالقضية، وممثلين عن قطاعات مختلفة، في وضع هذه الرؤية، نذكر منهم الدكتور نبيل شعث، الدكتور ابراهيم أبو لغد، الدكتور حنا ميخائيل (أبو عمر) ويحيى يخلف، ومن المفكرين العرب أمثال قدري حفني ومحمد مكداشي وحسناء حنا ونواف سلام

(سفير لبنان الحالي في الأمم المتحدة) عبد الفتاح القلقيلي (أبو نائل)، الدكتور نبيل بدران، الدكتور راجي مصلح. وكانت هذه الرؤيا الأساس لوضع فلسفة التربية للشعب الفلسطيني. كانت هذه أول محاولة جدية لتحديد القيم التي نريد أن يتحلى بها أطفالنا وفتياننا وفتياتنا في المستقبل. ولكوننا شعب مقتلع من أرضه، ولأن أطفالنا كانوا يدرسون في مدارس غير فلسطينية، ولا يعرفون إلا ما ترويه لهم أمهاتهم أو جداتهم عن فلسطين، كان من الضروري أن يتم وضع القيم الانسانية والنضالية التي تعمل على تطور الفرد وتنميته دون الانفصال عن الروح الجمعية والتطوعية. ومن هنا جاءت فكرة رياض الأطفال التي تبناها مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كان لروزشوملي مصلح شرف متابعتها منذ تأسيسها في العام 1973 مع سميرة خوري في وضع منهاج لتدريب مربيات الروضات، ومنهاج للروضات.وإنطلاقاً من هذه الرؤية أيضاً، قام المركز بالاهتمام بالفئة العمرية في المرحلة الابتدائية والإعدادية، ووضع المنطلقات الأساسية لتطوير مناهج الزهرات والأشبال، ومن ضمنه، تم إعداد منهاج لتاريخ وجغرافيا فلسطين ليتم استخدامه مع هذه الفئة العمرية .ولنفس السبب، انطلقت فكرة أدب الطفل الفلسطيني، الذي عملت عليه بداية نبيلة بريرالتي استشهدت في الحرب الأهلية في بيروت. ورغم أن الدكتور محجوب كان واحداً من أركان القسم السياسي الرئيسيين مع منير شفيق والدكتور نبيل شعث، مدير المركز، إلا أنه كان مطلاً على كل هذه التطبيقات العملية المنطلقة من فلسفة التربية للشعب الفلسطيني، ومستندة إليها.

في 'حوار في ظل البنادق: التاريخ والأمة والطبقة والتجمع الصهيوني'، يناقش محجوب عمر فكرة فلسطين الديمقراطية على أساس المساواة في المواطنة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، هذه الفكرة التي حملها ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في العام 1974 إلى الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن الذين صاغوا خطاب عرفات، كانوا د. نبيل شعث، د محجوب عمر، منير شفيق، شفيق الحوت، وقام محمود درويش بتحريره، وأضاف إليه جملته النهائية المشهورة 'لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي'.

كما كتب محجوب عمر عن الصهيونية، وميز بينها وبين اليهود، وبين خطورة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتطرق إلى المقاومة والأنظمة الرجعية.

ويختم بقوله، 'القتال وحده، وبالذات القتال المشترك ضد العدو الواحد، هو السبيل لتقريب النظرة إلى الواقع والمستقبل، هو السبيل إلى الحوار الأكثر صراحة، والفهم الأكثر عمقاً'، وفي مكان آخر يقول: 'إن الخلاف على تقييم ممارسة لا ينفي الاتفاق على الأهداف العامة، وإنه في حالة توفر هذا الاتفاق فإن واجب الثوريين هو البحث عن كل موقف مشترك ممكن'.

طرق محجوب عمر مواضيع أخرى مثل القومية اليهودية، الطبقة في التجمع الصهيوني، وكان دائماً يحذر من أن تصبح إسرائيل أمراً واقعاً، لذا كان عامل الزمن هاجسه.

عمل محجوب عمر باعتباره فلسطيني بالهوية النضالية –، فهو مصري حتى النخاع وفلسطيني حتى اليقين. وقد كتب لصديق عمره د. قدري حفني:' أنا أعرف أني سأواجه واقعاً حياً مليئاً بالمشاكل والتخلف، ولكني أثق أن الكفاح المسلح وحده هو الطريق إلى أي بلورة ثورية حقيقية، كما أنه السبيل الوحيد لكي يتعلم المرء من جديد كيف يناضل ... سأتعلم وأحاول أن أقدم للثورة أقصى ما أستطيع'.

يصفه صديق عمره، الدكتور قدري حفني، وزميله منذ اعتقاله في معتقل أبو زعبل في مصر، في مقدمة الكتاب الذي ضمن كتابات محجوب، تحت عنوان 'كتابات' بأنه كان دائماً 'مبتسماً متفائلاً رغم العذاب. ويعرف من مروا بهذه التجربة القاسية كيف يتعرى الإنسان، ليس من ملابسه فقط، بل يتعرى نفسياً بحيث يصبح شفافاً. يصفه في مكان آخر، بأنه شخصية مثيرة للجد .

وكان صلة وصل وضابط ارتباط لحركة فتح مع جهات كثيرة، من بينها على سبيل المثال أنه كان همزة الوصل بين الرئيس عرفات رحمه الله والشهيد فتحي الشقاقي، الذي كان بدوره طيرا من الطيور الفلسطينية النادرة،الذي كان يرفض أن يقطع صلاته مع أحد، وأنه أولا وقبل كل شيء مجاهد مناضل فلسطيني قبل أي وصف آخر.

هذا هو محجوب عمر، الأسم الفلسطيني للدكتور رؤوف نظمي المصري . كان حديثه آسراً ومقنعاً وكان إنساناً يعرف كيف ينسج العلاقات ويديمها. أحببنا مصر منذ كنا أطفالاً، لكن أحببنا مصر أكثر حينما عرفناه، فمنه تعرفنا على أغاني الشيخ إمام وأشعار

احمد نجم ، رسومات محي الدين اللباد، وكتابات حلمي التوني، واسماعيل عبد الحكم، ود قدري حفني، وتعرفنا في ما بعد على محسنة توفيق حينما حضرت لبيروت وغنت للشيخ إمام .

بعد صيف 1982 ومغادرة الثورة الفلسطينية من لبنان اثر الاجتياح الاسرائيلي ، بقي د . محجوب في بيروت الى أن غادرها الى القاهرة عام 1987 . وسكن في شارع حوض الزهور في حي السيدة زينب .

في كتاب د. شفيق الغبرا الأخير " حياة غير آمنة " مشاهد عن د. محجوب ، وهو يتنقل بين مكاتب التخطيط والبحث في بيروت الى المعسكرات والخنادق على خطوط المواجهة في جنوب لبنان ، وهو يأخذ بيد المقاتلين الشبان ، خصوصا المثقفين المتعلمين ، ويشرف على تدريبهم واعدادهم .

يقول أشرف راضي، أحد تلامذة الدكتور محجوب عمر : لم أكن أعرف أن القدر يرتب لي لقاء مع الدكتور محجوب عمر ، في مقر دار الفتى العربي بالقاهرة ويضعنى ولسنوات بالقرب منه ، ليكون لى معلماً ومرشداً أنهل من خبراته النضالية التى كانت بالنسبة لشاب يضع أقدامه على بدايات حياته المهنية كنزاً ثميناً ومعيناً لا ينضب.يتابع أشرف راضي قائلا: ذهبت له بتساؤلات بحث، فاقترح على موضوعاً آخر وفتح لى كنز معرفته ومكتبته فى دراسة عن الصراع الطائفى فى إسرائيل، نشرت بمقدمة قيمة كتبها بنفسه في عام 1988 ، وبعد انتهاء البحث، انتقلت معه لمرحلة جديدة من العمل فى إصدارات مركز التخطيط الفلسطينى.. وفتح لى عالماً تعرفت من خلاله على مراكز التفكير الكبرى فى العالم، وساهم فى تفتح ذهنى لأفكار جديدة كانت تغير العالم.. ولم يكن الرجل يضن بإنتاجه وكتاباته على من حوله. أذكر أنه أرسلنى ذات مرة للدكتور فؤاد مرسى كي أوصل له فى بيته بالزمالك مجموعة جديدة من الترجمات، واستقبلنى الرجل وما معي بحفاوة.. وسألنى هل هناك من يقرأ هذه الترجمات؟ أجبته أنا أقرأها على الأقل بحكم العمل، وفاجأنى قائلا: على العموم سترى قريباً ثمرة لهذا الجهد.. ولم تمض سوى أسابيع قليلة حتى صدر كتابه بعنوان "الرأسمالية تجدد نفسها" فى سلسلة عالم المعرفة الشهيرة.. عندها شعرت بخطورة وأهمية ما يفعله د . محجوب عمر من هذا المكتب الصغير.

ويتابع أشرف راضي قائلا :لقد شرح لى د . محجوب عمر كيف جاءته الفكرة من فدائى استشهد فى جنوب لبنان فى السبعينيات كان يجمع كل ما يمكن جمعه من أنواع السلاح لمحاربة العدو وتحرير الأرض.. وقال محجوب لما لا نتعامل مع ما يقدمه العالم من أفكار مثلما يتعامل هذا الفدائي في جمع السلاح .

نقل د . محجوب عمر للمكتبة العربية بعضًا من أهم الكتب التى غيرت التفكير فى العالم فترجم كتاب زبجنيو بريجنسكى، مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، كتاب "أمريكا بين عصرين"، الذى شرح فيه بريجنسكى إستراتيجية أمريكا، فى سبعينيات القرن الماضى لتغيير العالم وفى عصر التكنولوجيا والإلكترون.

وترجم كتاب المناضل اليسارى اليهودى لينى برينر بعنوان "الصهيونية في زمن الديكتاتورية"، الذى فضح فيه الصفقات السرية بين الحركة اليمينية الصهيونية وبين النازية، وهو الكتاب الذى شنت عليه إسرائيل والمؤسسة اليهودية الأمريكية حرباً شرسة..

وترجم أيضًا كتاب "جدع جلعادى "اليهودى العراقى الذى تحرر من الصهيونية وانتقل إلى صفوف الفلسطينيين وصار سفيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لندن، بعنوان "إسرائيل نحو الانفجار الداخلى"، والذى قدم فيه رؤيته كيهودى عراقى للصراع ومآله.

بعد اتفاق اوسلو وعودة العائدين الى أرض الوطن ، منحه الشهيد الراحل ابو عمار الرقم الوطني والهوية الفلسطينية وجواز السفر الفلسطيني . وقد دخل الى فلسطين ، زار قطاع غزه واقام هناك بضعة شهور ، كما قام د . محجوب بزيارة الضفة الغربية وذهب الى بيت لحم والقدس ، وكان متأثرا ، من كون القدس وبيت لحم أسيرتان لدي الكيان الصهيوني .وفي آخر مرة زار بها قطاع غزه اصيب بالجلطة الدماغية وادخل الى مستشفى الشفاء في العناية المركزة ، ولما سمع الرئيس الراحل ابو عمار(رحمه الله) بالخبر انتقل من رام الله الى غزة لزيارته والاطمئنان عليه .

تم تكريمه من قبل الرئيس محمود عباس بوسام القدس للابداع الثقافي في العام 2004 ، قدمه له وزير الثقافة الأخ يحيى يخلف، تقديرا لدوره في الثورة الفلسطينية ، وهو أرفع وسام يمنح في الثورة الفلسطينية . ليس غريباً أن يظل الدكتور محجوب في قلب كل

فلسطيني عاصره، وقد كرمه المؤتمر السادس لحركة فتح في مؤتمره العام السادس في بيت لحم في الأول من آب 2009.

كان له حضور كبير في المحافل الدولية والعربية ، وساهم بشكل كبير في الوصول الى ما وصلت اليه مصر من ثورة شعبية كبيرة للتحرر من الظلم والاستبداد .

كان رجل غير عادي من مناضلي اليسار، فهو لا يتخلى مطلقاً عن استقلاليته في الرأي والموقف حتى لو تعارض موقفه مع مواقف رواد ومؤسسي الحركة الماركسية في مصر من التيار الذي كان ينتمي إليه، من أمثال الدكتور فؤاد مرسي والدكتور إسماعيل صبري عبدالله وسعد زهران، وقد واجه د . محجوب عمر متاعب كثيرة واتهامات متعددة تحملها في صبر عجيب رغم أن البعض حاربوه وقاطعوه وحاولوا تشويه صورته، وتحطيمه.

شخصية و"اسطورة 'المناضل 'ارنستو غيفارا' اجتذبت د . محجوب عمر الذي لم يعرف لحظة هدوءا وسكينة في حياته الحافلة وقد وجد في الثورة الفلسطينية القضية التي يمكن أن تكون المحرك للتغيير في العالم العربي كله ..ورغم تاريخه اليساري كان رحمه الله شخصا توافقيا يعرف كيف يفتح القنوات مع كافة التيارات ، ويبقي عليها بما في ذلك التيار الاسلامي المعتدل . وكان توجهه العروبي يستند أساسا الى أن القضية الفلسطينية هي الأولى في مقدمة القضايا التي تستحق الجهد النضالي والفكري . زاوج بين الفكر والممارسة ، بين النظرية والتطبيق العملي لها . وكان شعاره الدائم (الجماهير) .

لفقيدنا الراحل محطات كثيرة ، وفي المجالات العديدة ، فان شئتم فقولوا عنه طبيبا وان شئتم فصفوه بالسياسي بامتياز ، وان راق لكم فسموه ثائرا وطنيا ، فلسطينيا ، قوميا ، أمميا ، وان احببتم فلقبوه بالرجل الذي لا يعرف الناس طريقا اليه . وان يحلو لكم فوشحوه بوشاح راسم السياسات والاستراتيجيات ، وواضع الخطط ، ولا تعالي اذا ما نعتناه بفيلسوف الثورة ، وأحد المنظرين الأفذاذ ، الذي قال نعم هناك التجربة الصينية ، والكوبية والفيتنامية ، ولكن ثورتكم تختلف عنها بخصوصية معقدة ، ولكنكم أمام اختبار صعب ، لأن التحديات وطبيعة العدو وخصوصيته تختلف .

للرجل رحمه الله : سجل حافل في المواقع كافة ... من عمان إلى جنوب الأردن ، فالأغوار الشمالية ... ثم سوريا فالهامة ، فلبنان شمالاً ووسطاً وجنوبا .

عرفه المناضلون في القواعد موجهاً ومثقفاً سياسيّاً ، وعرفه المقاتلون ممتشقاً سلاحه ، عرفه السياسيون بخططه وبفكره السياسي ، وراسمو السياسات بمركز التخطيط والأبحاث ، عرفه المرضى طبيباً ناجحاً متميزا .

كان مختلفا عن غيره بتفاؤله الدائم وثقافته ، وسعة اطلاعه ، وانتمائه للقضية الفلسطينية ، ودفاعه عن قضايا العدالة في العالم .

كان انسانا نادر، كان رجلا مفتوح العقل والقلب، وعابرا للأيديولوجيات، بحيث اختار أن يرتفع فوق كل انتماء له. وأن يجعل النضال من أجل القضية الفلسطينية محور حياته وموضوع نضاله.

وقد كان الراحل عادل حسين ممن لمسوا ندرة معدنه، لذلك أصبح من أقرب المقربين إلى قلبه .

وحين كان يرأس تحرير صحيفة «الشعب»، ظل محجوب عمر أحد كتابها الأساسيين. وكان له مقال اسبوعي بها،حتى توقفت عن الصدور ، أسهمت كثيرا في تنوير وبلورة الرأي العام المصري والعربي عن القضية الفلسطينية وتداعياتها الدولية .

في جنازة عادل حسين كان يذرف الدمع الغزير حزنا على فراقه. وقد دخل المسجد على كرسيه المتحرك أثناء الصلاة على الجثمان .

أن السنوات التى أمضيتها مع د . محجوب عمر في مركز التخطيط الفلسطيني في بيروت ثم تونس (حيث كان مسؤولي المباشر) كانت ذاخرة بالخبرات والمعرفة ووقائع لا تنتهى تشهد على تاريخ حافل فى خدمة القضية الفلسطينية.. لا يتسع المجال هنا لسردها ولا لسرد ما كان يحكيه عن سنوات نضاله عندما كان طالباً فى كلية الطب فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية التى كانت فصيلاً رئيسيا فى حركة التحرر الوطنى المصرية، والذى كلفه سنوات فى معتقل الواحات وضربة على الرأس كانت سبباً لما عانى منه من مرض.

كانت هذه الواقعة دافعاً لنضاله القانونى الذى نال من خلاله حكماً قضـائيا ملزمـاً أتـاح للمعتقلين السياسيين أداء الامتحانات والدراسة حتى لا يضيع عليهم الاعتقـال مسـتقبلهم، واستمر نضاله فى المحاكم ضد التعذيب والجلادين..

فتح لي نافذة للاطلاع على الدراسات الاستراتيجية ، من خلال ترجمات الدراسات الاستراتيجية ، واخراجها بشكل نشرة شهرية للدراسات االاسـتراتيجية ، لايجـاد وعـي استراتيجي لأخطر وأهم الدراسات الاستراتيجية التي تهم منطقة الشرق الأوسـط عمومـا والقضية الفلسطينية خاصة وعقد ندوات مستديرة أو ندوات محدودة أو مـا شـابه لطـاقم المركز لاستعراض ومناقشة أهم الأفكار الواردة في مثل هذه الدراسات ، وكيفية التعامـل معها ومواجهتها ، ومن ثم عمل تقديم وتعقيب عليها . وكذلك دعوة خبراء فـي المجـال الاستراتيجي ، أذكر على سبيل المثال لا الحصر يوم أن استدعى لنا الراحل المغفور لـه أمين هويدي – وزير الدفاع المصري الأسبق في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في بيروت عام 1981 ، وحديثه عن ظاهرة الحوار الدولي .. والردع وتـوازن القـوى ...ولأول مرة أسمع بأسماء استراتيجيين في الشؤون العسكرية أمثال ليدل هارت وجـون فون كلاوزوفيتش ، وأب الواقعية السياسية الحديثة جورج مورغنتاو . وتعلمت من أمـين هويدي ، وهو من العقول الاستراتيجية الفذة ، ما لم أتعلمه طيلة سنوات دراستي الجامعية السابقة لذلك التاريخ ، وتعلمت كيف يصوغ زعماء العالم تصـريحاتهم ، وكيـف يكـون التحليل الأمثل لها .

كذلك اشراف الدكتور محجوب على عقد اجتماعات دورية اسبوعية لطاقم المركز لاستعراض أهم المستجدات على الساحة الفلسطينية ، ومناقشتها والخروج منهـا بتقـدير موقف يرفع للأخ القائد الرمز الشهيد ابو عمار .

وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مقال مترجم ورد فـي احـدى الصـحف اللبنانية قبل ستة أشهر تقريبا من الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف 1982 للجنرال احتياط الاسرائيلي المتقاعد شلومو غازيت ، حيث قام د . محجوب بتوزيعه علينا ،وطلـب منـا استعراضه ومناقشة أهم ألأفكار الواردة فيه ، وقراءة ما بين السطور ، وخرجنا باسـتنتاج بأن اسرائيل ستقوم باجتياح لبنان ، وبناءا على ذلك قام د. محجوب بصياغة تقدير موقف

ضمنه هذا الاستنتاج ، ورفعة للأخ القائد الرمز الشهيد ابو عمار ، ولم يكتفي الدكتور محجوب بذلك ، بل قام بتكليفي أنا والأخ محمد البطل (موجود الآن في غزه) باجراء تحليل لشخصية شارون ، وكان آنذاك وزيرا للدفاع الاسرائيلي ، وخرجنا باستنتاج لدراسة شخصية شارون ،أنه في حال قيام اجتياح اسرائيلي للبنان ، فانه لن يلتزم بقرارات رئيس الوزراء الاسرائيلي وقد يصل الى مشارف بيروت .

صبيحة 1981/10/1 ، وعند الساعة العاشرة تقريبا ، رن جرس الهاتف بمكتبي ، في الدور الرابع في مركز التخطيط ، وكان هذا الطابق يضم مكتبي ومكتب الأخ منير شفيق مدير عام المركز(منير شفيق لم يكن قد وصل الى المركز في تلك اللحظة) ، والأخ محمد البطل ، رفعت سماعة الهاتف ، فكان د. محجوب على الخط ، ألقى الصباح علي ، وطلب حضوري لمكتبه بالدور السابع بنفس المبنى ، ذهبت اليه، فكلفني أن أكتب خطابا باسم الأخ القائد الرمز ابو عمار للرئيس الفرنسي جيسكارديستان ، على أن أضمنها بخمس نقاط سلمني اياها (لا أذكرها الآن)، وفي الآثناء خرج دوي هائل ، سيارة مفخخة أمام مبنى مركزالتخطيط بها مائتي كيلو "تي أن تي "وتنكتي بانزين . ومن شدة الانفجارخرج باب مكتب د. محجوب من مكانه فأصابه وألقاه أرضا ،ومن حجم الصدمة قال لي لقد أصبت ، فقلت له لا لم تصب بل ان باب مكتبك قد دفعك أرضا ، في تلك الواقعة استشهد 83 شهيدا وجرح أكثر من أربعمائة شخص من المركز وممن كانوا بالشارع في تلك اللحظه . وحينها، قال لي الدكتور محجوب ، اذهب وأغلق قوارير الغاز ، لأن الحريق دب بمكتبة المركز بالدور الخامس ، وقد فعلت ، وبعدها على الفور بدأت في المشاركة في نقل الجرحى والجثث مع المسعفين الذين قدموا من الهلال الاحمر الفلسطيني ومن الدفاع المدني اللبناني ومن المراكز الطبية اللبنانية .

كان شاب لبناني اسمه مأمون يطبع التقرير الاستراتيجي بالدور الثالث ، فاستشهد والتقرير امتزج بدمه ، وبعد اعادة ترميم المركز بعد عدة أشهر ، طلب منا الدكتور محجوب اصدار التقرير الاستراتيجي ، ملطخا بدم الشهيد مأمون ، وقد حصل.

مساء أحد الأيام من عام 1981 ، كنت أجلس بمكتبه في الدور السابع بمركز التخطيط ، وكان يستمع الى الأخبار على مذياع صغير ، فورد خبر نجاح الرئيس بباندريو بالانتخابات الرئاسية باليونان ، فأوعز لي أن أكتب برقية تهنئة لبباندريو ، باسم ياسر

عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فكتبتها على الفور ، وكانت أول برقيه تهنئة تصل لبباندريو ، بعدها تمتنت العلاقة بين الشهيد الراحل ياسر عرفات وبباندريو ، الى درجة أن القائد الرمز ياسر عرفات أختار بعد حصار بيروت أن يذهب الى اليونان أولا .

كثيرة هى القيم والمعانى، التى تعلمتها من هذا الرجل وأحسب أنها تركت لى رصيداً لا ينفد أبداً وزاداً تتزود منه أجيال قادمة.. علمنى معنى الحرية، وقدم مفاهيم الكفاح السلمى وخبراته المختلفة فى العالم وهى المفاهيم التى انتشرت قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987..

كان يحمل قضية فلسطين أينما ذهب.. وخصص كل مقالاته فى الصحف المصرية للدعوة كى تستعيد مكانها الذى فقدته بفعل دعاية السبعينيات ضد الفلسطينيين، ونجح فى مسعاه بالرغم من أنه كان يتحرك فى بيئة كانت فى ذلك الوقت بيئة معادية، كان يحارب أساطير من قبيل أن مصر حاربت من أجل فلسطين.. وكان يرى أن مصر حاربت دفاعاً عن مصالحها بالأساس..

كان يؤمن بأن الكلمة كالرصاصة إذا انطلقت لا سبيل لردها أو احتواء ما قد تحدثه من ضرر أو إصابات، وأنه خير للإنسان أن يتحكم فيما يقول ويفكر قبل أن ينطق.. وكان عنده الكثير الذى يرى أن الصالح العام يتطلب كتمانه.

كان زاهداً زهد المتصوفين ويحيا حياة التقشف ، نادرا من كان يعرف أن هذا الرجل العظيم لم يتلقى أي راتب طيلة فترة عملة بالثورة الفلسطينية ، وكان يعتاش من عائد بعض الترجمات التي كان يقوم بها ، وبعد أن ضاقت به ومسؤولية عائلة بعد زواجه من المناضلة اللبنانية منى ، وسكنه بالقاهرة ومسؤولية عائلة ، قام المرحوم زيد ابو العلا – " هشام هواري "(أبو حنين) بطرح الموضوع على الدكتور نبيل شعث، بعد اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ، فاستغرب نبيل شعث وهو المقرب جدا منه ولم يكن يدري ان الدكتور محجوب لا يتقاضى راتبا ، فقام الدكتور نبيل بعرض الأمر على الرئيسي الراحل ابو عمار ، وتم ادراج راتب له على وزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم أن كان الدكتور نبيل شعث وزيرا لها ، متواضعا ، نظيف اليد والنفس ،غالباً ما كنا نتغدى سويا بالمكتب،

ولم يقبل أن يقوم أيا منا بجلي الصحون بعد الأكل بل كان يصر بأنه هو من يقوم بـــذلك . يؤمن بأن الوجود خير مطلق.. إنه طراز من جيل أزال حبهم للإنسان والوطن أى حواجز تعترض تواصلهم مع الآخرين وبمحبة فائضة.. لم يتلق راتبا طيلة تفرغه بالثورة ، وكان يعتاش من عائد بعض الترجمات التي كان يقوم بها ، وغالبا ما كان يرسل قيمة الترجمات للاخت ام جهاد ، لتصرف على اسر الشهداء .

لقد جرحه الانقسام الفلسطيني ، وزاد من همه ومرضه ، ولكنه تمنى لنا النجاح في الحوار والوصول إلى إنهاء حالة الانقسام ، لنستكمل المسيرة النضالية لتحقيق حقوقنا التي قضى من أجلها مئات الآلاف من الشهداء .

هذه ليست كلمات فى رثاء الدكتور محجوب عمر وإنما تأكيـــد لحضـــوره الـــدائم وعرفان بالجميل وأملا في استمرار مسيرة عطاء لا ينقطع أبداً.. فالشخصـــيات العظيمـــة كالأشجار الباسقة راسخة جذورها متشعبة فروعها ومورقة وتؤتى أكلها فى كل حين..

النموذج الذي قدمه محجوب عمر يجسد لنا أهم ما نفتقده هذه الأيام بالذات. إذ إنه بارتفاعه فوق الأيديولوجيات، وتطهره من الرواسب والمرارات واختياره الموقف الصحيح من القضية المركزية وانخراطه، في إنكار مدهش للذات، مع كل من التقـــى معـــه علـــى الهدف، بصرف النظر عن هويته أو مِلَّته أو جنسه. إذ لم يكن يهمه من يكون الشـــخص، لأنه كان مهجوسا بشيء واحد هو موقفه القضية الفلسطينية .

نفتقد ذلك الاستعلاء فوق الصغائر وذلك الصفاء في الرؤية والنظر، وذلك الزهد ، وذلك الإدراك العميق لقيمة احتشاد الشرفاء دفاعا عن القضية الفلسطينية والمصرية وأحلام البسطاء.

كأن الأقدار اختارت له أن يظل مغمورا ومنكرا لذاته حتى في لحظة رحيله، التي حجبها تزامن تلك اللحظة مع حدث وفاة البابا شنودة الذي أغرق مصر فـــي بحـــر مـــن الحزن.

ولأن الأخير أعطى ما يستحقه، فقد وجدت أنه من الإنصاف أن نعطي محجـــوب عمر أيضا بعض ما يستحقه برحيله خسرنا فارسا من فرسان شـــعبنا ومناضـــلا ثوريـــا مخلصا للمباديء .

في مقالة الداعية والمفكر الإسلامي جمال البنا التي يؤكد فيها أن دار الفكر الإسلامي ستطبع له كل مؤلفاته، فإذا كانت دار الفكر الإسلامي ستقوم بهذا العمل تخليدا لذكرى مناضل يساري مسيحي،فما أدراكم بواجبنا نحن الذين اختارنا د. محجوب عمر عن سابق إصرار وتعمد أن يكون حتى أعمق الأعماق فلسطينيا. إن شخصية كهذه من الاجحاف أن تختزل في سطور أو مقالة أو رثاء أو برقية تعزية .

إن من حقه علينا كفلسطينيين أن نكرمه بالإضافة إلى تكريمه الأول :

بإبراز تاريخه من خلال شريط ومسلسل طويل أو مؤلف كبير يحفل بإنجازاته .

رحمك الله يا شهيد فلسطين ... شهيد الحرية ... شهيد الفكر والفكرة . وعهداً لك ، على كل فلسطيني حرّ أن يبقى وفيّاً لك ولتاريخك العظيم .

انتخابات الرئاسة المصرية في الصحافة الإسرائيلية

د. خالد شعبان

تقديم

يحاول هذا التقرير رصد وجهات النظر الإسرائيلية حول انتخابات الرئاسة المصرية خلال جولتي الانتخابات الأولى والثانية واللتان جرتا في 23-2012/5/24 و 16-2012/6/17 على التوالي، وما رافق عملية الفوز والتأخر في إعلان النتائج الرسمية والتي أسفرت عن فوز د. محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين من تحليلات وآراء عكست استمرار حالة القلق والخوف لدى القيادة الإسرائيلية والإسرائيليين والتي بدأت منذ ثورات الربيع العربي، والتي تركزت حول الأمن الإسرائيلي والأوضاع داخل سيناء ومستقبل اتفاقيات السلام.

ويجب التنويه إلى أنه كان هناك اهتماما ملحوظاً من جميع الإعلاميين والسياسيين الإسرائيليين بانتخابات الرئاسة المصرية، وعلى الرغم من التعليمات الواضحة من رئيس الوزراء نتنياهو لأعضاء حكومته بعدم إعطاء تصريحات أثناء الحملة الانتخابية والتي قد تذهب إلى تأييد مرشح على آخر إلا أن إسرائيل كانت تبحث في تصريحات المرشحين الجدد عن مصالحها المرتبطة باستمرار اتفاقات السلام مع مصر. وما يجب ذكره هنا عدم قدرة الإعلام الإسرائيلي على إخفاء القلق الإسرائيلي من ثورات الربيع العربي وتداعياتها على المنطقة، والاهتمام الإسرائيلي الخاص بما يحدث في مصر، وتداعيات التغيرات السياسية على مجمل العلاقات بين البلدين سواء على مستوى معاهدات السلام الموقعة بين الطرفين أو الاتفاقيات الاقتصادية.

المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية:

بعد فوز حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون)، بأغلبية أعضاء مجلس الشعب المصري، ازداد القلق الإسرائيلي من نجاح رئيس ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك حاول الإسرائيليون إقناع انفسهم بعدم قدرة الإخوان المسلمين على الفوز بانتخابات الرئاسة المصرية، ولذلك نجد أن معظم الترشيحات الإسرائيلية للفوز في المرحلة الأولى استبعدت مرشح الإخوان المسلمين، كما أبدت ارتياحا ملحوظا بعد استبعاد خيرت الشاطر من سباق الرئاسة المصرية.

وذهبت الصحف الإسرائيلية إلى ترجيح احتمال فوز عضو الإخوان المسلمين السابق عبد المنعم أبو الفتوح وكذلك إلى ترجيح فوز عمرو موسى وزير الخارجية المصري السابق، وبشكل عام فإن التوجهات الإسرائيلية كانت تؤكد فوز العلمانيين مثل عمرو موسى وحمدين صباحي وأحمد شفيق.

وكذلك تابعت الصحف الإسرائيلية آراء المرشحين وتصريحاتهم، وقد ركزت الصحف الإسرائيلية على أقوال عمرو موسى والتي قال فيها إن ايران هي دولة عربية شقيقة، وادعت الصحف الإسرائيلية أن هذه الأقوال كلفته كثيراً[1]، وكذلك اهتمت الصحف الإسرائيلية بالمرشح الإسلامي المنسحب من حركة الإخوان المسلمين عبد المنعم أبو الفتوح، حيث ادعت الصحف الإسرائيلية أن أبو الفتوح يحظى بتأييد العلمانيين، وأهمهم وائل غنيم مدير شركة غوغل والذي قاد الثورة والمظاهرات في مصر منذ بدايتها. كما أظهرت الصحف تأييد التيار السلفي وحركة الوسط لأبو الفتوح، وبناء على ذلك فقد راهنت الصحف الإسرائيلية على نجاح أبو الفتوح.

وقد أبرزت الصحف الإسرائيلية كثيراً من الأخطاء والهفوات التي ارتكبها الإخوان المسلمين مثل محاولة الربط أو إظهار وجود نوع من التفاهمات بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك أبرزت فشل الإخوان في تنظيم سلسلة بشرية كبيرة. ومن المؤشرات السلبية عن الإخوان والتي تناولتها الصحف الإسرائيلية حول مرشح الإخوان الجديد، د.محمد مرسي بأنه مرشح الخيار الثاني وذلك بعد إقصاء خيرت الشاطر المرشح الأول، وان الشعار الذي يخوض الإخوان الانتخابات متآكل ومعروف سلفاً وهو

الإسلام هو الحل، وكذلك عدم وجود موقع لمرسي في استطلاعات الرأي ولا يتمتع بالقيادية، وليس معروفا، كما أن وعوده الانتخابية هي مجرد شعارات، بالإضافة إلى الصورة المتطرفة التي ألصقت به.

وما يلاحظ أيضا، أن الاهتمام الإسرائيلي بالمرشح أحمد شفيق جاء متأخراً، حيث اعتبرته الصحف الإسرائيلية انه المفضل عند المجلس العسكري، كما يعتبر المرشح الأكثر شعبية يليه عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح ود.محمد مرسي، وأشارت الصحف الإسرائيلية إلى حمدين صباحي كحصان أسود في الانتخابات الرئاسية.

وأوضحت الصحف الإسرائيلية أن هناك قاسماً مشتركاً للوجوه الجديدة وهي العمل ضد إسرائيل، وهم أصحاب خط سياسي متشدد مناهض لإسرائيل، ومع ذلك وحسب الصحف الإسرائيلية فإنهم لا يطالبون بإلغاء اتفاقات السلام الموقعة مع إسرائيل إلا أنهم سيطالبون بفتحها من جديد[2].

وقد قدمت الصحف الإسرائيلية عرضاً ليومي الانتخابات في المرحلة الأولى، وأشارت إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده أحمد شفيق، والذي شدد فيه على إعادة القانون والنظام إلى المدن والقرى، وفي الوقت ذاته أشارت إلى رشقه بالحجارة والأحذية عندما جاء للإدلاء بصوته في الانتخابات.

وأشارت الصحف إلى المهام الكبيرة التي ستواجه الرئيس القادم وخاصة الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً بعد الثورة المصرية وكذلك الأمن المفقود، والفوضى التي تسود شبه جزيرة سيناء، وبالإضافة إلى النشاط السري الذي تقوم به إيران.

كما أشارت الصحف الإسرائيلية إلى بعض الإشكاليات مثل إمكانية فوز مرشح علماني والذي سيضطر إلى مواجهة ليس فقط برلمانا معادياً بل أيضا جماهيراً متدينة، كما أن الشخصيات الدينية مثل أبو الفتوح ومرسي ليسا زعيمين ذو تجربة سياسية ولا يستطيعان تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في مصر، بالإضافة إلى عدم قدرة أياً منهما على الحد من التوتر الطائفي هذا مع التشديد على محاولة المجلس العسكري للإبقاء على بعض الصلاحيات الدستورية بيديه[3].

ويلاحظ أن كثير من التعليقات أكدت أن الرئيس القادم أمامه مهام صعبة وسيمر وقت طويل حتى يستطيع التغلب على المشاكل الداخلية لمصر[4]. في محاولة لتبديد حالة الخوف والقلق التي تسود الشارع الإسرائيلي.

الاستعداد للمرحلة الثانية:

في المنافسة للجولة الثانية أصبح هناك واقعاً ملموساً وهو وجود متنافسين اثنين الأول ينتمي للإخوان المسلمين، والذي كان فوزه في المرحلة الأولى مفاجئاً للصحافة الإسرائيلية، أما الثاني فقد كان ممثل النظام السابق ورئيس وزراء مبارك الأخير خلال الثورة أحمد شفيق، والذي تمنت الصحافة الإسرائيلية، فوزه، وأوردت أنباء عن فوزه خلال عملية فرز الأصوات، إلا أنها لم تأيده بصورة علنية خوفا من إلحاق الضرر به وإظهاره كأحد رجالات إسرائيل.

ومن جهة أخرى فقد أشارت كثير من التحليلات إلى أن ذهاب المصريين إلى صناديق الاقتراع وعدم اعتراضهم على ترشيح شفيق، قد منح شرعية كبيرة لشفيق في حال فوزه بالانتخابات، كما أيدت الصحف الإسرائيلية القرارات الدستورية التي أقرت استمرار منافسة احمد شفيق في الانتخابات، وكذلك القرارات الدستورية التي أصدرها المجلس العسكري حول صلاحيات الرئيس القادم، وللخروج من أزمة من الفائز: كما انه من السابق لأوانه التفكير بنتائج الانتخابات أو كيفية خروج مصر من المأزق الانتخابي فكيف سينتصر الرئيس بدون برلمان يراقب الحكومة، أو لسن القوانين، كما لا يمكن التصور تأثير السكان بشكل الدستور والقانون، والمحكمة المصرية هي التي تقرر جدول أعمال مصر[5].

ومن الأمور التي أشارت إليها الصحافة الإسرائيلية هي صدور الحكم المؤبد بحق الرئيس المصري السابق، حيث اعتبرت الصحف هذا الحكم عاملاً مساعداً لمرسي للانتصار في النهاية، حيث اعتبرت الصحف أن انتصار مرسي سيغير وجه مصر من خلال رئيس إسلامي، وكذلك برلماني إسلامي، قد يؤدي إلى عملية تشريع ديني، وهناك تخوف في إسرائيل من المتدينين بالتوجه نحو إلغاء اتفاقات السلام مع إسرائيل[6].

وتذهب التحليلات في ترجيح فوز مرسي إلى أصوات الفقراء الذين هم معقل قوة الحركات الإسلامية، وأن خيرت الشاطر هو الذي يقوم بتحريك مرسي وذلك للتدليل على ضعف مرسي[7]، ولكن في نفس الوقت قدرته على الفوز بسبب دعم الإخوان.

كما تنقل الصحف الإسرائيلية أن انتخاب شفيق يعني الدخول في موجة دم جديدة، وأكدت الصحف الإسرائيلية على قضية هامة وهي العلاقة السيئة بين مؤسسة الجيش وحركة الإخوان المسلمين[8].

معطيات صحفية إسرائيلية عن مصر:

بينت الصحف الإسرائيلية أن مصر تعيش في أزمة عارمة من المشاكل وخاصة الاقتصادية، ومن المعطيات التي نشرتها الصحف الإسرائيلية أن عدد سكان مصر يقترب من 90 مليون نسمة، وفي كل تسع ثوان يولد طفل جديد يجب إطعامه، بينما عدد العاطلين عن العمل يقترب من 12% من نسبة السكان 20% منهم خريجي جامعات، كما يعيش 14.2 مليون مواطن مصري بـ 1–1.5 دولار في اليوم، ويسكن ما يقارب من 1–1.5 مليون مواطن في مدينة القبور، ويعيش نصف مليون آخرون في مدينة القمامة في ظروف شديدة البؤس بالإضافة إلى أن 45% من سكان مصر أميين[9].

كما أوضحت الصحف الإسرائيلية أن ديون مصر تجاوزت منذ زمن 200 مليار دولار، كما أحدثت سنين حكم مبارك الفاسدة الثلاثون فرقا شديدا بين الطبقات، حيث كان هناك أكثر من 6 ملايين ثري أما الباقين فهم الطبقة الفقيرة، والواضح من ذلك أن مصر ستنهار إذا لم يساعدوها، وأوضحت الصحف أنه كلما ازدادت الأزمة عمقاً كان ذلك خطراً على إسرائيل فالمساعدات الأمريكية 1.3 مليار دولار المقدمة لمصر سوف تساعد على حفظ اتفاقيات السلام، ولكن هذه المساعدات سوف تكون نقطة في بحر[10].

محمد مرسي مرشح الإخوان رئيساً لمصر:

بعد فترة من الصمت الإسرائيلي والحذر الإعلامي تجاه انتخابات الرئاسة المصرية، فأن ذلك قد اختفى فور الإعلان عن فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي

بانتخابات الرئاسة المصرية، والملاحظ أن هناك إجماع إسرائيلي رسمي وغير رسمي أن انتخاب مرسي سيئاً لإسرائيل ولكنها لم تنتهج سياسة التصادم المباشر مع مرسي.

ويبدو أن حالة الخوف التي سادت إسرائيل بعد ثورات الربيع العربي عاودت إسرائيل مرة أخرى وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التصريحات الرسمية وغير الرسمية التي صدرت فور إعلان نتائج انتخابات الرئاسة المصرية، والتي تمحورت حول أن إسرائيل محاطة بشرق أوسط إسلامي، وأنها بحاجة إلى تعزيز محور الاعتدال العربي، ويعتبر هذا أيضا نوع من استرجاع لحالة بداية الربيع العربي والتي دعت إلى تعزيز محور الاعتدال. ويبدو أن إسرائيل لا تستمع إلا لليمين داخلها، وهو مما قد يؤدي إلى تفويت فرص السلام على إسرائيل، وتركيز لقوة المستوطنين وقوى اليمين المتطرف في الحياة السياسية في إسرائيل، واهم القضايا التي تخوفت منها إسرائيل ولازالت هي قضية إلغاء معاهدة كامب ديفيد للسلام مع مصر، وذلك رغم أن الرئيس المصري المنتخب في خطابه الأول أكد انه سيحترم كل المعاهدات والمواثيق الدولية.

وقد وصفت صحيفة معاريف فوز مرسي بغير المسبوق، كما نشرت معظم الصحف الإسرائيلية صور الفرحة في الشارع المصري وأضافت الصحف بالبنط العريض في صفحاتها الرئيسية أن مرسي أصبح رئيساً، ووصفت مرسي بأنه منـاوئ للمشروع الصهيوني. كما أشارت الصحف إلى أن مرسي كان عضوا مؤسساً في لجنة مكافحة المشروع الصهيوني ووصف إسرائيل بالكيان الصهيوني[11].

كما نشرت سيرة ذاتية، كاملة عن مرسي، وأكدت الصحف أن إسرائيل ستعيش حالة من القلق، حيث جاء عنوان معاريف القلق أصبح واقعاً جماعة الإخوان المسلمين استولت على الحكم في مصر، كما قالت هآرتس "الإسلاميون فازوا وانتخب مرسي رئيساً"، أما يديعوت أحرنوت وهي من أكثر الصحف انتشاراً فقد قالت في عنوانها الرئيس، "مصر أصبحت إسلامية".

وحول الوضع في مصر أكدت الصحف أن مرسي سيضطر وحكومته إلى أن يجد مصدر رزق وطعاما لسكان مصر البائسين[12]. وإن الوضع في مصر معقد وغير معلوم

أية تسوية سترتب بين قادة الجيش المصري وحركة الإخوان المسلمين[13]. وأشارت الصحف بشكل واسع إلى رفض مرسي استقبال التهاني من الحكومة الإسرائيلية.

إن الموقف الإستكشافي الذي قام به نتنياهو من خلال تهنئة مرسي بانتخابه رئيس لمصر مشددا في تهنئته على اتفاقات السلام، لم يكن سوى توجه نحو معرفة ردة فعل الجانب المصري والذي يبدو أنه أهمل الرسالة.

ويبقى قول رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن إسرائيل تقدر العملية الديمقراطية في مصر وتحترم نتائجها[14]. هو الوسيلة الدبلوماسية المعهودة في هذه الأحوال.

سيناريوهات العلاقة بين مصر وإسرائيل:

تعددت السيناريوهات التي طرحتها الصحف الإسرائيلية لمستوى ونوع العلاقة بين البلدين بعد فوز مرسي، ولكن يلاحظ أن الصورة التشاؤمية هي المسيطرة على السيناريوهات الإسرائيلية، واعتبرت الصحف الإسرائيلية أن المواجهة العسكرية تعتبر هي التوجه الأكثر منطقيا، وعلى إسرائيل البحث في أسباب الحرب وحسب الصحف الإسرائيلية فإن على إسرائيل أن تحدد أهداف هذه الحرب مع الإعلان دائما عن تمسك إسرائيل بجميع الاتفاقات الموقعة[15].

وذهبت بعض الصحف الإسرائيلية إلى أن شبه جزيرة سيناء أصبحت بؤرة المتشددين وأكدت أن قصر الرئاسة في القاهرة بعد ما صبغ باللون الإسلامي لأول مرة فإن هذا يوم أسود وسيء[16]. كما سيصعب على إسرائيل القيام بخطوات عسكرية ضد قطاع غزة كعملية الرصاص المصبوب[17].

يلاحظ مما سبق المكانة التي تحظى بها مصر لدى الإسرائيليين سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي، حيث تسود حالة من الإضطراب والخوف والقلق من عودة حالة عدم الاستقرار على الحدود بين البلدين وهو الأمر الذي سيكلف الميزانية الإسرائيلية العسكرية أولاً، وسيزيد من حالة الخوف لدى الإسرائيليين، الأمر الذي سيؤدي إلى خطوات عسكرية ضد مصر وهذا ما لا تريده إسرائيل.

ولكن من ناحية أخرى فإن التوقعات الإسرائيلية التي تفسر ما يحدث بأنه يسير نحو بلقنة العالم العربي، هو سيناريو ممكن الحدوث، واذا ما حدث فعلا فإنه سيكون لصالح إسرائيل، حيث ستسقط الدول مع مؤسساتها ويظهر بدلا منها مجموعة من الصراعات الداخلية بين مكونات المجتمع العربي[18].

أما يوسي بيلين والذي لم يتقبل فوز مرسي مرشح الإخوان برئاسة مصر فقد دعا إلى عدم الرفض مباشرة والذهاب إلى خيارات المعارضة بل يجب على إسرائيل أن تعمل وفق مصلحتها، حيث دعا بيلين إلى عدة خطوات هامة منها[19]:

1- التقرب إلى الوزراء والمساعدين للرئيس المصري الجديد، والتوضيح أن مصلحة مصر تقتضي وجود سلام بين البلدين.

2- دعوة مجلس النواب الأمريكي والإدارة الأمريكية للضغط على الرئيس المصري.

3- العمل على توثيق الصلات مع الفلسطينيين والأردنيين وكذلك الأتراك.

4- تجديد المفاوضات مع م.ت.ف.

5- الاقتراح على أن تتم المفاوضات مع الفلسطينيين على الأراضي المصرية.

خلاصة:

الواضح من العرض السابق أن القلق مازال يهدد إسرائيل على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وما زاد القلق في الشارع الإسرائيلي من استمرار سلام بارد أكثر برودة من عهد الرئيس السابق بين البلدين واحتمالات عودة حالة الحرب بين البلدين.

ويزداد التوتر لدى إسرائيل من تحول شبه جزيرة سيناء إلى ميدان للحركات الإسلامية المعادية لإسرائيل مع استمرار تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وكذلك القيام بأعمال عدائية عسكرية ضد إسرائيل انطلاقا من شبه جزيرة سيناء، ولذلك بادرت إسرائيل إلى إجراءات وقائية عسكرية منها بناء سياج امني على طول الحدود بين البلدين، وكذلك نصب مناطيد وبطاريات القبة الحديدة في مدينة ايلات.

إن لغة المصالح المشتركة بين مصر وإسرائيل التي يشدد عليها بعض السياسيين والعسكريين لم تخفف من حدة التوتر لدى هؤلاء، فالخوف واضح في كل التصريحات الإسرائيلية التي صدرت بعد إعلان فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر العربية.

المراجع

1–هارتس 2012/5/18

2– هارتس 2012/5/21

3– هآرتس 2012/5/24

4– إيال زيسر، إسرائيل اليوم، 2012/6/17

5– افتتاحية هآرتس، 2012/6/17

6– سخروف وهرئيل/ هآرتس2012/6/1

7– بيري، يدعوت أحرنوت، 2012/6/17

8– إلداد باك، معاريف 2012/6/17

9– سمدار بيري، بين مدنية المدني ومدنية القمار/ يديعوت أحرنوت، 2012/6/17

10– الداد باك، هذه لعبة مباعة، يدعوت أحرنوت 2012/6/17

11– تسفي يرئيل، الرئيس المنتخب، هآرتس 2012/6/26

12– بوعز بسموت، ا لشرق الأوسط كله فرح، اسئيل اليوم، 2012/6/26

13– افرايم هليفي، حلف أخطاء ، يديعوت أحرنوت، 2012/6/26

14– تسفي يرئيل، هناك شريك في القاهرة، يديعوت 2012/6/27

15– الكسندر بيلاي، الاستعداد لأسوأ سيناريو إسرائيلي اليوم 2012/6/27

16– سميدار بيري، فوز خطير، يدعوت أحرنوت، 2012/6/25

17– بن كسبيت، مصر سقطت، معاريف، 2012/6/24

18– يوسي بيلين، مرسي وإسرائيل، إسرائيل اليوم، 2012/6/27

19– يديعوت أحرنوت 2012/6/21

فرنسا على أعتاب عهد جديد بقيادة الاشتراكي فرانسوا هولاند

د. عبد الحكيم حلاسه

مقدمة:

تجري انتخابات الرئاسة الفرنسية كل خمس سنوات كما نص عليه قانون الانتخابات المعدل عام 2002، حيث تقلصت فترة الرئاسة من سبع سنوات الى خمس سنوات. ويَسمح القانون بشغل منصب الرئاسة لفترتين متتاليتين فقط. ولقد جرت انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام 2012 في اجواء الازمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها فرنسا بل والدول الاوربية ومنطقة اليورو بشكل عام، وهذا أثر على مجرى الانتخابات بأن المنافسة بين الرئيس السابق نيكولاي ساركوزي والرئيس الحالي فرانسوا هولاند كانت شديدة ونتائج الانتخابات اظهرت ان الفارق في الاصوات بين المتنافسين (هولاند 51.7%) و (ساركوزي 48.3%) ضئيل جدا.

1- أهم العوامل التي ساعدت على فوز الاشتراكي فرانسوا هولاند بانتخابات الرئاسة الفرنسية مايو 2012

جرت الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة الفرنسية في 22 نيسان 2012 حيث خاض سباق المنافسة عشرة مرشحين من ضمنهم الرئيس السابق نيكولاي ساركوزي مرشح حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية والذي أمضى خمسة أعوام في منصب الرئيس منذ 2007.

وأفرزت نتائج الجولة الأولى للانتخابات أقوى مرشحين بحصولهم على أعلى أصوات الناخبين (هولاند 28.4%، وساركوزي 25.5%) لخوض الجولة الثانية في 6

مايو 2012 والتي جرت بين الرئيس السابق نيكولاي ساركوزي والرئيس الحالي فرانسوا هولاند والتي أفضت الى تفوق الأخير بنسبة 51.7% من الأصوات.

الرئيس السابق ساركوزي أقر بهزيمته أمام هولاند بعد وقت قصير من ظهور النتائج الأولية لفرز الأصوات وعزا هزيمته "أنه لم يستطع إيصال أفكاره بشكل صحيح إلى الناخبين أثناء الحملة الانتخابية". إلا أن المتابعين للشأن الفرنسي ولسياسة ساركوزي بشكل خاص أوردوا عدة عوامل أدت إلى هزيمة المرشح اليميني للانتخابات الرئاسية.

في مقدمة هذه العوامل سياسة ساركوزي الاقتصادية حيث اتهم بأنه رئيس الأغنياء وفي عهده اشتد وضع الفقراء سوءا فنسبة البطالة وصلت إلى 10% وهي أعلى نسبة منذ 12 عاماً، في حين كان ساركوزي قد وعد في حملته الانتخابية 2007 بتخفيض نسبة البطالة إلى 5% وعلى يبدو لم ينجح في ذلك.

كذلك ارتفاع جدول غلاء المعيشة وانخفاض القوة الشرائية أثرت على الوضع الاقتصادي للطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع الفرنسي، مما زاد من معاناة هذه الطبقات. يضاف إلى هذا الوضع الاقتصادي فرض حصص على فرنسا من الديون والمساعدات المالية لدعم دول منطقة اليورو الضعيفة، وخاصة لليونان التي تعاني ازمة مالية حادة، لإنقاذ اليورو من التدهور بل أن هذه الأزمة المالية دفعت البعض إلى التشاؤم والتشكيك من جدوى ومستقبل العملة الأوروبية الموحدة مطالبين بالانسحاب من منظومة اليورو أو طرد اليونان من المنظومة. في المقابل دعا فرانسوا هولاند أثناء حملته الانتخابية في الجانب الاقتصادي إلى زيادة نسبة الضرائب على الأثرياء وتقليص الإنفاق الحكومي وتعديل شروط الهبات المالية والقروض للدول الضعيفة في منطقة اليورو.

قضية مهمة تُشغل الناخب الفرنسي أيضا وهي المهاجرين والفرنسيين من أصول أفريقية وإسلامية المنحدرين من المستعمرات الفرنسية السابقة، وعدد هؤلاء يقدر بخمسة ملايين نسمة ويعاني الكثير منهم أوضاعاً معيشية صعبة ويميلون إلى التقوقع في مجمعات سكنية منفصلة ويرفضون الاندماج في المجتمع الفرنسي، هذا الوضع استغله اليمين الفرنسي المتطرف للتحريض على هذه الشريحة رافعين شعارات تدعوا إلى الحد من دخولهم الأراضي الفرنسية ومطالبة المقيمين والحاملين للجنسية الفرنسية بالاندماج في

المجتمع الفرنسي والأخذ بالثقافة الفرنسية المتحضرة على حد تعبير اليمين. وفي حملته الانتخابية ولكسب أصوات معسكر اليمين رفع ساركوزي شعارات اعتبرت عنصرية ومهينة لهذه الفئة من سكان فرنسا. هذا الموقف للرئيس السابق ساركوزي قوبل بالرفض من قبل حلفائه في أوروبا كالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووزير خارجية لوكسمبورغ يان إيسلبون خاصة بعد أن هدد الرئيس الفرنسي السابق بالانسحاب من اتفاقية شينغن (اتفاقية الغاء المراقبة على حدود دول الاتفاقية) للحد من زيادة اعداد المهاجرين. موقف فرانسوا هولاند من مسألة الهجرة والفرنسيين من أصول أفريقية وإسلامية تختلف إذا دعا إلى التسامح والتعددية الثقافية في المجتمع الفرنسي وإتاحة الفرصة للأجانب في فرنسا المشاركة في الانتخابات المحلية، كما دعا في مقالة له موجهة للشعب الجزائري نشرتها صحيفة الوطن الجزائرية في 2012/3/19 إلى إنهاء ما أسماه حرب الذاكرة: "على فرنسا والجزائر القيام بعمل مشترك بشأن الماضي لإنهاء حرب الذاكرة من أجل المرور إلى مرحلة أخرى لمواجهة التحديات المشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط"[1].

وفي إشارة إلى الحقبة الاستعمارية لفرنسا والجزائر أضاف هولاند في نفس المقال: "اليوم بين الإعراب عن الندم عن الاستعمار الذي لم يعبر عنه البتة والركون إلى النسيان وهو بالتأكيد خطأ، هناك مجال لنظرة ثاقبة ومسؤولة لماضينا الاستعماري وللتقدم بثقة باتجاه المستقبل"[2].

قضايا أخرى أثرت في اختيار الناخب الفرنسي رغم أنها أقل أهمية من القضايا سابقة الذكر إلا أنها لعبت دوراً ما في توجه الناخب الفرنسي، فمكانة فرنسا الدولية وتبعية سياسة فرنسا في عهد ساركوزي للولايات المتحدة الأمريكية على حساب دور فرنسا الرائد دوليا كانت محل انتقاد لدى الناخب الفرنسي. كما يؤخذ على ساركوزي ترك المجال لألمانيا لقيادة أوروبا وبالتالي فرض وإملاء سياسات ليس في صالح فرنسا وبالتحديد مسألة القروض لليونان والدفع في إتجاه فرض برامج تقشف على بعض الدول الأوروبية ومن ضمنها فرنسا. كذلك الوضع الأمني ومحاولة استغلال ساركوزي وطاقمه حادثة تولوز عندما هاجم أحد الفرنسيين من أصول إسلامية مدرسة يهودية وقتل أربعة أشخاص في 2012/3/19، لم يعجب غالبية الفرنسيين تضخيم الحادثة من قبل طاقم ساركوزي في الدعاية الانتخابية ومن ثم الادعاء أن ساركوزي قوي ويستطيع القضاء على الإرهاب.

وظهرت كذلك في الصحف الفرنسية اتهامات للرئيس السابق ساركوزي انه تلقى أموالا من الرئيس الليبي السابق معمر القذافي أثناء حملته الانتخابية في العام 2007 وتعامل الإعلام الفرنسي مع هذه الاتهامات على أنها فضيحة وتظهر نوع من الفساد الذي كان يمارسه الرئيس السابق ساركوزي.

يضاف للعوامل سابقة الذكر أيضا انه في الجولة الثانية من الانتخابات لم يكن معسكر اليمين بكامله منحازاً إلى ساركوزي، فمرشحة الجبهة الوطنية مارين لوبان والتي حلت في المركز الثالث في الجولة الأولى للإنتخابات بحصولها على 20% من أصوات الناخبين لم تطلب من مناصريها التصويت لساركوزي، بينما مرشح اليسار الذي حل رابعاً في جولة الانتخابات الأولى جان لوق ملنشون والحاصل على 11.7% من الأصوات دعا أنصاره إلى التصويت لفرانسوا هولاند في الجولة الثانية للانتخابات.

2- نبذة مختصرة عن حياة الرئيس فرانسوا هولاند:

تكتسب هذه الفقرة أهمية من التقرير لأنها توضح محطات في حياة هولاند وتبرزه كسياسي محترف يفصل حياته الخاصة عن عمله السياسي ومتمسك بالأفكار الإشتراكية الداعية إلى العدالة ولديه تصميم راسخ رغم الإخفاقات.

ولد فرانسوا جيرار جورج هولاند (بالفرنسية Francois Hollande) في 12 أغسطس 1954 في مدينة روان الواقعة شمال غرب فرنسا لأب كان يعمل طبيباً للأنف والأذن والحنجرة، ولأم تعمل باحثة اجتماعية. ويبدو أن فرانسوا هولاند لم يتأثر بوالديه سياسياً، إذا أن ابيه "ترشح في مناسبتين على لوائح اقصى اليمين في انتخابات بلدية في مدينة روان عامي 1959 و1965"[3].

أما أمه فكانت تنتمي لتيار اليسار رغم أن عملها السياسي كان محدودا. درس هولاند الحقوق في جامعة باريس (∏) كذلك انتسب إلى المدرسة الوطنية للادارة وتخرج منها عام 1980. بدأ عمله السياسي عندما كان طالباً عام 1974 وانضم إلى لجنة لدعم مرشح الحزب الاشتراكي لمنصب رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران، والذي هزم في هذه الانتخابات أمام فاليري جيسكار–ديستان، ثم انضم رسمياً إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي عام 1979. وبعد فوز فرانسوا ميتران عام 1981 بمنصب الرئيس، انتقل هولاند

كمستشار لقصر الإليزيه. في نفس العام 1981 خسر هولاند انتخابات برلمانية أمام مرشح الاتحاد من أجل الجمهورية جاك شيراك. في العام 1988 فاز هولاند في الانتخابات البرلمانية بعد أن غير دائرته الانتخابية التي هزم فيها عام 1981. عاد وخسر هولاند عضويته البرلمانية بعد أن خسر في انتخابات 1993. في العام 1994 ارتقى هولاند إلى منصب سكرتير الشؤون الاقتصادية في الحزب الاشتراكي.

في العام 1996 عاد هولاند وأصبح عضوا في الجمعية الوطنية، وفي العام 1995 انتخب عضو عن الجزب الاشتراكي في البرلمان الأوروبي. بعد أن خسر مرشح الحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان انتخابات الرئاسة الفرنسية عام 2002 وتلى ذلك أيضاً خسارة الحزب الاشتراكي للانتخابات البرلمانية وفي نفس العام تنازل جوسبان عن زعامة الحزب لصالح فرانسوا هولاند. بعد تسلم هولاند زعامة الحزب الاشتراكي حقق الحزب انتصارات عام 2004 في الانتخابات المحلية الفرنسية وحصل على ما يقرب من 51 بلدية ومجلس محلي، كذلك حقق الحزب تقدما في انتخابات البرلمان الأوروبي لنفس العام 2004 وحصل على 29%، من الأصوات. المفارقة الملفتة للنظر هي تخلي فرانسوا هولاند عن الترشح لمنصب الرئاسة للانتخابات عام 2007 عن الحزب الاشتراكي لصالح رفيقته السابقة وأم أطفاله الاربعة سيغولين رويال وهذا نقلا عن صحيفة فرانكفورتر الألمانية ليوم 17 يونيو 2007. يذكر موقع فيكيديا المعلوماتي انه رغم الخلاف والقطيعة التي كانت بين الرفيقين رويال وهولاند وأحقية الأخير لمنصب مرشح الحزب الاشتراكي لخوض انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام 2007، إلا انه تنازل طوعاً لرفيقته رويال لخوض سباق الرئاسة والتي خسرته أمام الرئيس السابق نيكولاي ساركوزي.

في 31 مارس 2011، وفور إعادة انتخاب هولاند رئيساً للحزب الاشتراكي الفرنسي اعلن فرانسوا هولاند عن نيته ترشيح نفسه عن الحزب الاشتراكي لخوض انتخابات الرئاسة الفرنسية، وفي الانتخابات التمهيدية الداخلية للحزب الاشتراكي لمنصب مرشح الحزب لخوض انتخابات الرئاسة الجارية في أكتوبر 2011، حصل هولاند على 57% من الأصوات بينما حصل منافسه مارتن أوبري على 30%.

يوصف فرانسوا هولاند بالعادي لبساطة أسلوب حياته، والهادئ وفي نفس الوقت سليط اللسان ومفوه. وتقول عنه رفيقته السابقة سيغولين رويال: "هولاند كسول واتكالي ومراوغ يخشى المواجهة، وعاجز عن حسم مواقفه أو اتخاذ قرار به"[4]

كما توجه لهولاند انتقادات بأنه يفتقر إلى التجربة لأنه لم يتبوأ أي منصب وزاري وأنه لا يملك الكثير من الكاريزما، إلا أنه غيَّر كثيرا من شخصيته وحتى شكله فاتبع نظاماً غذائيا واخذ مظهرا جديداً وخطاباً أكثر قوة. ويرى فرانسوا هولاند في فرانسوا ميتران الرئيس الفرنسي السابق مثله الأعلى. ومن أقواله التي يرددها باستمرار: "يجب في وقت ما إيجاد الأفكار وتجسيد التغيير"[5].

3- التغيرات المتوقعة في السياسة الداخلية بقيادة الاشتراكيين:

كان الشعار الرئيسي لفرانسوا هولاند في حملته الانتخابية "التغيير الآن"، فماذا باستطاعة هولاند أن يغير كرئيس اشتراكي ورث 17 عاماً من حكم اليمين؟ على الصعيد الاقتصادي من الصعب التصور أن يغير فرانسوا هولاند وحكومته شيئاً ملموساً لأن المشاكل الاقتصادية تواجه أوروبا عامة وليس فرنسا خاصة وبموجب اتفاقيات الاتحاد الأوروبي من الصعب اتخاذ خطوات أحادية تتأثر بها فرنسا دون غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وإنما خطوات وإجراءات تجميلية ربما تحدث تغيير طفيف على سوق العمل بخفض نسبة البطالة قليلاً.

فعلى سبيل المثال وعد الرئيس هولاند بالتراجع عن قانون يرفع سن التقاعد إلى 62 عاماً، والذي أُقر في عهد ساركوزي والعودة الى سن التقاعد السابق والمحدد ب 60 عاماً، كما انه وعد بخفض ساعات العمل الأسبوعية من 40 إلى 35 ساعة.

وفيما يخص القروض والمنح المالية للدول المهددة بالإفلاس العضو في الاتحاد الأوروبي وعد هولاند بمراجعة الشروط وعدم الخضوع لإملاءات ألمانياً في هذا الخصوص. وتأكيدا للوعود بخفض الإنفاق أقرت الحكومة الفرنسية الجديدة في 2012/5/30 قانوناً بخفض ثابت من رواتب أرفع العاملين في الدولة وبنسبة 30%.

على صعيد آخر وفيما يخص الوضع الاجتماعي دعا هولاند أثناء حملته الانتخابية وفي خطاب التنصيب إلى التسامح والعيش معاً بسلام بين أطياف الشعب الفرنسي من كل الأعراق والإتجاهات. وانتقد هولاند مرات عدة سياسة الرئيس السابق ساركوزي تجاه المسلمين في فرنسا داعياً إلى مجتمع متعدد الثقافات. وقال الرئيس هولاند في خطاب التنصيب في 15/مايو 2012: "أوجه إلى الفرنسيين رسالة ثقة. نحن دولة عظيمة عرفت على الدوام كيف تنهض بالتحديات"، واعدا بالحرص على "عيش كل الفرنسيين معاً بدون تفرقة حول القيم نفسها، هي قيم الجمهورية" [6]

وأضاف الرئيس الفرنسي أن البلاد بحاجة للمصالحة ولم الشمل، إنه دور رئيس الجمهورية للمساهمة في ذلك. ووعد بقيادة البلاد "ببساطة وكرامة"، مؤكدا انه سيكافح "العنصرية ومعاداة السامية وكل أنواع التفرقة"[7]. كما أنه من المتوقع إصدار قوانين في عهد الرئيس هولاند طابعها أكثر ليبيرالية في الأحوال الشخصية كالسماح بزواج مثيلي الجنس، والسماح بتطبيق إجراءات الموت الرحيم.

وقد عين الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في اليوم التالي لتنصيبه طاقماً وزارياً بضم 34 وزيراً مناصفة بين الرجال والنساء وعلى رأسهم في منصب رئيس الوزراء جان–مارك ايرولت البالغ من العمر 62 عاماً وينتمي للحزب الاشتراكي ولم يسبق له أن تقلد منصباً وزارياً، لكنه ترأس لخمسة عشر عاماً كتلة الحزب الاشتراكي في الجمعية الوطنية وهو يجيد اللغة الألمانية كونه بدأ حياته كمدرس للغة الألمانية في معهد غوته.

ويتولى منصب وزير الخارجية لوران فابيوس البالغ من العمر 66 عاما وهو شغل منصب رئيس الحكومة (1984–1986) في عهد الرئيس السابق فرانسوا ميتران، ليكون اصغر رئيس وزراء فرنسي في التاريخ كما انه تولى مناصب وزارية عديدة وترأس أيضا الجمعية الوطنية. ويعرف عنه خلافه في الرأي مع الرئيس حول الدستور الأوروبي، ففي 2005 كان فابيوس من بين المعارضين لمعاهدة الدستور الأوروبي، مخالفاً بذلك موقف حزبه الذي صوت بـ"نعم" خلال استفتاء داخلي إلا أن فابيوس خرج فائزاً من الصراع ضد زملائه الإشتراكيين حيث أن الشعب الفرنسي رفض المعاهدة بأغلبية الأصوات بنسبة 55%، في استفتاء 29 مايو 2005[8].

مانويل فاليسي 50 عاماً تولى منصب وزير الداخلية وكان مسول الاتصال في حملة هولاند الانتخابية وهو عمدة إيفري بالضاحية الباريسية، وأحد القادة البارزين في الحزب الاشتراكي. وتولى منصب وزير الدفاع جان إيف لودريان 64 عاماً وهو رفيق درب فرانسوا هولاند ويتفق مع هولاند على وجوب سحب القوات الفرنسية من أفغانستان في اقرب وقت. وجاء أهم تجديد في تشكيلة حكومة هولاند من خلال تعيين وزير "للنهوض بالإنتاج"، وذلك بعد أن شكل ملف "إعادة تصنيع" فرنسا أحد أبرز رهانات الحملة الانتخابية. وعهد بهذا المنصب إلى رمز الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي أرنو مونيبورغ المؤيد لفكرة التمايز بين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

4- السياسة الخارجية المتوقعة للرئيس هولاند:

كانت الانتقادات الموجهة للرئيس السابق ساركوزي من منافسة هولاند أثناء الحملة الانتخابية في مجال السياسة الخارجية ان فرنسا فقدت مكانتها العالمية كقوة عظمى وان صوتها اختفى في العالم. ورغم أن السياسة الخارجية لم تكن موضوعاً رئيسياً في الحملة الانتخابية فثمة وعود بإدخال تعديلات على مسارها تتركز في مكانة فرنسا الدولية كدولة عظمى والخروج من عباءة التبعية للولايات المتحدة. (لم يشغل موضوع السياسة الخارجية سوى حوالي 15 دقيقة من المناظرة الكبرى التي دارت بين نيكولاي ساركوزي وفرانسوا هولاند بين الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية، وذلك من أصل ثلاثة ساعات خصصت كلها لمواضيع السياسة الداخلية. وحتى الدقائق المعدودة التي تم تخصيصها للسياسة الخارجية فقد تم الاقتصار فيها على وضع الجنود الفرنسيين في أفغانستان والأسرى الفرنسيين في منطقة الساحل)[9].

في العام 2011 وجه عدد من الدبلوماسيين الفرنسيين من على صفحات جريدة لوموند مجموعة من الانتقادات للسياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس السابق ساركوزي، واعتبر الدبلوماسيون أن الخيارات السياسية الكبرى التي تبناها ساركوزي أثرت بالسلب على أداء الجهاز الدبلوماسي، وأفقدته فاعلياته التي كان عليها من قبل[10]. وجاء أيضا ضمن الانتقادات أن "أوروبا باتت ضعيفة على المستوى الدبلوماسي، والقارة الأفريقية

تنفلت من التأثير الفرنسي فيما باتت المنطقة المتوسطية فيما يشبه الجفاء مع فرنسا، هذا في الوقت الذي أخرجتنا الصين من حساباتها وتجاهلتنا الولايات المتحدة[11].

من المؤكد أن هولاند اطلع على هذه الانتقادات وبلور موقفه في انتقاداته لسياسة ساركوزي الخارجية.

أ- الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي:

أول نشاط قام به بعد تنصيبه رئيساً لفرنسا وفي نفس اليوم زار هولاند ألمانيا والتقى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل زعيمة الحزب المسيحي الديمقراطي الذي لا يلتقي فكريا مع توجهات هولاند الاشتراكي. هذه الزيارة تدل على أهمية العلاقات بين فرنسا وألمانيا والثقل التي تتمتع به الأخيرة وتأثيرها على سياسات الاتحاد الأوروبي. ونقلت وسائل الإعلام أن هولاند أعاد على مسامع ميركل موقفه المعلن حول سياسة التقشف لدعم عملة اليورو لمساعدة بعض دول الاتحاد ورغبته في إدخال تعديلات على الاتفاقية، إلا أن ميركل لم تبد مرونة بهذا الخصوص. وكان هولاند أثناء الحملة الانتخابية وعد بإعادة التفاوض حول معاهدة الانضباط المالي (التقشف) للاتحاد الأوروبي التي تفضي إلى الحد من عجز المديونية. ويرغب هولاند بتغيير بعض بنود الاتفاقية إلا أنه من المستبعد موافقة المستشارة الألمانية على ذلك، وكحل وسط يمكن أن توافق على ملاحق استكماليه للاتفاقية، فالمستشارة الألمانية لا تريد الاستسلام وهي على أعتاب انتخابات برلمانية في العام 2013 تحدد أيضا مستقبلها كمستشارة أم تترك المنصب إذا ما اخفق حزبها في نيل الأغلبية في الانتخابات.

وعلى مستوى العلاقة مع حلف الأطلسي فمن المنتظر أن تكون سياسة فرنسا بقيادة هولاند أقل اصطفافاً مع السياسة الأمريكية ويعني هذا مراجعة التوجه الحالي لحلف الأطلسي نحو التدخل العسكري في النزاعات حول العالم، والالتزام بالمادة الخامسة من ميثاق الحلف القاضية بإبقاء مهمته في الدفاع عن الدول الأعضاء.

ورغم أن هولاند انتقد ساركوزي لعودة فرنسا إلى القيادة المندمجة للحلف إلا انه من المستبعد في الوقت القريب انسحاب فرنسا منها و يؤكد هولاند على ما يسميه المهمة الأصلية للحلف أي التحضير للأمن الجماعي للدول الاعضاء في الحلف.

وعن وضع القوات الفرنسية في افغانستان وعد هولاند في حملته الانتخابية وكرر ذلك أثناء زيارته إلى كابول في 25 مايو 2012 أن سحب القوات الفرنسية سيبدأ مع نهاية عام 2012 بينما الولايات المتحدة متزعمة قوات الناتو هناك ترى أن مهمة القوات تنتهي عام 2014.

ويقدر عدد القوات الفرنسية في افغانستان ب3600 جندي وخسرت فرنسا 75 جندياً منذ 2001. وكان الرئيس السابق ساركوزي يخطط لبقاء القوات الفرنسية حتى نهاية العام 2013.

ب- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تتميز العلاقات الفرنسية مع الدول التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي بوضع خاص في محاولة من فرنسا إبقاء هذه الدول تحت جناحها. فمثلا دول كالمغرب والجزائر وتونس تربطهم اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع فرنسا عدى عن عضويتهم في مجموعة دول الفرانكوفونية. وكذلك لبنان والتي تحرص فرنسا على علاقة مميزة معها تصل إلى حد توفير الحماية الامنية لها حيث ان جنودا فرنسيين تشارك في قوات اليونوفيل المتمركزة في الجنوب اللبناني منذ 1978. وبعد ما أطلق عليه الربيع العربي ودور فرنسا في الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا فلن تختلف سياسة هولاند عن سابقه في جوهرها اتجاه الدول العربية. ربما الفارق نلمسه تجاه سوريا وما تعانيه من مواجهات مسلحة دموية، فالرئيس السابق ساركوزي كان يستبعد التدخل العسكري ضد نظام بشار الأسد عكس ما صرح به هولاند بأنه لا يستبعد الحل العسكري ضد بشار الأسد. وفاجأ الرئيس هولاند نظراءه الأوروبيون بعد طرده سفير سوريا في باريس مطلع يونيو 2012 مما حذا ببعض الدول إتباع نفس الخطوة وطردوا سفراء سوريا من بلادهم.

وفيما يتعلق بالصراع العربي-الفلسطيني الإسرائيلي فمعروف تاريخيا موقف الاشتراكيين الأوروبيين من إسرائيل ومساندتهم لها من منطلق ايدلوجي إلا أن فرنسا ورغم تقديمها دعماً عسكرياً واقتصاديا وهي التي ساعدت إسرائيل في بناء مفاعلها النووي في ستينات القرن الماضي فهي تحاول انتهاج سياسة متوازنة منذ بداية سبعينات القرن الماضي. ولن يختلف هولاند كثيراً عن ساركوزي في إلتزامه بأمن إسرائيل وفي نفس

الوقت تأييده إقامة دولة فلسطينية بالتوافق والمفاوضات مع إسرائيل. ومن المتوقع أن يكون هولاند أكثر اعتدالا عن سلفه ساركوزي، الذي كان يميل بوضوح إلى إسرائيل، في مواقفه من القضية الفلسطينية مذكرين هنا بمواقف الرئيس الفرنسي الراحل ميتران الذي يعتبره هولاند مثله الأعلى عندما استقبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في باريس لتكون فرنسا أول دولة أوروبية تستقبل عرفات رسمياً.

وبخصوص ايران وبرنامجها النووي فلا تؤيد فرنسا أيضا بقيادة هولاند امتلاك ايران سلاحاً نووياً وفي نفس الوقت تعارض استخدام القوة لثني ايران عن برنامجها وتفضل المفاوضات وتقديم الحوافز لإيران لثنيها عن برنامجها النووي.

ج- الدول الأفريقية، روسيا والصين:

يتوقع أن يحسن الرئيس هولاند علاقات فرنسا بالدول الأفريقية خاصة تلك التي كانت مستعمرات فرنسية. وأثناء استقبال الرئيس هولاند لرئيس ناميبيا روبرت موقابي في باريس في مايو 2012 وعده بتحسين العلاقات ليس فقط مع ناميبيا ولكن مع كل الدول الأفريقية.

كذلك استقبل الرئيس الفرنسي الملك المغربي محمد السادس في 24 مايو 2012. ويرى المراقبون أن هولاند يسعى الى تفعيل مجموعة دول الفرانكفونية بعد أن أهملها ساركوزي وزيادة الدعم الثقافي لهذه الدول.

وفيما يخص السياسة الخارجية لفرنسا تجاه الصين وروسيا ينصح باسكال بونيفاس رئيس مركز دراسات العلاقات الدولية بباريس القيادة الجديدة في فرنسا بانها: "يجب أن نبتعد عن منطق إعطاء الدروس للآخرين في موضوع حقوق الإنسان، فالرئيس ساركوزي حين تم انتخابه قدم نفسه للصين وروسيا باعتباره رئيساً لحقوق الإنسان، واتخذ مواقف من فلاديمير بوتين في البداية قبل أن يغير تماما سياسته تجاه البلدين"[12].

وأكد هولاند في احد تصريحاته أنه يريد علاقات تعاون متوازنة مع الصين ومعاملة بالمثل خاصة في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

وفيما يخص العلاقات مع روسيا فكان هولاند انتقد سلفه ساركوزي متهماً إياه بإهمال العلاقات الفرنسية الروسية وصرح في هذا الخصوص "روسيا ليس تلك الدولة التي تُنحى جانباً".

5- انتعاش آمال الاشتراكيين بعد انتخاب هولاند:

يهلل الاشتراكيون في العالم لفوز الاشتراكي فرانسوا هولاند في منصب رئيس فرنسا ويعتبرونه نصراً للاشتراكية ويأملون أن تكون هذه بداية لصعود نجم الاشتراكية في العالم. ففي العالم العربي وفي خضم الربيع العربي والانتخابات الحرة النزيهة التي تجري في بعض الدول، يأمل الاشتراكيون العرب أن يحققوا نجاحات ملحوظة على التيارات الإسلامية الصاعدة ويطالبوا الرئيس الفرنسي الجديد تقديم الدعم للقوى (المتنورة) لمواجهة القوى (الظلامية).

وفي أوروبا وخاصة ألمانيا والتي تقف على عتبة انتخابات برلمانية عام 2013، يأمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن ينجح في تحقيق الأغلبية والإطاحة بالمستشارة الألمانية ميركيل.

وصادف أن جرت انتخابات برلمانية في اليونان في نفس الفترة التي جرت فيها انتخابات الرئاسة الفرنسية وحقق الاشتراكيون فيها فوزا ظاهراً إلا أن هذا الفوز لم يكن كافيا ليتمكنوا من تشكيل حكومة هناك وتقرر إجراء انتخابات جديدة عسى أن تفرز قوى سياسية قادرة على تشكيل الحكومة. رغم هذا الوضع إلا أن فوز الاشتراكيين في اليونان بعث الأمل في عدة دول أوروبية تحكمها أحزاب يمينية بأن يحقق فيها أيضا الاشتراكيين انتصارات خاصة في المملكة المتحدة وإيطاليا.

إن نجاح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في تطبيق برنامجه الانتخابي وإحداث تغيير ثوري على مكانة فرنسا الاقتصادية والدولية منوط أيضا بما يحدث للدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فنجاح الأحزاب الاشتراكية في ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا في الإنتخابات القادمة قد يسهل مهمة هولاند في تحقيق برنامجه على المستوى الخارجي.

المراجع

1- (راجع م ميدل ايست اون لاين 2012/3/19)

2- (المرجع السابق)

3- راجع الجزيرة نت 2012/5/8)

4- (الجزيرة نت 2012/5/8)

5- (راجع فرانس 24، 2012/5/5)

6- (www.alhurra.com,15.5.2012

7- (المصدر السابق).

8-(راجع www.france24.con17.5.2012)

9- (مصدر سابق www.france24.com)

10- (www.france24.com ,6,5,2012)

11- (المصدر السابق).

12- (مصدر سابق www.france24.com)

العمل التطوعي بين الواقع والطموح

أ. غادة حجازي

إن أسمى الأعمال الإنسانية تلك التي لا تنتظر مقابلاً لها، بل تنبع من القلب ومن رغبة لدى الإنسان في العطاء والتضحية.. فالعمل التطوعي مثال حي على هذه الأعمال، وهو ميدان تتعدد أشكاله ليدخل في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، والصحية والبيئية، والتربوية، والسياسية، والعسكرية، وغيرها.

ففي هذا العمل ينطلق الإنسان المتطوع من إحساس بالمسؤولية تجاه مَنْ وما حوله تجاه محيطه المكاني، ومع اتساع رقعته لتشمل كل ميادين الحياة. فتظهر أرقى أشكال التكامل البشري.

مفهوم العمل التطوعي:

عرفه ابن منظور في اللغة بأنه "تطاوع للأمر، وتطوع به، وتطوعه تكلف استطاعته"[1]

وعرفه علماء الاجتماع بأنه: "ذلك المجهود القائم على مهارة، أو خبرة معينة، والذي يبذل عن رغبة، واختيار بفرض أداء واجب اجتماعي، وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة"[2].

كما يرى عبد المنعم شوقي أن "المشاركة الشعبية المجتمعية هي عملية إسهام المواطنين تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي، أو بالعمل، أو بالتمويل، وغير ذلك، بل أن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ومدى استجابتهم لحل هذه المشكلات[3].

والمجتمع الفلسطيني مجتمع عربي مسلم، ومحافظ يحمل مبادئ، وقيم تشدد على أن العمل التطوعي هو تقديم يد العون، والمساعدة لفرد، أو لمجموعة أفراد هم بحاجة لمساعدة من الآخرين دون أي مقابل مادي، أو معنوي، والغرض منه مرضاة الله.

فنتيجة للظروف، والمتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني من مشاكل اجتماعية كالأمية، والفقر، وازدياد حالات الطلاق، والتخلف الصحي، والفكري، والثقافي الذي نتج عنه قصور في موارد المجتمع، أو غياب في الرؤى، واللاوعي للتصدي لهذه المشاكل، كانت الجهود ملحة لانبثاق الجهود التطوعية لتلعب دوراً أساسياً للتخفيف من حدة هذه المشاكل والإسهام في حلها.

إن العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني له خصوصيته حيث سوء الظروف السياسية من احتلال، وحصار، وما انعكس على الأوضاع الاقتصادية من انعدام لفرص العمل، ونشر للفقر، والبطالة. فهو بمثابة الوسيلة لترويض الفقر، والبطالة في ظل انعدام فرص العمل، كما يعتبر العمل التطوعي مكوناً هاماً من مكونات نضال الشعب الفلسطيني عبر عقود طويلة متواصلة من المعاناة، فكان ولا زال العمل التطوعي سداً منيعاً في مواجهة الاحتلال للنهوض بالمجتمع الفلسطيني على الصعيدين الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، وحماية نسيجه، وتماسكه حتى يومنا هذا.

دوافع العمل التطوعي:

1- دافع شخصي يرتبط بتأكيد الذات، والإحساس بأنه نافع للجميع.

2- دافع اجتماعي يرتبط بانتماء الفرد للمجتمع المحلي والرغبة في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال الإحساس بالمواطنة، وترجمة هذا الإحساس لعمل بناء يعود بالنفع على الآخرين.

3- دافع ديني يقصد الثواب، وعمل الحسنة التي هي بعشرة أمثالها وتقديم العون والمساعدة للفقراء، والمساكين والأيتام... إلخ، وتحقيق التكافل الاجتماعي[4].

أهمية العمل التطوعي للفرد والمجتمع:

أولاً: الفرد

1- يعزز عضوية الفرد في المجتمع، ويزداد نشاطه بزيادة عضويته الفاعلة.

2- يرفع مستوى الفرد، وينمي شخصيته، وثقته بنفسه، واحترام الآخرين له.

3- توسيع آفاق الفرد، وخبراته، وأفكاره.

4- تعويد الفرد على العمل الجماعي، وعلى حب العمل، والتواضع.

5- تعزيز إحساس الفرد بالتكافؤ، والمساواة بينه وبين الآخرين.

ثانياً: المجتمع

1- تعزيز المشاركة، والتعاون كأساسين لبناء المجتمع.

2- يساهم في الدفاع عن الوطن، وتعزيز النضال الوطني، وحماية الممتلكات الوطنية.

3- يعزز التماسك الداخلي، والوحدة الوطنية، والتكافل، والتضامن بين أبناء المجتمع.

4- يتسق العمل التطوعي مع قيم الديمقراطية من حرية، ومساواة، وتسامح، وتقبل الناس لبعضهم البعض.

5- يساعد العمل التطوعي في تعزيز الثقة المتبادلة بين أبناء الشعب، وتمكينهم من المشاركة مع بعضهم البعض أكثر، فأكثر باتجاه، وبناء نظام حياة متسامح، وخال من العنف الداخلي.

معوقات مشاركة الشباب في العمل التطوعي:

1- الأنماط الثقافية السائدة التمييز بين الرجل والمرأة.

2- ضعف الوعي بمفهوم، وفوائد المشاركة في العمل التطوعي.

3- قلة التعريف بالبرامج، والنشاطات التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

4- عدم السماح للشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات بداخل هذه المؤسسات.

5- قلة تشجيع العمل التطوعي.

6- الظروف الاقتصادية السيئة.

7- قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهارات المتطوعين.

مراحل العمل التطوعي في فلسطين

أولاً: منذ الانتداب البريطاني حتى 1948م:

إن العمل التطوعي في فلسطين ليست بظاهرة حديثة بل هو ظاهرة قديمة معروفة منذ القدم منذ العشرينات، حيث كانت تسمى باسم (العُونة)، فكان الأفراد يساعدون بعضهم البعض في بناء البيوت، وفي مواسم جني الزيتون، ويساعدون المزارعين في الزراعة، واستصلاح الأراضي الزراعية، حتى لا يتمكن الاحتلال من مصادرتها. لذا كان للعمل التطوعي لون وطابع وشكل انفرد به عن أي مكان على وجه الأرض، فهو بمثابة الواجب الوطني الاجتماعي الذي يشارك فيه الأفراد بعضهم لأجل خدمة وطنهم، فهنا العلاقة بين الفرد المتطوع وبين الأرض التي يعيش عليها.

توالت النكبات حتى وقعت فلسطين تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م ليبدأ الاحتلال بمحاربة كل عمل جماعي باعتباره نوعاً من أنواع النضال لما له من أهمية للفرد خاصة، والمجتمع عامة، فهو أساس التطور، والنمو، والازدهار، وهو الجهد الذي صمد في وجه كل محاولات النيل من الشعب الفلسطيني بدءاً بالانتداب البريطاني، وانتهاءً بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية[5]، لقد بدأ العمل الفعلي لتأصيل ظاهرة العمل التطوعي مع نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات حيث نشأت الأطر الطلابية في جامعة

بيرزيت فعززت العمل التطوعي حيث تعتبر هذه الجامعة من أولى الجامعات التي أولت العمل التطوعي اهتماماً خاصاً فخصصت له (120) ساعة عمل لطلابها في الجامعة[6].

إن العمل التطوعي جزء لا يتجزأ من عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني عدا عن كونه جزءاً من تراث الشعب الفلسطيني، فهو لا يزال حتى يومنا هذا مستهدفاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: الانتفاضة الأولى 1987:

ظهر العمل التطوعي بشكل واضح حيث ظهر دور المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة جلياً حيث كانت على الدوام جنباً إلى جنب الرجل تشاركه في كافة الأنشطة الوطنية والاجتماعية، كان لها دوراً واضحاً وبارزاً حيث ناضلت واستشهدت وشاركت في الأنشطة الكاشفة لممارسات الاحتلال فحملت الحجارة على رأسها لأجل أن تقاوم المحتل، وكانت تقود المظاهرات، وتوزع المنشورات المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وآوت المطاردين، وأوصلت لهم الطعام وأُبعدت وأُسرت، وكان للرجال دور بارز في كافة الأعمال التطوعية سواء الاجتماعية أو السياسية النضالية، لقد أصبح المحتل يستهدف الرجل والمرأة على حد سواء في تلك المرحلة.

يتبين مما سبق أن العمل التطوعي في تلك الفترة كان تلقائياً ولم يكن منظماً، وإنما كان الأفراد يقومون به، ويتسابقون لمساعدة الآخرين في كافة المجالات.

ثالثاً: مرحلة السلطة الفلسطينية 1994م:

بعد قدوم السلطة بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الشعب الفلسطيني الذي بدأ يملك، ولأول مرة السيطرة على جزء من أرضه، فتم إنشاء وزارات ومؤسسات تعنى باحتياجات المجتمع، فأنشئت وزارات تعنى بالشباب كوزارة الشباب والرياضة، تم بادرت الكثير من المجموعات الشبابية بإنشاء مؤسسات أهلية وشبابية تخدم الشباب خاصة، والمجتمع عامة.

إلا أن العمل التطوعي تراجع بسبب تراجع القيم الإيجابية، وعدم اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلافها سواء الحكومية أو غير الحكومية بتعميق قيمة العمل التطوعي لدى الأبناء.

والسبب الثاني هو انخفاض الإقبال على العمل التطوعي في تلك الفترة لانتظار الخريجين الحصول على عمل بمقابل أجر مادي كوظيفة في مؤسسات حكومية.

وقد يكون للظروف الاقتصادية السائدة، وضعف الموارد المالية للمنظمات التطوعية أدى لضعف في الإقبال على العمل التطوعي في المؤسسات المختلفة.

ثالثاً: الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى 2000م):

نهض العمل التطوعي مرة أخرى بكل قوة، وجدارة في جميع الميادين الاجتماعية، والخيرية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية لأجل مواجهة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من احتياجات يومية، وحواجز، وحصار، ودمار، وإغلاق للمدن، فكان للشباب دور بارز في تلك الفترة حيث شكلت مجموعات طوارئ من الشباب لتقديم المساعدات الإنسانية، والخيرية للأسر الفقيرة في المجتمع.

رابعاً: العمل التطوعي من 2006 وحتى الآن:

نظراً للوضع السياسي الراهن الذي يتمثل في تدهور الوضع الأمني، وفقدان الأمن الشخصي، وشلل الاقتصاد، وعدم إعطاء الشباب الفرصة في منحهم أدنى حقوقهم، أدى ذلك لظهور اضطرابات نفسية من يأس وإحباط وتذمر وتفكير في الهروب أي الهجرة باعتبارها الحل الأمثل من وجهة نظرهم حتى يهربوا من الواقع المأساوي الذي يعيشون فيه، فنتيجة لازدياد أعداد الخريجين الذي أدى بالطبع لازدياد أعداد العاطلين عن العمل دفع بالكثير من الشباب للهجرة لخارج فلسطين لأجل إيجاد فرص عمل من ناحية، ولتعزيز ذواتهم من ناحية أخرى. والبعض الآخر من الشباب التحق بمؤسسات المجتمع المدني كمتطوعين لقضاء أوقات فراغهم من ناحية، ولأخذ الخبرة في العمل من ناحية أخرى علّهم يجدون في العمل التطوعي الوسيلة التي ستوفر لهم فرصة عمل في المستقبل.

فالكثير من المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية تحاول قدر المستطاع أن تنظم العمل التطوعي إلا أنها لا تنجح في عملية التنظيم، ويرجع ذلك لأن معظم هذه المؤسسات تعمل كل واحدة منها منفردة عن الأخرى، فالمتطوع ينتمي للمؤسسة لا للوطن، والأرض.

والكثير من المؤسسات أيضاً تجهل مفهوم العمل التطـوعي الجمـاعي، وتحـاول تفسره على أنه عمل مؤقت يسعى له الفرد مقابل أجر من المال، هذا التفسير أدى لتراجع مفهوم العمل التطوعي حيث أن بعض المؤسسات تعد المتطوع أنه في حال توفر مشروع معين سوف يتم توظيفه، ومن المفترض أن تجري المؤسسة مسابقة للتعيينات فـي ذلـك المشروع مما يوقع المؤسسة في الحرج ما إذا كانـت سـتأخذ المتطـوع لـديها أم أحـد الأشخاص الأكفأ منه من الذين تقدموا في الامتحان للمشروع.

كما تنتشر في الفترة الحالية بقطاع غزة عدة قضـايا شـائكة تـؤرق الخـريجين والخريجات أهمها عدم دعم المؤسسات غير الحكومية لهم، وعدم توفر الفرص المتاحـة، وقلة الشواغر الوظيفية مما يجعلهم يلجئون بعد التخرج للجلوس في البيـت، أو فـتح أي مشروع صغير لسد احتياجاتهم، ومصروفاتهم الشهرية.

ومع مرور الكثير من الزمن، وعدم تغير أحوالهم في المؤسسات التي يتطوعـون فيها، إضافة إلى عدم الاهتمام بهم من الناحية المادية، وتعينهم بشكل رسمي أصبح هؤلاء متنفرين وغير واثقين بما يسمى "التدريب والتطوع"[7].

يتبين مما سبق أن العمل التطوعي كان، ولا يزال الدعامة الأساسـية فـي بنـاء المجتمع الفلسطيني حيث نشر المحبة، وحيث التواصل الاجتماعي بين أفـراد المجتمـع، فالعمل التطوعي يختلف من زمن لآخر، ومن حقبة لأخرى يزيد حيناً، ويقل أحياناً أخرى.

فالتطوع نشاطاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالدين الإسلامي فهو تنافس شريف، والتـزام أدبي لتحقيق أهداف سامية لهذا استحق المتطوع الأجر، والثواب.

لقوله تعالى: "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية"[8].

كما يرى د. عمر الرحال أن العمل التطوعي مرتكـز مـن مرتكـزات التنميـة الاجتماعية، والاقتصادية، فمن خلاله تتم المساهمة في عدة نشاطات اجتماعية، واقتصادية، تكون على شكل تكافل اجتماعي"[9].

يعتقد البعض في مجتمعاتنا العربية أن العمل التطوعي يعني تقديم إعانات عاجلـة للمحتاجين بأشكال مختلفة سواء عينية، أو نقدية متجاهلين أن العمل الخيري الأكثر أهميـة

وامتداداً هو إعادة تأهيل الفقير والمحتاج ليكون عنصراً منتجاً، ويحقق لنفسه، ومن يعول الكفاية. بحيث لا تكون المساعدات الخيرية مؤقتة، وهو ما يطلق عليه "التنمية المستدامة"، فهذا بالفعل ما تقوم به بعض المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة كجمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل، ومراكز النشاط النسائي، وغيرها من المؤسسات التي حولت الكثير من الفقراء المحتاجين من فئة تنتظر المساعدات والتبرعات إلى قوى منتجة تكفي نفسها وتنشل المحتاجين إلى فئة المنتجين.

إن الشباب الفلسطيني من واقع ما نسمع وما نشاهد في المؤسسات والجامعات لديهم الرغبة القوية للعمل، والتطوع والمشاركة لكنهم يريدون القدوة، والتوجيه، وفتح المجال لديهم ومنحهم الثقة في النفس.

يعتبر استقطاب المتطوعين من المهام الرئيسية لإدارة المؤسسات لذا يجب أن توليه جل اهتمامها، وأن تدقق في اختيار المتطوعين، وتعمل على تذليل العواقب التي تعوق أدائهم بالمؤسسات.

مما سبق يتضح أن التطوع عمل غير ربحي أي بدون مقابل يكون نابع من المتطوع، وأحياناً يكون هناك مقابل للمتطوع لكن يكون شيء بسيط، كذلك لا تكون للمتطوع حقوق مثل الموظفين من راتب شهري، ومعاش، وإجازات براتب، وبدون راتب لأن عمل المتطوع دائماً يكون من مؤسسات أهلية غير حكومية، أو خاصة، فالأهلية يكون لها تمويل خارجي، أو تمويل داخلي.

التمويل الداخلي يكون من الحكومة لكن التمويل دائماً يكون من الأفراد، أما التمويل الخارجي فيكون من جهات خارجية أجنبية مثل الأمم المتحدة للتنمية USA, UNDP وغيرها من المؤسسات الأجنبية.

فحسب آخر إحصائية صدرت على لسان السيد ثروت البيك مدير عام الجمعيات الأهلية بقطاع غزة فإن تعداد الجمعيات الأهلية بلغ (850) مؤسسة أهلية خدمية مرخصة لدى وزارة الداخلية والوزارات المختصة، الفاعل منها لا يتجاوز (150) مؤسسة منهم فقط. ما يقارب (70) مؤسسة لها قدرة تشغيلية، وموازنات، ونظام إداري، وهيكل وظيفي، ومالي والباقي مؤسسات وهمية أو وسيطة يتطفلون، ويتوسلون طروداً غذائية يقومون بتوزيعها فقط.

مقترحات لتحسين العمل التطوعي تتمثل في الآتي:

1- إعطاء الشباب الفلسطيني فرصة لخلق قيادات جديدة وعدم احتكار العمل التطوعي على فئة معينة.

2- تكريم المتطوعين من الشباب الكادح، ووضع حوافز لهم من قبل المؤسسات الأهلية.

3- تشجيع العمل التطوعي في صفوف الشباب الفلسطيني مهما كان حجمه، وشكله، ونوعه.

4- تطوير القوانين والتشريعات الفلسطينية المنظمة للعمل التطوعي بما يكفل إيجاد فرصاً حقيقية لمشاركة الشباب في اتخاذ القرارات المتصلة بالعمل الاجتماعي.

5- إنشاء نقابة للمتطوعين الفلسطينيين تشرف على تدريبهم وتوزيع المهام عليهم وتضمن حقوقهم.

6- تشجيع الشباب الفلسطيني على إيجاد مشاريع خاصة بهم تهدف لتنمية روح الانتماء والمبادرة لديهم.

7- أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة، والجامعة، والمساجد، والأسرة دوراً كبيراً في دفع الأفراد أطفالاً أو شباباً للعمل التطوعي خاصة في الإجازات والعطل الصيفية.

8- أن يكون للإعلام الفلسطيني دور في دعوة الأفراد للعمل التطوعي، والتعريف بالنشاطات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات، وإعداد برامج تطوعية حول ثقافة التطوع.

9- توفير قاعدة بيانات عن الجمهور المستهدف (شباب/متقاعدين/معلمين.. إلخ) والاتصال بهم وإعطائهم معلومات، ودورات عن واقع العمل التطوعي في فلسطين، واحتياجاته، وحثهم على المشاركة فيه.

الهامش:

1 أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري (د.ت): "لسان العرب"، دار صادر بيروت.

2 سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، أنظر الموقع www.arabolantee.com

3 منور خريس 1995: مفهوم العمل التطوعي، تعريفه العملي والنظري "مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية- عمان.

4 محمد يوسف حسنة، المؤسسات الأهلية بغزة من الإنسانية للربحية، 26 أكتوبر 2011، www.mhasna.wordpress.com

5 أشرف عباهرة، نحو تفعيل وترسيخ العمل التطوعي في فلسطين، 2010/2/27، أنظر الموقع: www.alquds.com

6 جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي (2011): "التدريب والتطوع، مرحلتان تنهك الحالمين بالحصول على وظيفة!" مجلة رواد، (ضمن مشروع ساهم) غزة- فلسطين.

7 القرآن الكريم، سورة البينة، آية "7".

8 عمر رحال (2006): "الشباب والعمل التطوعي في فلسطين"، مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية، فلسطين.

9 عبدالله الخطيب (1990): "التطوع والمتطوعون" مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان.

في انتخابات كديما،
ليفني إلى البيت وموفاز إلى حكومة نتنياهو

أ. عاطف المسلمي

صبيحة يوم الأربعاء 2012/3/28 أصبح شاؤول موفاز زعيما جديدا لحزب كديما بعد فوزه على منافسته زعيمة الحزب المنتهية ولايتها تسيفي ليفني. فقد أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات التمهيدية، أن موفاز حصل على 61,7% من الأصوات مقابل 37,23% لتسيفي ليفني. ونال موفاز 23,987 صوتا مقابل 14516 صوتا لتسيفي ليفني. من مجمل أصوات 41% فقط من أصحاب حق الاقتراع من أصل حوالي 90 ألف عضو شاركوا في الاقتراع. مما يعكس تدني نسبة التصويت لدى أعضاء كديما الذين فقد معظمهم الثقة في قادة الحزب، مما يشير إلى مدى المأزق الذي تمر به كديما فيما لو جرت انتخابات مبكرة. حيث تشير معظم استطلاعات الرأي في إسرائيل إلى أن حركة نزوح كبيرة لناخبي الحزب اتجاه أحزاب أخرى يأتي في مقدمتها حزب العمل.

وفور إعلان فوزه في الانتخابات، قال موفاز "أدعو تسيفي ليفني إلى الإنضمام إلينا في المعركة"، وتوجه إليها بالقول "تسيبي مكانك معنا" موضحاً أنه سيحاول الوصول إلى السلطة مع برنامج يركز على القضايا الاجتماعية"[1].

من جانبها قالت ليفني لمؤيديها بعد أن اتصلت بموفاز لتهنئته لكنها لم تتعهد بدعمه "هذه هي النتائج وأشكر كل أعضاء كديما الذين وضعوا ثقتهم بي وساندوني، موضحة أنها ستأخذ قسطا من الراحة بعد شهرين طويلين جداً من الحملة الانتخابية"[2].

لقد كانت الانتخابات في كديما معركة تصفية حسابات أكثر من كونها انتخابات داخلية لاختيار زعيم لحزب في ظل افتقاد نسبة كبيرة من أعضاء الحزب للرغبة في

المشاركة في الانتخابات. وحسب معظم المراقبين فإن السؤال المحوري الذي يَمثُل أمام الجميع هو هل ستحافظ كديما على وحدتها عند ظهور النتائج أم لا. في ظل حالة من انعدام الثقة الشديد بين المرشحين ومناصريهم خاصة بعد انضمام نائب رئيس الشاباك سابقاً آفي ديختر لمعسكر موفاز. وكانت ليفني أعلنت في تصريحات صحفية عشية التصويت "أن فوز موفاز في الانتخابات يعني تحول كديما إلى نسخة جديدة من الليكود" وذلك في محاولة منها لجذب مزيد من الأصوات، فيما أعلن شاؤول موفاز مسبقاً أنه في حال فوزه برئاسة كديما سينضم لحكومة نتنياهو.

لماذا خسرت ليفني؟

لم تكن خسارة ليفني لحظة إعلان النتائج فهي كانت خاسرة منذ فترة ليست بالقصيرة، فهي وحدها تتحمل مسؤولية ما آلت أليه الأوضاع في كديما وما آل إليه وضعها في الانتخابات التمهيدية، فليفني التي أبلغت مؤيديها عقب إعلان النتائج أنها ذاهبة للنوم بعد حملة انتخابات تمهيدية مرهقة لم تقدم فيها ليفني أي شيء سوى تأكيدها أنها ستفوز. لقد نامت ليفني قبل ذلك بكثير، حين فازت كديما برئاستها بأكثرية النواب في الكنيست لكنها لم تشكل الحكومة، لقد نامت ليفني حينما اعتقدت أن السلطة هي التي تخسر في الانتخابات وليست المعارضة التي تفوز، لقد أخطأت ليفني حين اعتقدت أن أيام حكومة نتنياهو معدودة لذلك أقنعت نفسها بأنه لا ينبغي الخروج لمعارك عقائدية خاسرة مع الحكومة ما عدا أقوالاً قالتها هنا وهناك وفضلت أن تنتظر سقوط نتنياهو، وان تكتفي بمعارك تهم الإجماع وهي خفض الضريبة على الوقود وشؤون أخرى ليس فيها ما يحرز تأييدا سياسياً حقيقياً.

ليفني لم تشكل بديلاً منظماً وواضحاً لسياسة حكومة نتنياهو وحينما سُئلت عن معنى ذلك اعتادت القول "أن الجميع يعرفون ما هي آراؤها. ليفني لم تكن مستعدة للنضال عن روح الديمقراطية واكتفت بعدم ارتكاب أخطاء أثناء انتظارها لسقوط حكومة الليكود وهذا ما لم يحدث، لذلك دفعت ليفني ثمن نومها في الانتخابات التمهيدية، وخسارة ليفني وفوز موفاز، لا يعني مطلقاً أن الأخير قادر على القيام بما عجزت ليفني عن القيام به.

شاؤول موفاز في سطور:

ولد شاؤول موفاز في العام 1948 في ايران، وقد هاجر إلى إسرائيل عندما كان في التاسعة من عمره، في العام 1966 التحق بالجيش الإسرائيلي وانضم إلى لواء المظليين وشارك في حرب عام 1967، وفي حرب الاستنزاف في نهاية الستينات وفي حرب تشرين عام 1973 وفي عملية تحرير الرهائن في مطار عنتيبي الأوغندي وكان حينها نائباً لقائد وحدة كوماندوز النخبة "سرية هيئة الأركان العامة" التي قادها يونتان نتنياهو شقيق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

تولى موفاز العديد من المناصب الرفيعة في الجيش الإسرائيلي، بينها قائد القوات في الضفة الغربية، وقائد المنطقة الجنوبية ورئيس شعبة التخطيط ونائب رئيس أركان الجيش. وفي العام 1998 عينه نتنياهو خلال ولايته الأولى في رئاسة الحكومة رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي.

بعد تسريحه من الخدمة العسكرية دخل موفاز إلى الحياة السياسية، وانضم إلى حزب الليكود الذي كان يتزعمه آنذاك أرئيل شارون ، وعينه شارون وزيراً للمواصلات في العام 2002، وفي ولايته الثانية عينه وزيراً للدفاع. وقاد موفاز تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف العام 2005.

وفي أعقاب انشقاق شارون عن حزب الليكود على إثر المعارضة الواسعة في هذا الحزب بقيادة نتنياهو لخطة الانفصال وتأسيس حزب كديما، انسحب موفاز من الليكود وانضم للحزب الجديد، ولم يكن موفاز منافساً لإيهود أولمرت على زعامة كاديما بعد غياب شارون لكن عقب استقالة أولمرت رشح نفسه لرئاسة كديما ضد وزيرة الخارجية في حينه تسبي ليفني في الانتخابات الداخلية التي جرت في العام 2008، استعداداً للانتخابات العامة في شباط 2009، وخسر موفاز في الانتخابات الداخلية بفارق ضئيل عن ليفني. وعلى إثر ذلك أعلن موفاز عن اعتزاله الحياة السياسية، لكن هذا الاعتزال لم يستمر لأكثر من شهر واحد عاد بعده إلى صفوف كاديما وأصبح الرجل الثاني في الحزب.

خرج كديما بزعامة ليفني من انتخابات عام 2009 كأكبر حزب إسرائيلي ومثله في الكنيست 28 نائبا وكادت ليفني أن تشكل الحكومة لكنها رفضت الرضوخ لابتزازات أحزاب كانت مرشحة لأن تكون شريكة في تحالفها.

وطرح موفاز في العام 2009 خطة سياسية اقترح من خلالها الإعلان عن قيام دولة فلسطينية على مرحلتين بحيث يتم في المرحلة الأولى انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية، وبعدها تجري مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين لمدة لا تتجاوز عاماً واحداً من اجل التوصل إلى اتفاق على حل دائم وبعدها يعلن عن دولة فلسطينية مستقلة.

وقال موفاز إنه بلور خطته السياسية بعد مشاورات عديدة أجراها مع جهات أمنية مهنية في جهاز الأمن الإسرائيلي ورؤساء معاهد أبحاث وشخصيات سياسية، وشدد على أن الجمود السياسي مع الفلسطينيين الحاصل في هذه الأثناء، يشكل خطرا ويلحق الضرر بإسرائيل من الناحية الديمغرافية وفيما يتعلق بشرعية إسرائيل في العالم[3].

وبرزت خلافات وضغائن كبيرة للغاية بين موفاز وليفني منذ الانتخابات العامة الماضية وترددت خلال هذه الفترة أنباء عديدة عن أن موفاز يخطط بالتنسيق مع نتنياهو للانسحاب على رأس مجموعة مؤلفة من سبعة نواب من كاديما للانضمام لليكود. وحتى أن التحالف الحكومي سعى إلى سن قانون في الكنيست يسهل على موفاز الإقدام على خطوة كهذه، لكن هذه الخطوة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وفي موازاة ذلك أخذ موفاز يتحدى زعامة ليفني لكديما ويطالب بإجراء انتخابات داخلية على رئاسة الحزب واضطرت ليفني إلى الموافقة على إجراء هذه الانتخابات التي أسفرت عن فوز موفاز[4].

ثانياً: انضمام موفاز لحكومة الليكود، نتنياهو الرابح الأكبر:

لم يشكل انضمام موفاز زعيم حزب كديما لحكومة الليكود بزعامة نتنياهو مفاجأة بمعنى الكلمة، حيث ألمح موفاز في أكثر من مناسبة إلى أنه سيشارك في حكومة نتنياهو فيما لو فاز برئاسة الحزب، ولكن المفاجأة كانت في التوقيت وفي الظروف المصاحبة، فموفاز الذي لم يمض على انتخابه زعيماً لكديما سوى أيام معدودة أظهر تلهفاً غير مبرر للإنضمام لحكومة نتنياهو بأي ثمن في الوقت الذي كانت تناقش فيه الكنيست الإسرائيلي

حل نفسها والذهاب إلى انتخابات مبكرة الأمر الذي اعتبره البعض انحطاطاً سياسياً تغلبت فيه المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة على المصلحة العامة، فيما ذهبت أقلام المحللين السياسيين في إسرائيل لاستعراض الرابح والخاسر في هذا الاتفاق وما هي الفائدة التي ستعود على الوضع السياسي الداخلي من انضمام كديما للحكومة وإلغاء تبكير الانتخابات.

وقبل الخوض في تحليل مدى الربح والخسارة العائدة على طرفي الاتفاق نورد اهم بنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال اتصالات سرية جرت بين بنيامين نتنياهو وشاؤول موفاز بعيدا عن وسائل الإعلام مساء الاثنين 2012/5/7. وقد صادقت كتلتا الليكود وكديما على الاتفاق الذي يعني عمليا تمتع الائتلاف الحاكم بتأييد أربعة وتسعين نائبا في الكنيست من أصل 120 نائب.

ينص الاتفاق على:

- تعيين موفاز نائباً ثانياً لرئيس الوزراء ووزيراً بدون حقيبة إلى جانب انضمامه إلى جميع اللجان الوزارية الهامة.
- تتولى كديما رئاسة لجنتي الخارجية والأمن والاقتصاد.
- نص الاتفاق استبدال (قانون طال) الذي يعفي الشبان اليهود المتشددين دينيا (الحرديم) من الخدمة العسكرية بقانون جديد بالإضافة إلى ضمان تشريع قانون الميزانية العامة للسنة القادمة وطرح مشروع قانون بتعديل النظام الانتخابي حتى أواخر العام الجاري ما يضمن أن الانتخابات المقبلة المزمع اجراؤها بعد حوالي عام ونصف ستجري بناءً على النظام الجديد.
- تتعهد كديما بموجب الإتفاق بعدم الانسحاب من الإئتلاف حتى انتهاء ولاية الكنيست الحالي.
- بالنسبة لبرنامج الحكومة الموسعة الجديدة، اتفقت الكتلتان على السعي لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بالإضافة إلى تفاهمات ثنائية في قضايا اقتصادية واجتماعية مختلفة[5].

أما أحزاب المعارضة فانتقدت بشدة هذا الاتفاق، اذ قالت رئيسة حزب العمل النائبة شيلي يحيموفتيش " إن الاتفاق ، يشكل التواءً سياسياً يثير السخرية بصورة غير مسبوقة في تاريخ الدولة"[6].

وقالت يحيموفتيش "هذا هو اتفاق بين جبناء يحاولون التهرب من حكم الناخب" وأضافت أنها كانت تريد تقديم الانتخابات، وأنه بعد هذه المراوغة لم يعد هناك احتمال أبداً بأن يثق الجمهور بكلمة واحدة تخرج من فم موفاز، وان هذه الخطوة ستلحق ضرراً بالمؤسسة السياسية كلها وبشكل عميق.

من جانبه حذر عضو الكنيست دوف حنين من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من أن تشكيل حكومة الوحدة غايتها التمهيد لحرب ضد إيران وأنه "لم يشكل حكومة 94 عضو كنيست من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية أو دفع السلام.

واعتبر عضو الكنيست اليميني المتطرف ميخائيل بن آري، من حزب الاتحاد الوطني، أن استمرار ولاية الحكومة مع كديما هو أمر سيء لشعب إسرائيل ويسيء للاستيطان.

وكتب يائيل لبيد مؤسس حزب "يوجد مستقبل" في صفحته على فيسبوك، "أن ما شاهدتموه هو بالضبط السياسة البشعة التي حان الوقت لاقتلاعها من حياتنا وهي سياسة الكراسي بدلا من المبادئ وهذا التحالف السياسي سيدفن جميع المشاركين فيه".

وقال النائب العمالي يتسحاق هرتصوغ أن حزبه سيقود المعارضة لإسقاط ما أسماه تحالف الجبناء، أما رئيسة حزب ميرتس النائبة زهافا غلعون فوصفت الاتفاق بالمناورة التي تشتم منها الرائحة الكريهة.

ثانياً: نتنياهو الرابح الأكبر:

مما لا شك فيه أن حسابات المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة كانت الدافع الأكبر لنتنياهو وموفاز للتوصل إلى اتفاق دخول كديما للحكومة، فنتنياهو الذي حسب معظم المحللين السياسيين في إسرائيل يعتبر الرابح الأكبر من هذا الاتفاق. سيحظى من خلال هذا الاتفاق على ائتلاف حكومي مستقر يمتلك تأييد أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء

الكنيست. وسيتحرر من الضغوطات الهائلة التي كانت تمارس عليه من معسكر اليمين المتطرف في حكومته بزعامة افيغدور ليبرمان وأعضاء من حزبه الليكود، بالإضافة لابتزازات شاس غير المنتهية في قضايا الدين والدولة والقضايا ذات البعد السياسي. وأيضا جاء هذا الاتفاق كتعويض لنتنياهو عن الإخفاق الذي صاحبه في اجتماعات مركز الليكود حين طرح نفسه كرئيس للمؤتمر بصلاحيات واسعة في تشكيل قائمة الحزب للانتخابات المقبلة، حيث واجه معارضة شديدة حين أصر أعضاء المؤتمر على إجراء تصويت سري لانتخاب الرئيس.

بالنسبة لموفاز، فإن الاتفاق جاء بمثابة طوق النجاة الوحيد والمتاح للإفلات من هاجس تقديم موعد الانتخابات الذي كان وشيكاً، وقد حاول بكل قوته إفشاله وفيما أدرك أن ذلك بات وشيكاً سارع إلى الانضمام إلى حكومة نتنياهو متنازلا عن كل شيء من أجل إنقاذ رقبته من الهلاك، حيث أشارت معظم استطلاعات الرأي في إسرائيل إلى أن حزب كاديما هو الخاسر الأكبر في حال تم تقديم موعد الانتخابات، حيث سيحصل الحزب على عشرة مقاعد على أكثر تقدير مقابل 28 مقعداً في الكنيست الحالية، لقد جعلت هذه الاستطلاعات الرعب يدب في قلب موفاز، لأن تجسيدها على الأرض لا يعني فقط انهيار كاديما وتفككه، بل يعني بشكل أساسي إسدال الستار على المستقبل السياسي لموفاز نفسه، إن موفاز الذي لم يحصل من اتفاق دخوله إلى حكومة نتنياهو على شيء ذو قيمة باستثناء الموقع الوهمي المتمثل في منصب قائم بأعمال رئيس الحكومة، حاول الظهور كمن أقدم على هذه الخطوة تحقيقاً للمصلحة العامة وللقيم العليا للمجتمع الإسرائيلي بزعم أن دخول الحكومة كان مشروطاً بموافقة نتنياهو على تجنيد طلاب المدارس الدينية وتغيير طريقة الحكم، لإثبات ذاته كزعيم سياسي وإعادة ترتيب البيت الداخلي في كديما استعداداً لانتخابات نوفمبر 2013، وهذه الخطوة ستكون قاتلة اذ لم يستطع موفاز انجاز ما اتفق بشأنه مع نتنياهو خاصة تغيير الوضع القائم فيما يتعلق بخدمة الطلاب المتدينين في الجيش وتغيير نظام الحكم في إسرائيل، بالإضافة إلى دفع عملية التفاوض مع الفلسطينيين.

إلا أن نتائج هذا الاتفاق تتعدى في تأثيرها موقعيه، فهي تمتد إلى جميع اللاعبين في الساحة الحزبية الإسرائيلية وفي مقدمتهم عضو الكنيست وزير الدفاع ايهود باراك زعيم كتلة المستقبل (5 نواب) الذي كان يخشى تقديم موعد الانتخابات حيث يتوقع أن لا

يتجاوز حزبه نسبة الحسم وبالتالي إنتهاء حياته السياسية، فهذا الاتفاق يعطيه فرصة للتمتع بحقيبة الدفاع حتى نهاية ولاية الحكومة نوفمبر 2013. ويبرز أيضا إيلي يشاي زعيم حزب شاس كأحد المستفيدين من عدم تبكير موعد الانتخابات، حيث سيبعد عنه شبح اريه درعي الذي سيعود إلى الحلبة السياسية سواء من خلال المنافسة على زعامة شاس أو تشكيل حزب موازي غالبية جمهوره من مؤيدي حزب شاس. ولكنه في نفس الوقت سيكون في وضع صعب إذا ما تم تنفيذ الاتفاق عليه بين موفاز ونتنياهو حول تجنيد طلاب المدارس الدينية في الجيش.

في معسكر الخاسرين من هذا الاتفاق يبرز أفيغدور ليبرمان وحزب إسرائيل بيتنا الشريك الأكبر لنتنياهو في حكومته، فبدخول موفاز إلى الائتلاف سيتم تحجيم ليبرمان الذي كان يلوح دائما في وجه نتنياهو بالانسحاب من الحكومة وتفكيك الإئتلاف، وعليه فهذا الاتفاق سيخلغ أنياب ليبرمان ويخرج تهديداته من الحسابات العملية.

من الخاسرين أيضا يبرز جناح اليمين المتطرف في الليكود الممثل في الحكومة بالوزيرين موشيه يعلون وسلفان شالوم، فوجود حزب كديما في الحكومة سيريح نتنياهو قليلاً من ابتزاز المستوطنين الأمر الذي كان يسبب له الكثير من الحرج ويشوش على برامجه الاستيطانية في القدس، وينضم أيضا لقائمة الخاسرين من هذا الاتفاق يئير لبيد وحزبه الجديد "هناك مستقبل" الذي تعطيه استطلاعات الرأي الأخيرة ما يزيد عن عشرة مقاعد في الانتخابات القادمة غالبيتها ستأتي من ناخبي كديما الذين من المتوقع أن ينزحوا باتجاه حزب وسط حقيقي، وتأجيل موعد الانتخابات سيضيع عليه فرصة الانقضاض على كديما وهي ضعيفة.

ويأتي حزب العمل من ضمن اكبر الخاسرين من هذا الإتفاق، فالحزب كان سيستفيد من تقديم موعد الانتخابات حيث توقعت له استطلاعات الرأي الحصول على 18 مقعداً وجلها من ناخبي كديما.

العديد من التساؤلات طرحت في الساحة الحزبية الإسرائيلية بُعيد توقيع اتفاقات نتنياهو موفاز الذي أعطى نتنياهو هامشاً للمناورة الحزبية لم يكن يمتلكه، أول هذه التساؤلات كيف ستسير الأمور في الائتلاف الحاكم حتى موعد الانتخابات القادمة، وهل

سيبقى الائتلاف يتمتع بتأييد 94 عضو كنيست أم سيشهد هذا الائتلاف أحداثاً درامية تشمل انسحابات منه وانشقاقات داخل الأحزاب المشاركة فيه، أو تجاوزات في المواقف السياسية تؤدي إلى أزمات يستحيل معها استمرار عمل الحكومة، الأمر الذي سيدفع إلى البحث ثانية في تقديم موعد الانتخابات. وسيكون من الخطأ استبعاد هذا الاحتمال رغم ما تم الاتفاق عليه بين موفاز ونتنياهو بتعهد موفاز بعدم دعم كديما لإجراء تقديم موعد الانتخابات.

إن أول بوادر الأزمات ظهرت على الشريك الأكبر الجديد في الائتلاف "كديما اذ لم يشارك في جلسة التصويت على المصادقة على الحكومة الجديدة سوى 12 نائبا من كاديما من اصل 28 نائبا وجميعهم من معسكر موفاز. ووجه عضو الكنيست روبرت "طيفا بيف" من كديما انتقادات لموفاز من على منصة الكنيست. كذلك فإن رئيس مجلس كديما وأحد مؤسسي هذا الحزب حاييم رامون استقال من الحزب وهناك توقعات بحدوث انشقاقات في كاديما، وأن يعود عدد من نوابه إلى صفوف المعارضة[7].

وحسب رامون "إن كديما تحطم وكان الاختيار بين الانهيار في الانتخابات أو الابتلاع داخل الليكود وقد قرر الرفاق أن من الأفضل ألا نذهب إلى انتخابات وأنا أتفهمهم"، وكشف أنه حتى خلال ولاية الكنيست اجرى الكثيرون من أعضاء كديما اتصالات مع الليكود وأرادوا الانضمام إلى الحزب وهذا ما لم ينجح لأسباب تقنية وواضح أن كديما كحزب وسط أنهى طريقه"[8].

وحسب المؤشرات على الأرض فإن طريق هذه الحكومة بعد انضمام كديما لن يكون مفروشاً بالورود فمن جانبه اعتبر افيغدور ليبرمان رئيس حزب إسرائيل بيتنا ووزير الخارجية "إن الامتحان الحقيقي لحكومة الوحدة يكمن في نجاحها بسن قانون بديل لقانون طال، الذي يمنح طلاب المدارس الدينية المتشددين إعفاءات من الخدمة العسكرية، وأوضح ليبرمان انه ضد سن قانون بديل لقانون طال ويرفض أية إعفاءات للطلاب المتدينين في هذا الموضوع. كما أن بنودا سرية في اتفاق نتنياهو موفاز تنذر باندلاع أزمة داخل الائتلاف، فحسب الاتفاق سيتم تعيين أعضاء كنيست من حزب كديما في مناصب وزارية وبرلمانية منها إعطاء لجنة القانون والدستور البرلمانية لكديما وهي موجودة الآن بحوزة "إسرائيل بيتنا".

أزمات أخرى تنذر بالمواجهة فيما يخص قرار المحكمة العليا القاضي بهدم خمسة مبان في البؤرة الاستيطانية غفعات هاؤلبان، وقد أُمهلت الحكومة حتى مطلع تموز المقبل لتنفيذ هذا القرار مما ينذر باحتمال انسحاب "إسرائيل بيتنا" والكتل الدينية المتشددة شاس، يهدوت هتوراه، والبيت اليهودي على خلفية هدم هذه المباني واحتمال إلغاء قانون طال.

ثالثاً: المسيرة السلمية من الاتفاق:

إن المدقق بإمعان لبنود اتفاق نتنياهو موفاز يرى أن هذا الاتفاق لم يتطرق بشكل جدي إلى عملية السلام المجمدة بين إسرائيل والفلسطينيين إلا بعبارات فضفاضة لا تعبر أبداً عن وجود نية بتحريك هذه العملية. ففي رده على سؤال حول المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المتوقفة، قال نتنياهو خلال المؤتمر الصحفي المشترك والذي أعقب توقيع الاتفاقات مع موفاز "إن الفلسطينيين هم الذين يرفضون المجيء إلى المفاوضات، الأمر الذي يشير إلى أنه لم يغير موقفه الرافض لوقف الاستيطان.

إن استمرار نتنياهو في وضع العراقيل أمام استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين له ما يبرره، بخاصة بعد انضمام موفاز إلى حكومته فالقضية الرئيسية التي تحول دون استئناف المفاوضات هي استمرار الاستيطان وإذا كان نتنياهو قد راوح مكانه في السنوات الثلاث الماضية حيث كان اسيراً لشركائه السياسيين من اليمين المتطرف وكبار رجالات حزبه، فإن حكومته التي لم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام في المسيرة السلمية، سرعت البناء في المستوطنات، تنازعت مع الإدارة الأمريكية وعمقت العزلة الدولية لإسرائيل. الشراكة الجديدة مع شاؤول موفاز ستعفي نتنياهو إلى حد كبير من ضغوط اليمين المتطرف، وتعزز الجناح المعتدل في الحكومة، فهل ستشهد الأشهر القادمة خطوات عملية إسرائيلية لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، أم أن نتنياهو سيبقى يراوح مكانه لحين استنفاذ مدة حكومته؟

نتنياهو من خلال رسالة الرد التي أرسلها إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، شدد على استئناف المفاوضات "من دون شروط مسبقة، في إشارة إلى رفضه وقف الاستيطان"، كذلك طالب نتنياهو الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية إسرائيل. وخلت هذه الرسالة من أية أفكار جديدة من شأنها أن تحرك عملية السلام المجمدة[9].

رابعا: الجمهور، مصالح سياسية ضيقة:

الجمهور الإسرائيلي وبأغلبية كبيرة يرى أن تشكيل حكومة وحدة نابع من مصالح سياسية ومن الرغبة في البقاء في الحياة السياسية. فقد قال 63% من المشاركين في استطلاع صحيفة هآرتس 70.69% من المشاركين في استطلاع صحيفة معاريف، أن الاتفاق نابع من مصالح نتنياهو وموفاز السياسية.

ورأى نصف الإسرائيليين تقريباً 51% في هآرتس و46.7% في معاريف، أن حكومة الوحدة لن تنفذ تعهد نتنياهو وموفاز بطرح قانون جديد بدلا من قانون طال، وأنهما لن ينجحا في تغيير طريقة الحكم أيضا، رغم ذلك اعتبر 50.9% في استطلاع معاريف أن تشكيل حكومة الوحدة هي خطوة مبررة بينما عارضها 34.8%.

وفي ردهم على سؤال من هو الرابح الأول من تشكيل حكومة الوحدة قال 54% أنه موفاز، بينما قال 53% إنه نتنياهو، وقال 18% إنه باراك، وحول الخاسر الأكبر من تشكيل حكومة الوحدة وإجراء الانتخابات في موعدها الرسمي، قال 46.6% إنه مؤسس حزب "يوجد مستقبل" الجديد يائير لبيد، بينما رأى 35.8% أنها رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفتيش، وقال 13.9% إنه الرئيس السابق لحزب شاس أريه درعي، الذي كان ينوي خوض الانتخابات المبكرة بحزب جديد.

وتبين من الاستطلاعين أن شعبية حزب العمل ارتفعت من 18 مقعداً في الكنيست بموجب الاستطلاعات السابقة إلى 19 مقعداً في استطلاعات هآرتس والى 20 مقعدا في استطلاع معاريف، وأظهر استطلاع هآرتس، أن شعبية حزب الليكود وبزعامة بنيامين نتنياهو قد ارتفعت بعد تشكيل حكومة الوحدة إلى 33 مقعدا بدلا من 32 مقعداً في الاستطلاع الذي نشر مطلع الشهر الحالي بينما تبين من استطلاع معاريف، أن الليكود يحافظ على قوته وسيفوز بثلاثين مقعداً.

وأظهر استطلاع هآرتس، أن شعبية حزب كديما بقيت كما هي بعد تشكيل حكومة الوحدة وتوقع الاستطلاع أن يحصل كديما على 11 مقعدا في الكنيست، بينما سيحصل بحسب استطلاع معاريف على 10 مقاعد وتوقع استطلاع هآرتس حصول حزب إسرائيل

بيتنا بزعامة ايفغدور ليبرمان على 15 مقعدا في الكنيست، وتوقع استطلاع معـــاريف أن يحصل حزب ليبرمان على 12 مقعدا فقط.

يشار إلى أن هذين الاستطلاعين نشرا بعد يومين مـــن إعـــلان حكومـــة الوحـــدة الوطنية.

المراجع:

[1]– الأيام 2012/3/28

[2]– المصدر السابق.

[3]– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" 2007/4/1

[4]– المركز الفلسطيني للدراسات، (تقرير خاص) 2012./5/6

[5]– بنود الاتفاق منقولة عن وكالة معا الإخبارية 2012/5/8

[6]– وكالة معاً الاخبارية 2012./5/8

[7]– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012/5/6.

[8]– المصدر السابق.

[9]– المصدر السابق 2012/5/6.

لجان المصالحة الفلسطينية
بين الانجازات والعقبات

أ. معين الطناني

مقدمة

منذ أحداث حزيران 2007م، برزت في المجتمع الفلسطيني مفردات جديدة تحمل أكثر من دلالة على رأسها مصطلحات الانقلاب والحسم.... وغيرها من مفردات عكست حالة سياسية واجتماعية، بل نفسية جديدة، الأمر الذي يتطلب علاج الحالة التي يعيشها الكل الفلسطيني فكان أن ظهرت من جديد مصطلحات العودة عن الانقسام والمصالحة في دعوة لعلاج حالة الانقسام الفلسطيني، هذا العلاج مبني على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة، جوهرها الوحدة الوطنية والشراكة السياسية الفعلية، وتعزيز ثقافة التداول على المسؤولية وقبول الآخر وشطب نزعات الإقصاء والتفرد في القرار الوطني.

هذه الأسس الجديدة أجلت تحقيق المصالحة لحين توفر إرادات الفرقاء لطي صفحة الانقسام إلى غير رجعة، وبناء النظام السياسي الجديد والمأمول. ومع توفر الإرادات اليوم –التي قد تكون صادقة– فلابد من التوجه الحتمي نحو الآليات العملية لتطبيق نصوص اتفاق للخروج من دائرة النظرية إلى دائرة الفعل الواقعي والعملي على الأرض، فكان تشكيل لجان لمعالجة ملفات المصالحة الخمسة التي أسفر عنها اتفاق القاهرة وهي: منظمة التحرير الفلسطينية، الانتخابات، المصالحة المجتمعية، الحكومة، الحريات العامة وبناء الثقة.... إلى جانب انعقاد المجلس التشريعي "البرلمان". وذلك في اجتماعات القوى والفصائل الفلسطينية في القاهرة في 2011/12/20.

وفيما يلي تحليلاً وتقييماً لعمل هذه اللجان وآلياتها، ماذا أنجزت؟ وما هي العقبات والمعوقات التي تواجهها؟

أولاً: إنجازات اللجان:

قد يكون الحديث عن الإنجازات وتحقيق الأهداف قليلاً، سيما أن هذه اللجان باشرت عملها حديثاً منذ 2011/12/20، بعد أن تعطلت منذ تشكيلها عام 2009م، بيد أنه يمكن تسليط الضوء على أهم ما حققته هذه اللجان وأنجزته حتى الآن:

1- الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية:

وفقاً لاتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني الموقعة في القاهرة في مايو 2011، فقد تم تشكيل الإطار القيادي المؤقت للمنظمة كأعلى هيئة قيادية للمنظمة، تضم كل مكونات الشعب الفلسطيني والفصائل الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل خارجها، سيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وقد حدد لهذا الإطار مهام رئيسية هي: وضع الأسس والآليات لاختيار المجلس الوطني الفلسطيني التمثيلي، ومعالجة القضايا المصيرية في الشأن الوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار[1].

وبالفعل، عقد هذا الإطار اجتماعه الأول في القاهرة برئاسة الرئيس محمود عباس في 2011/12/22، وحضر الاجتماع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وبحث المشاركون تفعيل وتطوير منظمة التحرير وفق أسس يتم التوافق عليها لتضم جميع القوى والفصائل بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وذلك تمهيداً لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني. كما عقد لقاء ثنائي بين عباس ومشعل بحثا خلاله ترتيبات اجتماع أمناء الفصائل وكيفية سبل تطبيق اتفاق المصالحة على أرض الواقع وإنهاء القضايا التي ما زالت شائكة[2]. وقد عقد ممثلون عنه اجتماعاً فرعياً في عمان.

ويعتبر هذا الإطار سابقة هي الأولى فلسطينياً، أن تصبح منظمة التحرير التي تمثل الكينونة السياسية للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد وتشكيل نظامه السياسي المظلة الموحدة للشعب الفلسطيني، وهو حلم راود جماهير الشعب الفلسطيني والغيورين عليه عقوداً طويلة.

2- لجنة الانتخابات:

تم الاتفاق على تنظيم انتخابات فلسطينية عامة ومتزامنة للمجلسين الوطني والتشريعي والرئاسة على حد سواء، على أن تكون الانتخابات بنظام التمثيل النسبي للمجلس الوطني، وعلى أساس النظام المختلط (75% قوائم، 25% دوائر) للمجلس التشريعي على تكون نسبة الحسم 2%.

وبالفعل فقد تم التوافق على تشكيل لجنة الانتخابات، في ضوء ذلك صدر مرسوم رئاسي عن الرئيس محمود عباس في 2011/12/22م، بإعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية برئاسة د. حنا ناصر إلى جانب ثمانية أعضاء آخرين. وقد افتتحت اللجنة مكاتبها في مدينة غزة، وقد قام وفد برئاسة د. حنا ناصر بمقابلة رئيس وزراء الحكومة في غزة السيد/ اسماعيل هنية، تمهيداً لتجهيز سجلات الناخبين وتحديث بياناتهم، ومن شأن تنظيم هذه الانتخابات الثلاثة حل إشكالية تنازع الشرعية التمثيلية القائمة على مستوى المنظمة والسلطة على حد سواء[3].

وذكر رئيس لجنة الانتخابات د. حنا ناصر، خلال مؤتمر صحافي عقب لقاء هنية في غزة التي وصلها عن معبر بيت حانون في 2012/5/28م، أن هنية أعطى توجيهاته بالبدء الفعلي وبشكل مباشر في عمل لجنة الانتخابات، وأن اللجنة ستشرع بإجراء تحديث السجل الانتخابي لسكان قطاع غزة، متأملاً الانتهاء من ذلك خلال مهلة ستة أسابيع. واعتبر د. ناصر وصول وفد اللجنة إلى غزة يمثل بداية التطبيق الفعلي لعملية المصالحة الحقيقية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين حركتي فتح وحماس[4].

إن الاتفاق الذي تم بشأن تنظيم انتخابات فلسطينية عامة ومتزامنة للمجلسين الوطني والتشريعي والرئاسة على حد سواء، يدفع للتفاؤل في بعض القضايا، ويدفع للحذر والتشاؤم في قضايا أخرى.

بشأن التفاؤل، فإن التوافق على نظام التمثيل النسبي الكامل لانتخابات المجلس الوطني أمر يدفع للتفاؤل، كونه يضمن أوسع تمثيل للقوى السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ويحول دون الاستئثار واحتكار القرار السياسي الفلسطيني، بحيث يكون المجلس الوطني الفلسطيني ممثلاً فعلياً للشعب الفلسطيني، وما يمكن منظمة التحرير الجمع

بين الشرعيتين الديمقراطية والوطنية. حيث قالت دراسة بعنوان "الانتخابات الفلسطينية من عثرات الحوار إلى مستقبل السلطة"، لمعهد السياسات العامة. ويمكن بكثير من الاطمئنان توقع تغير الخارطة الحزبية داخل المجلس التشريعي القادم، بحيث لا تتمكن أي من الحركتين الكبيرتين من الحصول على أغلبية مقاعد المجلس. ومرد ذلك طبيعة النظام الانتخابي الجديد الذي يتجه أكثر نحو النظام النسبي، فاتحاً المجال أكثر أمام حضور التنظيمات الصغرى أو التحالفات المختلفة. غير أن هذا القول لا يغير من حقيقة حصول الحركتين على النسبة الأكبر من مقاعد المجلس. والحال كذلك فإن التنظيمات الصغرى سيكون لها شأن أكثر من شأنها الحالي في تقرير مصير الحكومات القادمة. وبالقدر الذي سيكون هذا إيجابياً بالقدر الذي سيترك أثره على استقرار النظام السياسي[5].

أما الحذر المشوب بالقلق، فيكمن في كيفية التعامل مع المناطق والدول التي يصعب إجراء انتخابات فيها، كالأردن على سبيل المثال، إذ أن مسألة التوافق على تعيين أعضاء غير منتخبين قد تشكل إشكالية محتملة، إذ من المتوقع أن يسعى كل فصيل على تعظيم حصته في هذا الإقليم وغيره من خلال التعيين. وتقتضي المسؤولية الوطنية هنا أن توضع معايير الكفاءة والالتزام الوطني لاختيار أعضاء المجلس الذين سيعينون فيه بعيداً عن الفصائلية وحساباتها، على أن توكل عملية الاختيار والتعيين للجنة من الكفاءات الوطنية والتاريخية، بحيث يشكل الأعضاء المعينون إضافة لنوعية المجلس، وليس حمولة زائدة من الذين لا مؤهلات علمية وثقافية واجتماعية ووطنية لديهم، ويرفعون أياديهم وفقاً لمقتضيات مصلحتهم وليس لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا.

وبشأن الاستغراب المصحوب بالتشاؤم، فيكمن في عدم وجود توافق بين أعضاء لجنة تفعيل منظمة التحرير، حول أن يكون المجلس التشريعي جزءاً لا يتجزأ من المجلس الوطني الفلسطيني، حيث تصر بعض الفصائل أن يكن التشريعي مستقلاً عن الوطني، وهذا الموقف ينطوي على أخطار وجوانب سلبية عديدة منها:

- أنه يضرب وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

– أنه يضرب في الممارسة العملية، وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، خاصة وأن دول الغرب تفضل، بل تصر على التعامل مع التشريعي ومع السلطة، لاعتبارات سياسية وعلى رأسها القفز عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

– أنه يتنافى مع مقولة أن السلطة الفلسطينية في الداخل تابعة لمنظمة التحرير وجزء لا يتجزأ منها[6].

– ثم أننا سنكون أمام سؤال الازدواجية، من يقرر في القضايا الرئيسية المتعلقة بالداخل سواء في الشأن السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي... هل هو المجلس الوطني أم التشريعي؟؟ ومن يشارك في المؤتمرات البرلمانية الإقليمية أو العالمية... الوطني أم التشريعي؟ ومن هو صاحب القرار فيها، ومن يقدم أوراق العمل والمداخلات؟... وغير ذلك من الأسئلة التي يطرحها الواقع التي يجزم أن لا أجوبة حقيقية عليها، باستثناء أجوبة كلامية. ما يؤدي في التحليل النهائي إلى اهتزاز صورة الشعب الفلسطيني ومؤسسته التمثيلية أمام مختلف المحافل والمؤتمرات البرلمانية.

ولعل الفصائل الفلسطينية المتشبثة بالفصل بين التشريعي والوطني، مشدودة لحسابات فصائلية ضيقة، بمعنى أن همها الأول يكمن في أن لا تنعكس انتخابات التشريعي بالسلب على حصتها في الوطني، خاصة إذا كانت تقديرات هذا الفصيل أو ذاك أن الطرف المنافس ستكون له الخطوة أكثر منه في التشريعي، مما يؤدي إلى زيادة حصته التمثيلية في المجلس الوطني على حسابه.... مع ضرورة الإشارة هنا إلى بعض الفصائل الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والصاعقة والجهاد الإسلامي ترفض الدمج كونها تعتبر المجلس التشريعي من إفرازات أوسلو التي ترفضها وترفض كل ما يترتب عليها.

وأخيراً، يظل الأمل معقوداً على اللجنة العليا المكونة من رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، والشخصيات الوطنية، من أجل حل الخلافات بشأن علاقة التشريعي بالوطني لصالح أن يكون الأول جزءاً لا يتجزأ من الأخير للأسباب والاعتبارات سالفة الذكر[7].

3- تشكيل حكومة الوفاق الوطني الانتقالية:

تعتبر هذه الحكومة التحدي الأكبر أمام مسيرة المصالحة الوطنية، وقد نُص في اتفاق القاهرة على تشكيلها بالتوافق بين حركتي فتح وحماس، وبالتشاور مع باقي الفصائل الأخرى، بيد أنه حتى الآن لم تجد هذه الحكومة طريقها للنور باستثناء طرح بعض الأسماء هنا وهناك، رغم التوافق على استبعاد رئيسي حكومتي الانقسام سلام فياض واسماعيل هنية[8].

ففي لقاء ثلاثي برعاية ومشاركة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والرئيس محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في 2012/2/5 كان إعلان الدوحة، الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق بين الحركتين فتح وحماس على أن يتولى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، رئاسة حكومة انتقالية توافقية، وذلك بعد أن ظلت مسألة تولي رئاسة الوزراء بين مد وجزر بين الحركتين، تكون هذه الحكومة مهمتها الإشراف على الانتخابات، وتتكون من شخصيات مستقلة وكفاءات مهنية[9].

وتطبيقاً لما تم الاتفاق عليه في الدوحة، بدأت المشاورات بين فتح وحماس في القاهرة في 2012/5/28، لتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس محمود عباس، التي مهمتها التحضير لإجراء الانتخابات وإعمار غزة، وذلك بعد أن أزيلت عقبة تحديث السجل الانتخابي في غزة.

قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق المشارك في اجتماع القاهرة هذا، أنه بعد الانتهاء من المشاورات سيتم عرض الأمر على الفصائل الفلسطينية للتشاور معها، مشدداً على أن الحكومة المزمع تشكيلها هي حكومة مستقلين من ذوي الكفاءات المهنية[10].

وفي 2012/5/29، واصل الوفدان اللذان يضمان مسؤول ملف المصالحة ومفوض العلاقات الوطنية في اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، وعضو اللجنة المركزية للحركة صخر بسيسو، ويضم وفد حماس نائب رئيس مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق، وعضوي المكتب محمد نصر وعزت الرشق، بمشاركة طاقم جهاز المخابرات المصرية المشرف على الحوار. وجاء اللقاء وسط أجواء طيبة أثناء مباحثات تشكيل حكومة التوافق

الوطني. وقال عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحماس، بأنه تم أثناء الاجتماع، الاتصال بالأخ سليم الزعنون "أبو الأديب"، والاتفاق معه على أن تبدأ اللجنة المختصة بإنجاز قانون انتخابات المجلس الوطني عملها خلال الأيام القادمة، على أن تكون في حالة اجتماع مفتوح إلى أن تنهي أعمالها[11].

4- لجنة المصالحة المجتمعية:

وهي اللجنة التي ستعالج البعد الشعبي للانقسام، الذي ألحق أضراراً فادحة بالنسيج الاجتماعي وتسبب في تهتكه. وتعتبر مهامها تحدياً آخراً أمام تطبيق المصالحة جماهيرياً وعلى أرض الواقع، لما للناس من مظالم وروح ثأرية على خلفية ما حدث في رحلة الانقسام الأليمة.

وقد تشكلت اللجنة من ممثلي الفصائل وبعضاً من المستقلين، وعقدت اجتماعات عديدة أسفرت عن اختيار هيئة رئاسية تناوبية للجنة، وتوزيع المهام بين الأعضاء، ووضع تصور أولي للجان الفرعية في المحافظات[12]. حيث اختارت اللجنة في اجتماعها الأول الذي عقد في غزة في 2012/1/4 د. رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رئيساً للهيئة الرئاسية للجنة، وإبراهيم أبو النجا من حركة فتح، والمهندس نزار عوض الله من حركة حماس.

وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني في 2012/1/11، لاستكمال وتوزيع باقي المهام، وطرح آليات عمل لتنفيذ ما أوكل لها من مهام[13]. وتم تشكيل الهيكلية الإدارية بالكامل لأعضائها في الاجتماع الثالث للجنة في غزة في 2012/1/16، وفي اجتماعها الرابع، بتاريخ 2012/1/18، تم الاتفاق على فتح مقر رئيسي للجنة، وتشكيل لجان المحافظات من أجل بدء تطبيق المصالحة على أرض الواقع، وذلك من خلال حصر الأضرار والشهداء والجرحى[14]. وكان اجتماع اللجنة الخامس في 2012/2/13، لمناقشة تطورات عملها في قطاع غزة وتشكيل لجانها داخل محافظات القطاع الخمس، وبدء تفعيل نشاطها ومعالجة الأضرار التي نجمت عن الانقسام الفلسطيني. ووضح د. رباح مهنا في تصريح صحافي في 2012/2/9، أن مدة عمل اللجنة وفقاً للتقديرات الأولية سيستغرق عامين، بيد أنه ربط أي تقدم في عمل اللجنة بتشكيل حكومة الوفاق وتوفير الأموال اللازمة لذلك.

5- لجنة الحريات العامة وبناء الثقة:

اجتمعت اللجنة بفرعيها في الضفة الغربية وقطاع غزة، واختارت د. مصطفى البرغوثي أميناً لسرها في الضفة الغربية، والأخ خليل أبو شمالة أميناً لسرها في القطاع. وحصرت مهامها في ملفات عدة، في مقدمتها المعتقلين السياسيين، وتوزيع الصحف الممنوعة التوزيع، ورفع الحظر عن السفر والتنقل، ورفع المنع عن جوازات السفر، وفتح المؤسسات والجمعيات المغلقة. وقد رفعت اللجنة توصيات للحكومتين في غزة ورام الله، وتم تبادل قوائم المعتقلين السياسيين، وتم الافراج عن النزر اليسير منهم وسط تبادل قوي للاتهامات، وتم التوافق على توزيع الصحف دون نتائج ملموسة على الأرض. وبالنسبة لجوازات السفر تم بذل جهد، غير أن النتائج المرجوة لا تزال غائبة ولا تزال الثقة بين الفرقاء مشروخة[15].

أما على مستوى المجلس التشريعي:

والذي يعد انعقاده مؤشراً قوياً على تقدم عجلة المصالحة وتسارع وتيرتها، فلم يحصل تقدم على هذا المسار رغم أنه الأيسر مقارنة بالمسارات الأخرى، خاصة إثر إقدام الاحتلال على اعتقال رئيس المجلس د. عزيز دويك وعدد من النواب في محاولة بائسة من الاحتلال لخلط الأوراق والتأثير على سير قطار المصالحة والتشويش عليه[16].

ثانياً: معوقات عمل اللجان:

هناك العديد من المؤثرات التي ترقى إلى درجة المعوقات الفعلية لمسيرة المصالحة سواء على مستوى استمراريتها أو تقدمها، ويجب أن يتم معالجتها بالسرعة اللازمة، وهذه المعوقات تتفاوت بين عوامل ذاتية وخارجية على النحو التالي:

أ- المعوقات الذاتية:

- الخلل البنيوي للجان:

هذه اللجان عكست تركيبتها البنيوية محاصصة فصائلية لا تعكس الثقل الحقيقي لها في الشارع في غياب المكونات الأخرى الفاعلة في الساحة الوطنية، إلى جانب غياب

الكفاءات الفنية المتخصصة في عمل هذه اللجان سيما القانونية والقضائية منها، فضلاً عن تغييب تمثيل النساء والأسرى الذين لهم شرف إعداد الاتفاق، علاوة عن غياب وحدة اللجان، فلجنة الحريات فرعية في غزة ورام الله، والمصالحة المجتمعية تحتاج لفرع آخر في الضفة الغربية، إلى جانب غياب وجود لجنة أو هيئة وطنية عليا للمصالحة تشكل المرجعية الإدارية والفنية لهذه اللجان.

- تمثيل المستقلين:

المعروف أن السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني هم مستقلون، ووزنهم يعادل قاعدة الفصائل بألوانها المختلفة مجتمعة بل يزيد، بيد أن آلية اختيار ممثلي المستقلين جاءت عشوائية وارتجالية لا تعكس التمثيل الحقيقي لقطاع غزة المستقلين، الأمر الذي أثار استياءً واسعاً في صفوفهم، حيث أفرز الحال المال السياسي ورجال الأعمال في وقت يعيش فيه الشعب الفلسطيني حركة تحرر وطني، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في ذلك من خلال آليات تفرز ممثلين حقيقيين للمستقلين.

- عمل اللجان نخبوي وغير شعبي (قاعدي)

وهذا خلق فجوة بين الشارع الفلسطيني وبين هذه اللجان، حيث لا يشعر الشارع بوجودها، إذ تعقد اجتماعاتها في عواصم المدن الرئيسية وفي مكاتب مغلقة بعيداً عن القاعدة الشعبية الممتدة في المدن الأخرى والقرى والمخيمات، ولم تعقد هذه اللجان لقاءات مع الجمهور بشأنها المعروفة في العدالة الانتقالية بجلسات الاستماع والإنصات لوجع وآهات المواطنين سيما المكلومين منهم.

- عدم انعقاد المجلس التشريعي بكتله النيابية المختلفة:

المجلس التشريعي هو البرلمان المنتخب وهو يجسد إرادة الجمهور ويمثل التنوع السياسي والفكري لدى الشعب الفلسطيني، وأية مصالحة بمعزل عن إلتئام كتل المجلس ووحدتها تحت قبة البرلمان كذر الرماد في العيون، إذ لا مناص لأي مصالحة من انعقاد المجلس وممارسته لمهامه الدستورية من تشريع ورقابة ونحوه، وهو من يمنح الثقة لحكومة التوافق الوطني المرتقبة وفقاً لأحكام الدستور "القانون الأساسي".

- عدم تشكيل الحكومة حتى الآن:

إذ يعتبر وجود حكومة موحدة بدلاً من حكومتي الانقسام في الضفة وغزة مفتاح إرساء المصالحة الفعلية، باعتبار أنها ستوحد الجهاز الحكومي المنقسم انقساماً عميقاً بشقيه المدني والعسكري، وإعادة هيكلة الأجهزة المدنية والعسكرية، والإشراف على إجراء الانتخابات القادمة وتطبيق المصالحة على الأرض.

- إسقاط تشكيل مجلس دستوري من الاتفاق:

حيث كانت ولا تزال الخلافات الدستورية مفصلاً هاماً من مفاصل الانقسام وتداعياته وآثاره، ولم تلعب المحكمة الدستورية كجزء من المحكمة العليا الدور المناط بها كقسطاس العدل في الحياة الدستورية الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من السلطة القضائية في غياب الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث. ومع وقوع الانقسام انشطر الجهاز القضائي لقسمين ومعه انشطرت المحكمة الدستورية التابعة للمحكمة العليا لمحكمتين دستوريتين أيضاً، وبالتالي أصبحت جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون صمام الاستقرار للفصل قضائياً في المنازعات الدستورية والرقابة الدستورية على حالة المخاض لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني.

- الإطار القيادي المؤقت واللجنة التنفيذية تكامل أم تنافر؟!

من نتائج الحوارات في القاهرة استحداث إطار لاستيعاب الفصائل غير المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت فكرة تشكيل إطار قيادي مؤقت للمنظمة يضم الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية إلى جانب بعض من المستقلين وأعضاء اللجنة التنفيذية الحاليين. وينص اتفاق القاهرة على صلاحيات الإطار القيادي مما لا يتعارض مع صلاحيات ومهام اللجنة التنفيذية، فهذه ازدواجية هلامية غير مسبوقة في الأنظمة السياسية، وهذا واقع يعكس ازدواجية في مرجعية القرار بين هذا الإطار القيادي واللجنة التنفيذية، فلا يمكن قيادة المنظمة برأسين.

- غياب رصد الموازنات الكافية لعمل اللجان:

إن المال والإمكانيات المادية عصب أي فعل أو نشـــاط، وبالتـــالي غيـــاب هـــذه الموازنات عرقل عملها وقوة فعلها، وبالتالي هناك أهمية لتوفير موازنات عمل، علـــى أن تشترك في ذلك كافة الجهات الرسمية المحلية والعربية وحتى الدولية ذات العلاقة.

- جماعات الضغط الداخلية وأجندات المصالح الشخصية:

إذا كان هناك جماعات ستتضرر من المصالحة وإنهاء الانقسام، لأنه سيترتب عليها المساس بمصالحها الفئوية والشخصية في الضفة وغزة على السواء، سواء كـــانوا ساســـة وموظفين ورجال أمن وحزبيين، التي كشفت عنها اجتماعات اللجان، كمن يترأس اللجـــان والمعارك حول توزيع المهام، وعن نهج رئيس ومرؤوس أو تابع ومتبوع.

ب- المعوقات الخارجية:

تتأرجح هذه المعوقات بين عوامل الدور المصري والدور العربي عمومـــاً، إلـــى جانب العامل الإسرائيلي المؤثر كقوة احتلال، علاوة على الموقف الأوروبي والأمريكي.

- الدور المصري المشرف على المصالحة:

مصر صاحبة الدور الرئيس في ملف المصالحة وهي الدولة العربية الأكبر والأهم، بيد أن الدور المصري بطيء سواء في الإجراءات أو الرقابة والإشراف والمتابعة، ولعـــل مرد ذلك لانشغالات الأشقاء المصريين الداخلية بعد الثورة وتبعات التحول الديمقراطي.

- الدور العربي:

لاشك أن الربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية كان عاملاً مشجعاً لمسيرة المصالحة الوطنية، وهبوب رياح التحول الديمقراطي، وتعميم ثقافة الشراكة السياسية، بيد أن ذلك رافقه إنكفاء هذه الدول على الذات وملفاتها الداخليـــة وغيـــاب أولويـــة القضـــية الفلسطينية في أجندتها، إلى جانب غياب دور جامعة الدول العربية عن ملفات المصـــالحة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تأخير مسيرة المصالحة وبطئها الشديد وعدم إنجاز ثمارهـــا المرجوة حتى الآن.

- العامل الإسرائيلي:

السرطان كل بلاء منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م وحتى الآن، فلطالما رفع الاحتلال شعار فرق تسد. وفي الصراع التاريخي معه تشكل الوحدة الوطنية الفلسطينية مصدر قلق دائم له، وبالتالي فهو ينفق المال والجهد والوقت للفت في عضد هذه الوحدة والإبقاء على حالة الانقسام، سواء باعتقال النواب والنشطاء، أو وقف المستحقات المالية للسلطة وفقاً لاتفاق أوسلو وتجفيف منابع المال لها، ونواياه لعرقلة الانتخابات وإبقائه على الفصل الجغرافي بين الضفة وغزة وعدم التواصل بينهما، إلى جانب إمكانية شنه حرب على غزة وخلط الأوراق مجدداً، وبالتالي الخشية من توقف عربة المصالحة وفرملتها.

- الموقف الأوروبي والأمريكي:

القضية الفلسطينية ليست شأناً فلسطينياً أو عربياً خالصاً، فهي تمس السياسات الغربية في المنطقة، وبالتالي فمسيرة المصالحة الوطنية تتأثر بحال أو بآخر بالموقف الأوروبي والأمريكي، وإذا كان الموقف الأمريكي على لسان الرئيس أوباما عدائياً تجاه المصالحة، باعتبار حماس حركة إرهابية وليست حركة تحرر وطني، فإن الموقف الأوروبي ليس على نمط واحد، فهناك مواقف داعمة باعتبار ذلك إرادة الفلسطينيين أنفسهم، وهناك مواقف أخرى منحازة للرواية الإسرائيلية وأقرب للموقف الأمريكي.

وفي حال حدوث تحول حقيقي في هذا الموقف الغربي، قد يصعب توفير الضمانات لإنجاح الانتخابات القادمة سيما شرقي القدس، ووقف ومنع التحويلات المالية المستحقة للسلطة لاستمرارية دورها الخدمي تجاه شعبها والتعامل الدولي مع حكومة التوافق الوطني أو أية حكومة منتخبة قادمة.

التوصيات:

فيما يلي جملة من التوصيات، من شأن الأخذ بها إعطاء دفعة قوية لعمل اللجـــان وإنجاحها:

1- إعادة النظر في تشكيل اللجان وأهمية رفدها وتعزيزها بكفاءات فنية متخصصة وفقاً لمجال عملها، ومشاركة المجتمع المدني والمرأة والأسرى وممثلين حقيقيين عن المستقلين.

2- تشكيل هيئة وطنية عليا للمصالحة تكون المسؤولة عن ملف المصالحة، وتكون مرجعية اللجان الفرعية القائمة.

3- أهمية توجيه الدعوة لانعقاد المجلس التشريعي الموحد، والشروع في ممارســـة مهامه، وتشكيل الحكومة ونيلها الثقة من المجلس.

4- رصد الموازنات اللازمة لعمل اللجان سيما لجنة المصالحة المجتمعية، وذلـــك بمساهمة الحكومتين ومنظمة التحرير والجامعـــة العربيـــة ومنظمـــة التعـــاون الإسلامي.... وغيرها.

5- توسيع المشاركة والتعبئة الشعبية الجماهيرية، باعتبار نجاح المصالحة مقتـــرن باحتضان الشارع والمواطنين لها، كونهم مَن اكتوى بنـــار الانقســـام فـــي كـــل تفاصيل حياتهم.

6- إسناد تطبيق العدالة الانتقالية للجنة المصالحة المجتمعية، بعد إعادة تشكيلها على أسس جديدة وبكفاءات مهنية عالية في ضوء الانقسام في الجهاز القضائي فـــي الضفة والقطاع وغياب مرجعية قضائية موحدة.

7- أهمية التوافق على تأسيس مجلس دستوري في فلسطين، يتولى وظيفة القضـــاء الدستوري "القضاء السياسي" للبت في المنازعات الناجمة عـــن تطبيـــق أحكـــام القانون الأساسي والجدل الذي ينشب حوله بين الفينة والأخرى، وتفادي إدراجه ضمن السلطة القضائية كمحكمة، تعزيزاً لمبدأ الفصل بين الســـلطات، وســـمو القضاء الدستوري على السلطات الثلاث مجتمعة.

8- توسيع دور الإشراف على تطبيق المصالحة من الدائرة المصرية إلى الدائرة العربية، إلى جانب توفير أكبر ضاغط ورقابة أقوى على التنفيذ، يحتاج الأمر لتشكيل لجنة عربية عليا على مستوى الجامعة العربية تكون مصر نواتها، لإعطاء دفعة أكبر لمسيرة المصالحة وطي صفحة الانقسام برمتها وتفاصيلها.

9- وقف تغول الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وتقيدها بدورها التنفيذي وإلزامها بقرارات المستوى السياسي سيما فيما يتعلق بملف المعتقلين السياسيين والحريات العامة، على أن تكون مرجعية ذلك هيئة قضائية مستقلة للبت في الملف بكل تعقيداته.

10- التوافق الوطني الواسع فصائلياً وشعبياً ومجتمع مدني وسائر مكونات شعبنا من خلال استفتاء توافقي على البرنامج السياسي الوطني، بما في ذلك المقاومة والمفاوضات، وفقاً لقاعدة المقاومة تزرع والمفاوضات تحصد[17].

تعقيب

إن الانطباع الجماهيري العام الذي رشح في أعقاب لقاء القاهرة وما تمخض عنه من اتفاق على تفعيل اتفاق القاهرة واعلان الدوحة، يأتي على هذا النحو من عدم التفاؤل في قدرة الأطراف على اجتياز محك المصالحة، على خلفية فقدان الثقة الناجمة عن خيبات الأمل في ضوء انتكاسات اتفاقات المصالحة على مدار جولات المباحثات والحوار بدءاً من اتفاق مكة، مروراً باتفاق القاهرة وإعلان الدوحة.

مع ذلك يراقب الشعب الفلسطيني الوضع ويحدوه الأمل في أن يكون اتفاق القاهرة آخر الاتفاقيات، التي من شأنها أن تعيد اللحمة للشعب وتضع حداً للانقسام والتفتت المجتمعي.

في نظرة سريعة لبنود اتفاق القاهرة الأخير، نجد أنه مجرد إحياء للاتفاقيات السابقة وتجديداً لاتفاقي القاهرة وإعلان الدوحة، اللذين نصا على خارطة الطريق التي تبدأ بتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة السيد الرئيس، تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية إلى جانب إعمار قطاع غزة.

إن الجديد السياسي في اتفاق القاهرة والمتمثل في السقوف والتواريخ لبدء التطبيق، يظهر أن العلة ليست بالاتفاق، وإنما بغياب الإرادة السياسية لدى أقطاب الخلاف وعلى وجه الخصوص حركة حماس التي ما انفكت تختلق الذرائع تحت اصطلاح الاستدراكات حيناً، وتصدير المسؤولية لضلوع طرف ثالث (الفيتو الخارجي) يعرقل المصالحة إلى جانب الخطاب الإعلامي التشكيكي، الأمر الذي سرعان ما كان يلقي بظلاله على الجو التصالحي ويحول دون المضي قدماً في تحقيق المصالحة.

من المفيد أن نوضح أن طريق المصالحة مليء بالألغام والتعقيدات والتشابكات الداخلية والخارجية، حيث أن جوهر الصراع الفلسطيني الفلسطيني لا يتمثل بتشكيل الحكومة وعمل لجنة الانتخابات وإجرائها، وإنما هو أعمق من ذلك ويحمل أيديولوجية وصراع برامج ومشاريع سياسية عقدية (الوطني، والإسلامي)، معنى ذلك أن اتفاق القاهرة وترجمته لا تعني بالضرورة نهاية الانقسام والأزمة، وإنما هو خطوة بالاتجاه الصحيح وتشكل مقياساً ومؤشراً نستجلي من خلاله أفق المصالح على المدى البعيد في سياق معالجة كافة القضايا الجوهرية المتمثلة بملف م.ت.ف وإعادة تأهيلها والتقاطع على برنامج سياسي واستراتيجية شراكة وطنية.

وعليه لعل من المطلوب فلسطينياً على المستوى الشعبي حراك ضاغط وفاعل يواكب عملية التقدم، كما أن من الجدير توفير مظلة عربية تؤمن الغطاء السياسي والمالي للأطراف الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه حماية جهود المصالحة من الضغوط وسياسات الإفشال الأمريكية والإسرائيلية وغيرها التي ستصب جامها ووبالها بغية ترحيل الوفاق الفلسطيني.

من جانب آخر لابد أن يناط بالمستوى العربي الرسمي دوراً حيوياً في خطوات المصالحة من خلال تشكيل لجنة عربية تشارك في لقاءات الأطراف، إلى جانب لجنة ميدانية في ذات السياق تخلص إلى تقرير يحال إلى جامعة الدول العربية، ليترتب على ذلك سياسة عربية جماعية تتمثل في ممارسة عقوبات وإجراءات محاسبة للطرف المعرقل[18].

والمطلوب من الطرفين –حركتي فتح وحماس– تغليب مصلحة الشعب الفلسطيني فوق أي مصلحة، والإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه وإنجاز ملفات المصالحة في أقرب وقت، لأن الشعب الفلسطيني بأمس الحاجة لمصالحة حقيقية وشاملة تنتهي صفحات سوداء من تاريخه المشرف.

المراجع:

1 آليات عمل لجان اتفاق المصالحة: إنجازات وعقبات، بقلم د. جميل جمعة سلامة http.//www.samanews.co/index.php?act=show&هي=120007

2 http://faredfateh.com

3 آليات عمل لجان اتفاق المصالحة، مصدر سابق.

4 http://www.alquds.com/news/article/view/id/358919/page1669

5 مركز التخطيط الفلسطيني- منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثاني 2009، ص44.

6 للمزيد، مراجعة إصدار مركز التخطيط الفلسطيني 2007، "تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية".

7 لجان المصالحة الفلسطينية بين الإنجاز والمراوحة في المكان، أمد للإعلام، 2012/1/17، elayyam-e@yahoo.com

8 آليات عمل لجان اتفاق المصالحة، مصدر سابق.

9 إعلان الدوحة ترأس الرئيس حكومة التوافق وتأجيل الانتخابات، 2012/2/6.

10 http://www.alquds.com/news

11 فتح وحماس تواصلان مشاورات تشكيل حكومة التوافق في القاهرة.

http://www.assabeel.net/arab-and-international/Palestine/91193

12 آليات عمل لجان اتفاق المصالحة، مصدر سابق.

13 http://www.alquds.com/news/article/view/id/322739

14 http://www.boraqpress.ps/News/2255

15 آليات عمل لجان اتفاق المصالحة، مصدر سابق.

16 المصدر السابق.

17 المصدر السابق.

18 http:/www.alguds.com/news/article/view/id/361676

السياسة الروسية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط

أ. سلامة دحلان

تقديم

تتميز سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة الراهنة بأنها بعيدة كل البعد عن السمة الأيديولوجية التي ميزت سياسة الكرملين تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة.

في الحقيقة كانت سياسة الرئيس فلاديمير بوتين تجاه المنطقة بعيدة كل البعد عن أي اعتبارات أيديولوجية، ويبدو أن بوتين قد استوعب الدرس من الذين أقاموا علاقات مع كل من إسرائيل والدول العربية، ولهذا يعمل المسئولون الروس خلال الفترة الراهنة على عدم إعطاء أهمية للاعتبارات الأيديولوجية، فعندما صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف لصحيفة برافدا الروسية بأن "سياسة روسيا لا تؤيد العرب ولا تؤيد إسرائيل" كان يهدف إلى الحفاظ على المصالح الوطنية لروسيا، والإبقاء على الروابط القوية مع الدول العربية وإسرائيل معاً[1].

توجهات السياسة الروسية الخارجية

بدأت توجهات السياسة الروسية الخارجية تجاه الشرق الأوسط في التبلور تدريجياً، وفقاً لمدى نجاح روسيا ــ أو فشلها ــ في إقامة وإعادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة على أسس مصلحيه جديدة، وبما يحقق المصالح الاقتصادية والأمنية لروسيا، ويمكن تحديد ملامح السياسة الروسية في المنطقة من خلال محور هام وهو "الاحتفاظ بدور محدد في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي".

يوضح تطور السياسة الروسية وموقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً.

وعلى النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة في علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تؤيد الحق العربي وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد في مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقضاً أو تعارضاً بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها نحو إسرائيل والتعاون معها.

ففي أكتوبر 1991 تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيت إلى إسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ احترام حقوق الإنسان، والذين كان من بينهم علماء وعسكريون ذو خبرة وكفاءة عالية مثلوا إضافة حقيقية لقوة إسرائيل[2].

ظل الاتحاد السوفيتي بعيداً عن أي محادثات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث حرصت الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر 1977 وحتى عام 1991.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا هي "الراعي الثاني" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتي إلا أنها لم تسع إلى تفعيل دورها، بل على العكس، أصبح دورها أكثر محدودية وهامشية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، لعل أهمها انشغال القادة الروس في فترة ما بعد الانهيار بترتيب الأوضاع الداخلية في روسيا[3].

ولكن رغم أن جميع العوامل الداخلية أثرت بشكل ملحوظ على قدرة روسيا على لعب دور واضح في المنطقة، فقد كان للرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن موقفه بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي تبلور في الآتي:

1- تنشيط المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام.

2- تأييد المفاوضات وتشجيع العملية السلمية.

3- رفض الإجراءات الإسرائيلية من إغلاق ومصادرة للأراضي وزيادة الاستيطان وتهديد القدس.

4- روسيا لا تؤيد تحميل عرفات مسئولية "الإرهاب". وتطالب بمشاركة أطراف عربية وأوروبية في دعم عملية السلام[4].

ومن هنا كانت كل الدلائل تشير إلى أن الانقطاع الروسي عن منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً، أما حقيقة أو حتمية العودة الروسية إلى المنطقة فلم يكن الأمر يتعلق بجوهرها بقدر ما ثار السؤال عن: متى وكيف؟ فعوامل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاستراتيجية والاقتصاد وغيرها هي التي تحكم ــ قبل غيرها ــ هذه الحقيقة وتفرضها، من منطق علاقة الجوار والتلاصق. لذلك فقد بدأ الروس في العودة بعد أن بدأوا يفيقون من صدمة التحولات الحاصلة في روسيا بعد سنوات انهيار الاتحاد السوفيتي[5].

وقد كانت مذبحة الخليل في فبراير 1994، هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك في تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثان للسلام في الشرق الأوسط في مدريد ــ مدريد 2 ــ كما اقترحت روسيا إرسال مراقبين دوليين للضفة الغربية وقطاع غزة لحماية المواطنين. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتؤكد روسيا دوماً على ضرورة الالتزام غير المشروط بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأهمية المحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام[6] وأن قرارات مجلس الأمن الدولي 242، 338 تُعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة[7].

وبهذا تؤكد موسكو عدم شرعية العودة إلى نقطة البداية في المفاوضات وتتمسك بأن يلتزم الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بالقرارات التي تم توقيعها في الماضي والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، حول التسوية في الشرق الأوسط[8].

كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة العنف والاستيطان باعتبارهما لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا بإعادة احتلال إسرائيل للأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين[9].

وقد عبر بوتين صراحة في إبريل 2002 عن استيائه من ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في جنين، وعبر عن قلقه على مصير الرئيس ياسر عرفات[10]. ورفضت روسيا دعوات الولايات المتحدة وإسرائيل لمقاطعة الرئيس الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطيني جديد، وأوضح بوتين أن تغيب عرفات لن يؤدي إلا إلى تقوية الأطراف الراديكالية، وبالتالي سيتزايد العنف وحينها لن يكون هناك مجال للتفاوض. كما أكدت روسيا على أن تغيب عرفات لا يخدم الطرف الإسرائيلي والفلسطيني، وأن خيار التفاوض والحوار لا يمكن أن ينجح دون مشاركة عرفات، وأن إزاحته تصب في نهر العنف الدامي[11].

كذلك أيدت روسيا عدداً من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومنها تأييد قرار الجمعية العامة (13/10) في أكتوبر 2003، والذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبناءها للجدار العازل الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي. كما أنها أعربت في أكثر من مناسبة عن تأكيدها أن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية. كذلك نجحت روسيا في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1515 بناءً على اقتراح روسي والذي يُقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية[12].

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في إبريل 2005 لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال بوتين في رام الله كانت اعترافًا ضمنيًا من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي على النحو السابق الإشارة إليه، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به بوتين، والذي يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و50 مدرعة

انطلاقاً من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع مكافحة "الإرهاب" بحجارة في يده، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو[13].

مميزات الموقف الروسي من القضية الفلسطينية

ويتميز الموقف الروسي من القضية الفلسطينية عن نظيره الأمريكي والأوروبي بالتوازن، والاحتفاظ بعلاقات جيدة وقنوات اتصالية مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية، ومن بينها حركة "حماس" والتي تضعها الولايات المتحدة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وبينما تصلبت واشنطن وتل أبيب في مقاطعتها لحركة حماس، إثر فوز الأخيرة في الانتخابات البرلمانية في يناير 2006، كانت موسكو قد دعت إلى التفاوض مع حماس، بل دعت قادتها إلى زيارة روسيا خصيصاً لهذا الغرض، وطالبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، ورأى بوتين أنه لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، وعلى الرغم من إعلان إسرائيل أنها لن تتعاون مع الحكومة الجديدة المُشَكَّلة في منتصف مارس 2007، ومطالبتها المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بها، فقد أعلنت الخارجية الروسية عن تأييدها لتشكيل الحكومة الفلسطينية، كما عبرت عن أملها في أن تنجح في وضع حد للفوضى التي تجتاح الأراضي الفلسطينية[14].

وفي هذا الشأن عبر سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي خلال مؤتمر صحفي عقد في موسكو 23 يناير 2008، وقوف بلاده إلى جانب وحدة الصف الفلسطيني، وقبل كل شيء بين حركتي حماس وفتح، على أساس الاتفاقيات التي تم التوصل إليها ــ اتفاق مكة ــ على قاعدة مبادرة السلام العربية. كما أشار إلى أن بلاده تدين الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، لأنه لا يؤدي إلى نتائج إيجابية وإنما يزيد من معاناة الفلسطينيين. وأضاف لافروف أنه "رغم وجود خلافات بين فلسطين وإسرائيل، من ضمنها مسألة الحدود وقضية اللاجئين ووضع القدس، التي تعرقل إجراء مباحثات بين الطرفين، تبقى خطة خريطة الطريق الأكثر أهمية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي". وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط في موسكو، شدد لافروف على أن اللقاء يجب ألا يكون من أجل اللقاء، ودعا الأطراف الرئيسية في المنطقة إلى إبداء الدعم من أجل إنجاح المؤتمر[15].

ومن جانب آخر، وعلى ما يبدو فإن إسرائيل أصبحت تتعامل مع التواجد الروسي في أزمات الشرق الأوسط على أنه أمر واقع لا مفر منه، وأنه يجب التعامل معه حتى لا يتحول إلى ما يشبه الدور السوفيتي السابق المؤيد للعرب، وشبه المعادي لإسرائيل، وتعلم إسرائيل أن هناك طرقاً مفتوحة وممهدة لموسكو في الشرق الأوسط الآن أكثر مما كانت عليه في الحقبة السوفيتية، حيث أصبحت جميع الدول العربية على علاقات طيبة مع موسكو، ففي زيارة لسكرتير مجلس الأمن القومي إيغور إيفانوف، في إبريل 2007 لإسرائيل، طالبت تل أبيب روسيا أن تتوسط في عدد من المسائل الحساسة، مثل الإفراج عن الجنود الإسرائيليين الذين وقعوا في أسر حركة حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني في صيف عام 2006. وقد حاول البعض بدافع الفضول أن يعرف كيف ستستطيع روسيا حل هذه المشكلة المعقدة، وهل لديها من النفوذ لدى حماس وحزب الله ما يسمح لها بذلك، ولكن إيفانوف لم يوضح أي شيء واكتفى بالقول "إنها قضية حساسة للغاية وقد يؤدي إفشاء أي تفاصيل زائدة عن اللزوم إلى الإضرار بها، ولكن مما لا شك فيه أن موسكو تبذل قصارى جهودها لهذا الغرض".

وبهذا الصدد استمرت اللقاءات التي أجراها إيغور إيفانوف مع قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية للبحث عن حلول وسط بين كل أطراف النزاع بالنسبة لمختلف المسائل العالقة (من الإفراج عن أسرى الحرب وحتى تسوية مسألة اللاجئين وقضية الأمن الإقليمي عامة) وهي القضايا التي يتصور الكثيرون استحالة حلها، ولكن روسيا لم تكشف في ذلك الوقت عن كل أوراقها التي ربما تكون من القوة بالدرجة التي تسهم بالفعل في تحريك هذه القضايا الشائكة تجاه الحل، خاصة وأن تعقيد هذه المشاكل وعدم حلها يقف دائماً عقبة كبيرة دون تحقيق أي نتائج إيجابية في مسائل أخرى هامة وحيوية.

وموسكو تعتقد أن كل هذه القضايا مترابطة ومتداخلة، وليس من الصعب حلها كلها مجتمعة إذا توافرت النية والسعي من الأطراف والدعم الدولي في الوقت نفسه، وكما أعلن إيفانوف أن "ثمة عوامل تبعث على الأمل في مسيرة المفاوضات رغم المشاكل القائمة في المنطقة. وعلى رأسها النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي يشكل في نظر موسكو مفتاحاً لتسوية العديد من المشاكل الإقليمية الأخرى"[16].

في يونيو 2012 صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للصحفيين بعد افتتاح المركز الروسي للعلوم والثقافة في مدينة بيت لحم خلال زيارته للأراضي الفلسطينية بأن "روسيا لا تواجه أي مشكلة في الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة"، معيداً بذلك إلى الأذهان أن الاتحاد السوفيتي كان قد اعترف بدولة فلسطين منذ 25 عاماً. وأعاد بوتين إلى الأذهان أن روسيا تعتبر الدولة الوريثة للاتحاد السوفيتي مشدداً على أن روسيا في هذه المسألة لا تغير مواقفها[17]. مؤكداً أن موقفي روسيا وفلسطين متقاربان أو متطابقان عملياً من كافة القضايا الإقليمية والعالمية، وان استعادة الوحدة السياسية بين الفلسطينيين على قاعدة منظمة التحرير الفلسطينية بأسرع وقت ممكن من شأنها أن تساعد على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مشيداً بموقف الرئيس عباس شخصياً لتمسكه بالتسوية السلمية المبنية على أساس القانون الدولي ومبدأ الدولتين.

كما دعا بوتين خلال زيارته الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى ضبط النفس والالتزام بدقة تعهداتهما، مشيراً إلى أن أي خطوات آحادية الجانب قبل التوصل إلى التسوية النهائية تعتبر غير مجدية.

في هذا الإطار أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في موسكو، وان الطريق الوحيد للسلام هو طريق المفاوضات شاكراً روسيا لدعمها للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة[18].

الجدير بالذكر، أن روسيا هي الدولة الوحيدة بين القوى العظمى التي تقيم اتصالات بطرفي المواجهة الفلسطينية الداخلية أي حركتي "فتح" و "حماس" على حد سواء، صحيح أن وجود هذه الاتصالات لم تجد نفعاً كبيراً لروسيا حتى الآن من حيث جعلها لاعباً هاماً في المصالحة، ولكن استخدام هذه "الورقة الرابحة" ــ ولو غير الكبيرة ــ سيكون لصالح موسكو. كما أن إظهار بقاء الاهتمام الحيوي لديها بعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية من شأنه أن يساعد على تخفيف التوتر الذي نشأ في علاقاتها مع العالم العربي، ومما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية ما زالت القضية المركزية في اللعبة الدبلوماسية الكبرى في الشرق الأوسط، رغم أن أحداث "الربيع العربي" أزاحتها إلى الصف الخلفي بعض الشيء. ومن هنا تيسر لبوتين بلا شك "جمع النقاط المطلوبة" من خلال إبرار أهمية هذا الموضوع ومشاركة موسكو الفعالة في معالجته من اجل إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إلا أن نقطة الضعف في الموقف الروسي تكمن في غياب موقف عربي حازم في هذا الاتجاه. وكان الرئيس بوتين قد أعلن أن روسيا مستعدة للتعاون مع الدول العربية للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وهي تحترم الخيار الإستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام، وتساند كلياً، وتأمل وقف تصعيد العنف، واستئناف عملية السلام والحوار السياسي.

كما أنه يكون لروسيا دور حقيقي فعال في قضايا المنطقة العربية ما لم تكن هناك رغبة وعمل حقيقي من الأنظمة العربية يدعمان هذا الدور[19].

دور روسيا في عملية السلام

الجدير بالذكر، أنه رغم الجهود المبذولة من جانب روسيا لتفعيل دورها في عملية السلام، يظل هذا الدور محدوداً من حيث الوجود والفاعلية بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها: الهيمنة الأمريكية على هذه العملية، ومحاولاتها المستمرة للحيلولة دون قيام أي قوة أخرى بممارسة دور يُعتد به في هذا الإطار[20].

ثانيهما: افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة وخاصة إسرائيل. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل وأنهم ورقة في يد روسيا، أمر يحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ حوالي مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ 6.2 مليون نسمة (16%)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية، وهو حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يرأسه أفيغدور ليبرمان، كما أن لديهم العديد من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينيات[21]. وقد اتضح هذا الأمر، في تعليق بوتين على ما يجرى في الأراضي الفلسطينية من أحداث عنف، عندما أشار أن روسيا تنظر باهتمام لأكثر من مليون ناطق بالروسية في إسرائيل، إلى الحد الذي اعتبر فيه بوتين إسرائيل إحدى الدول الناطقة بالروسية، وفي ذلك إلى ما يمكن أن يعنيه هذا القاسم الثقافي المشترك من تأثير على مواقف روسيا تجاه الوضع في الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية[22].

ورغم وجود هؤلاء المهاجرين الروس في إسرائيل فلا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل، حيث لا يكترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوك فيه.

ثالثهما: أن الموقف الروسي من القضية الفلسطينية يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين، حيث تحرص روسيا على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع إسرائيل[23].

رابعهما: أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة، وفي عملية السلام ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك. وقد عبر بوتين عن ذلك صراحةً، حين ذكر أن سياسة روسيا قائمة على "التعاون" مع الولايات المتحدة وليس "المواجهة"، ودعا إلى أن تكون هناك مشاركة روسية أمريكية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط، وانعكس ذلك في محاولات التنسيق "الرباعي" بين روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لاستئناف مفاوضات السلام، وعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط[24].

المراجع :

(1) Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle Eastern Policy, (The Middle East Review of International Affairs "MERIA", Vol. 10, No. 2, June 5, 2006)., www.aei.org/article/24482.

(2) التقرير الإستراتيجي العربي، 2007-2008، ص75.

(3) نورهان الشيخ، روسيا والشرق الأوسط، قضايا استراتيجية، العدد 13 ، يناير 1998 ، ص12.

(4) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1998) ص114-115.

(5) خالد محمود الكومي، مستقبل السياسة الروسية، كراسات إستراتيجية العدد (1) 1994، ص33.

(6) نورهان الشيخ، روسيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص13-14.

(7) نورهان الشيخ، السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، شئون عربية العدد 129، ربيع 2007، ص90.

(8) نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 145 يوليو 2001، ص162.

(9) نورهان الشيخ، السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، مرجع سابق، ص90.

(10) نورهان الشيخ، رؤية الرئيس بوتين لدور روسيا في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 90، يونيه 2002، ص64.

(11) بلال الشوبكي، سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العددان 34، 35، شتاء ربيع 2006، ص61.

(12) نورهان الشيخ، كيف ترى قيادات الكرملين علاقات روسيا بالدول العربية؟ ملف الأهرام الإستراتيجي العدد 122، فبراير 2005، ص15.

(13) نورهان الشيخ، السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، مرجع سابق، ص90.

(14) نورهان الشيخ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 39، ربيع 2007، ص129-130.

(15) روسيا اليوم، 23 يناير 2008.

(16) ليونيد ألكسندر وفتش، إسرائيل والدور الروسي في الشرق الأوسط، صحيفة البيان الإماراتية 2007/4/27.

(17) روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي لا تغير مواقفها، على الرابط:
www.anbamoscow.com/russia20120626/375751379.html

(18) فيودر كوكيانوف/ مجلة روسيا في السياسة العالمية، انباء موسكو، على الرابط،
http://anbamoscow.com/russia/20120623/375715501.html

(19) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، دراسات إستراتيجية العدد 53 (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: 2001)، ص94.

(20) نورهان الشيخ، روسيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص14-15.

(21) نورهان الشيخ، كيف ترى قيادات الكرملين علاقات روسيا بالدول العربية، مرجع سابق، ص16.

(22) عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا تضع فلسطين والشيشان في سلة واحدة، 20 إبريل، www.islamonline.net ، انظر كذلك، بلال الشويكي، مرجع سابق، ص56.

(23) نورهان الشيخ، كيف ترى قيادات الكرملين علاقات روسيا بالدول العربية، مرجع سابق، ص16.

(24) نورهان الشيخ، رؤية الرئيس بوتين لدور روسيا في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص64.

ورشات عمل

الرؤى والسيناريوهات الإسرائيلية حول انسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية

المشاركون في الورشة:

أ.د. ابراهيم أبراش أ. هاني حبيب أ. جمال البابا

ادارة الورشة: د. خالد شعبان

تقديم

الأخت مجد الوجيه*

الأخوات والإخوة الأعزاء

أهلاً وسهلاً بكم في مركز التخطيط، وأنتم الذين لم تبخلوا يوماً بحضوركم وتقديم آرائكم الوطنية والموضوعية. ما أود قوله أن المركز يتشرف دائماً بكم وأنتم الذين تقدمون إضافات هامة تثري جوهر العمل الوطني. دمتم

لا يغرب عن بال أحد من المتابعين للشأن الإسرائيلي، أن هناك نهجاً ثابتاً لدى الإدارات الإسرائيلية المتتابعة مهما كان انتماؤها الإيديولوجي وهذا النهج الذي يختص

* المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني

بعملية السلام وعملية المفاوضات مع الفلسطينيين يقوم على فرض وقائع على الأرض سواء كانت استيطانية أو عسكرية أو سياسية بهدف حرف العمل التفاوضي عن مساره وفتح الباب على مصراعيه أمام حلول إسرائيلية تخدم إسرائيل ونهجها التوسعي أو الاستيطاني، مع الادعاء بكل صلافة ووقاحة بعدم وجود شريك فلسطيني. وأصبح متوقعا من إسرائيل أن تقوم بخطوات تنسف أي إمكانية للحل العادل والتهرب من استحقاقات عملية السلام بطرحها رؤيتها الأحادية وبغرض هدم أي أساس للدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود 67.

الكم الهائل من المستوطنات التي استطاعت إسرائيل مراكمتها على الأرض في الضفة الغربية وازدياد شهوة ابتلاع المزيد عبر مصادرة الأراضي شبه اليومي يوحي بأن الحل الإسرائيلي الأحادي أصبح جاهزاً، وهذا ما تؤكده التصريحات خاصة تصريحات إيهود باراك الأخيرة لإمكانية انسحاب إسرائيلي أحادي في الضفة الغربية. بحيث يتم استبعاد الجانب الفلسطيني ووضعه تحت أمر واقع جديد. لذلك يتشرف مركز التخطيط اليوم بإدارة جلسة حوار موسع مع ضيوفنا لاستشراف القادم تحت عنوان "الرؤى والسيناريوهات الإسرائيلية حول انسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية". ونحن في مركز التخطيط لا يمكننا تجاهل هذه التصريحات بل نعتبرها مؤشرات خطيرة على مشروع قادم في التوقيت الذي تراه إسرائيل مناسبا لها أسوة بخطط إسرائيلية كثيرة أخرجت من الأدراج حين حان أوانها ونحن نتعامل مع تصريح ايهود باراك بكل جدية لأن الحنكة السياسية تفترض عدم إهمال التفصيلات الصغيرة لدي الطرف المقابل، فكيف بتصريح بهذا الحجم خاصة أن هناك سابقة إعادة انتشار واحتلال غير مباشر لقطاع غزة نفذها آرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بكل حنكة ودهاء.

الأبعاد الجيوبولوتيكية واحتمالات التطبيق على الأرض

سيناريوهات فك ارتباط أحادي الجانب من الضفة الغربية

"الأبعاد الجيوبولوتيكية"

أ.جمال البابا

في اجتماعها الذي عقد في شهر يونيو من العام 2012 قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدعوة إلى عقد لقاء وطني سريع يضم الهيئات القيادية للمنظمة وشخصيات وطنية فاعلة من أجل بحث الخيارات الوطنية في المرحلة المقبلة على ضوء الوضع الراهن من استيطان وتهويد واحتلال ما يهدد مشروعنا للاستقلال الوطني بأكمله. وجاء في القرار أيضا "إن تصاعد وتير النشاط الاستيطاني في القدس ومصادرة الأرض وتهجير المواطنين من أرضهم في مناطق متعددة في الضفة الغربية من الخليل إلى الأغوار، إنما يؤكد مجددا خطورة المخطط الذي تنفذه حكومة إسرائيل لتقويض حل الدولتين ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وتطويق القدس وعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية، وتضيف التنفيذية أنها قررت دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اجتماع عاجل والبدء في مشاورات حول هذا الأمر مع جميع الكتل والجهات الدولية، وترى أن الوضع الراهن على الأرض يؤكد أننا دخلنا مرحلة الخطر الحقيقي على كل المشروع الوطني والحل السياسي القائم على خيار الدولتين مما يتوجب على المجتمع الدولي أن يتدخل الآن وبقوة لأن الحالة الراهنة غير مسبوقة في تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

هذا التعبير الفلسطيني عن خطورة الموقف لم يأت من فراغ فقد استطاعت إسرائيل خلال السنوات الماضية تغيير الواقع الجيوبولوتيكي في الضفة الغربية بما يهدد فعلا أي مشروع وطني فلسطيني حقيقي، وذلك من خلال زرع المزيد من المستوطنين وتسمين المستوطنات وإقامة مئات المواقع الاستيطانية وعزل غور الأردن، حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس نحو نصف مليون مستوطن، كما تم إنجاز بناء الجزء الأكبر من الجدار الفاصل، إضافة إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية

بطرق التفافية ترسم ملامح الحلول التي تطرحها إسرائيل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما ضمنت سيطرتها على كل مصادر المياه الرئيسية في الضفة الغربية.

في ظل هذه "الإنجازات" التي حققتها الحكومات الإسرائيلية على أرض الواقع جاءت فكرة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك المسماة "فك ارتباط أحادي الجانب من الضفة الغربية"، في محاولة لقطف ثمار عشرات السنوات من الاستيطان والتهويد ورغم أن الخطة جاءت من وزير الدفاع الإسرائيلي إلا أن الحزب القادر على تنفيذها هو حزب الليكود بصفته الحزب الكبير الوحيد تقريباً القائم على الساحة السياسية الإسرائيلية وهو ما يستدعي استحضار تصورات ومشاريع حزب الليكود وأفكار باراك أيضا عند الحديث عن الجوانب الجيوبولوتيكية لأي خطة تتمحور حول الجانب الإقليمي المتعلق بالأرض ولابد هنا من التذكير مجددا أن الإقدام على أي خطوة من هذا القبيل هو بالدرجة الأولى لتحقيق أهداف إسرائيلية محضة وهو ما يذكرنا بما قاله شارون أثناء جلسة لحزب الليكود في 2004/2/23، عندما تحدث عن خطة فك الإرتباط في قطاع غزة حيث قال "إن الهدف من خطة فك الارتباط من طرف واحد هو توطيد الأمن، وذلك عبر الاستمرار في بناء الجدار الفاصل، وإعادة نشر الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن وسائل أمنية أخرى، وان الخطة ستحول دون ممارسة ضغوط على إسرائيل من اجل التقدم السياسي مع الفلسطينيين، وستضمن بقاء اكبر عدد من المستوطنات في أيدي إسرائيل، كما ستضمن افضل الظروف الأمنية والإقليمية لإسرائيل إذا ما استؤنفت المفاوضات".(هآرتس 2005/2/12)

هكذا ترى إسرائيل الأمور، وهكذا تتعامل مع المتغيرات ونحن هنا بصدد الحديث عن خطة فك الارتباط التي طرحها باراك، يجب التأكيد على نقطتين رئيسيتين:

النقطة الأولى: هناك علاقة طردية بين المدة التي تريدها إسرائيل من وراء الانسحاب لتجنب الانتقادات الدولية المتزايدة من جانب، ولتثبيت وتسمين الاستيطان في مناطق الكتل الاستيطانية من جانب آخر وبين حجم الانسحاب وطبيعته.

النقطة الثانية: يختلف الانسحاب الذي يتم الحديث عنه هنا عن الانسحاب الذي تم في قطاع غزة والإنسحاب من جنوب لبنان، هذان الانسحابان تم خلالهما بشكل أو بآخر الانسحاب من كامل المنطقة وليس من جزء منها.

سيناريوهات للإنسحاب:

كما عودتنا إسرائيل بأنها لا تحصر نفسها في أي قضية مصيرية بسيناريو واحد بل في العادة تضع أكثر من خيار وأكثر من بديل لهذه القضية، ومن هنا فإن درجة التعقيد الجيوبولوتيكي الموجود على الأرض في الضفة الغربية، يستدعي أن نناقش اكثر من سيناريو لعملية فك ارتباط أو انسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية.

ويمكن حصر هذه البدائل في سيناريوهين رئيسيين:

1- السيناريو الأول، يتحدث عن زيادة المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من 50 إلى 60% من مساحة الضفة الغربية وهذا السيناريو أقرب إلى إعادة الانتشار منه إلى مصطلح الانسحاب "إعادة تموضع للجيش الإسرائيلي".

2- السيناريو الثاني، يتحدث عن 70-80% من مساحة الضفة الغربية ستصبح تحت سيطرة الجانب الفلسطيني وهذا ممكن أن يسمى ضمناً انسحاباً من الضفة الغربية.

وقبل الحديث عن هذين السيناريوهين لابد من ذكر بعض المعايير التي تتحكم بحجم الانسحاب وطبيعته. هذه المعايير مستقاة من طروحات الأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية والتي ستكون صاحبة القرار في تنفيذ أي خطة إعادة انتشار أو انسحاب جديدة من الضفة الغربية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:

1- موقع الضفة الغربية العام بالنسبة لإسرائيل، وهو امر يتعلق بالعمق الاستراتيجي والذي يمكن تلخيصه هنا بمدى قرب الحدود من المرافق الحيوية لإسرائيل، والجميع يعرف أن منطقة السهل الساحلي أو ما يسمى منطقة غوش دان التي تقع بين خط القدس – أسدود وخط طولكرم –نتانيا هي المنطقة الأكثر حيوية في إسرائيل حيث يقطنها نحو 80% من السكان ويتركز فيها نحو 70% من المرافق الحيوية للدولة، إضافة إلى ذلك، فإن الموقع العام للضفة الغربية يطل بواجهة عريضة نحو 100 كم كحدود مع الأردن ومن خلفها المشرق العربي وهو ما كان يمثل هاجساً للجانب

الإسرائيلي ومن ثم التأكيد من قبل إسرائيل على وجوب التواجد في غور الأردن.

2- الكتل الاستيطانية: هذه المناطق التي في معظمها تقع إلى الشرق مباشرة من الخط الأخضر وتطمع إسرائيل في ضمها إليها لأسباب كما تدعي ديمغرافية واستراتيجية دفاعية ومائية وتقدر مساحة هذه المنطقة بما فيها مدينة القس الشرقية بنحو 10% من مساحة الضفة الغربية ويقطنها نحو 90% من المستوطنين في الضفة الغربية.

3- المستوطنات المتناثرة: القريبة من التجمعات السكانية العربية، مثل مستوطنة ألون موريه قرب نابلس، وبيت ايل قرب رام الله، وكريات أربع قرب الخليل، ويقدر عدد هذه المستوطنات بين 20-25 مستوطنة، ويختلف الحديث عنها باختلاف السيناريو الذي يتم طرحه، ويقطنها من 10-20 ألف مستوطن

4- الطرق الالتفافية: لا يخفى على احد أهمية هذه الطرق لحركة المستوطنين ولا يخفى على أحد أيضا أن إسرائيل استطاعت خلق شبكة طرق التفافية متكاملة وأن هذه الطرق من الكفاءة بحيث تستجيب لأي سيناريو من السيناريوهات التي يمكن طرحها لعملية الانسحاب.

5- الجدار الفاصل: من المؤكد أن إسرائيل في أي عملية انسحاب أو إعادة انتشار سوف تحتفظ بكل الأراضي التي تقع غربي جدار الفصل والتي تقدر ماحتها بين 8-10% من مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى احتفاظها بأراضي تقع شرقي الجدار تختلف مساحتها باختلاف حجم الانسحاب المراد تنفيذه.

6- التواجد في غور الأردن: هناك شبه إجماع لدى الأحزاب الإسرائيلية خاصة المشاركة في الحكومة الحالية على ضرورة احتفاظ إسرائيل بنوع من التواجد في غور الأردن ربما قلة من يتحدثون عن ضم ولكن الكل تقريبا يتحدث عن التواجد ويقدر حجم غور الأردن مع جزء من صحراء شرق

الخليل بنحو 25% من مساحة الضفة الغربية، ويمكن تقليص المساحة من 10–15 حسب حجم الانسحاب المزمع مع تأكيد إسرائيل أنها ستظل تسيطر على قطاع ارضي في غور الأردن يفي بمتطلباتها الأمنية ولن تكتفي بشريط حدودي كما كان الحال في الشريط الفاصل بين مصر وقطاع غزة.

7- مصادر المياه: إسرائيل تستحوذ على 500 مليون متر مكعب تقريبا من مياه الضفة الغربية سواء بالضخ المباشرة للمستوطنات أو عن طريق حفر آبار ملاصقة للخط الأخضر من جهة الغرب، لذلك فإن سيطرتها ومراقبتها لتعامل الجانب الفلسطيني مع الخزان الجوفي له أولوية عليا ومن هنا فإن استمرار تمتعها بهذه الأفضلية سيكون ضمن أولوياتها في أي عملية إعادة إنتشار.(مركز أبحاث الأراضي–2010)

وللتذكير فقط، فإن الضفة الغربية مقسمة اليوم حسب اتفاق أوسلو إلى ثلاث مناطق:

–المنطقة A بمساحة تقدر بـ 18% من الضفة الغربية وتضم التجمعات السكانية الرئيسية وتقع في قلب المنطقة B.

–المنطقة B بمساحة تقدر بـ24% من مساحة الضفة الغربية وتضم المناطق الريفية المحيطة بالمنطقة A، والمنطقتين معاً تشتملان على97% من سكان الضفة الغربية باستثناء مدينة القدس. والمنطقة A تتمتع فيها السلطة الفلسطينية بالصلاحيات الأمنية والمدنية بينما المنطقة B تتمتع فيها فقط بالصلاحيات المدنية.

–المنطقة C بمساحة تقدر بـ 58% من مساحة الضفة الغربية، وتوجد فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية أي نحو 145 مستوطنة + المواقع الاستيطانية 120 موقع، والتي في الغالب تكون قريبة من المستوطنات الأم، كما توجد فيها شبكة الطرق الالتفافية ورصيد من الأراضي لصالح المجالس الإقليمية الاستيطانية في الضفة الغربية التي تعتبر في النهاية رصيداً للمستوطنات الإسرائيلية من أجل التوسيع والتسمين.(السلام الآن–2011)

بناء على ما سبق فإن السيناريوهان المحتملان لعملية الانسحاب أحادي الجانب حسب اقتراح باراك:

السيناريو الأول:

يتمحور هذا السيناريو حول توسيع المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية لتمتد من 42% (مناطق A+B) إلى 50–60% من مساحة الضفة الغربية، وهذا السيناريو أقرب إلى عملية إعادة انتشار ثالثة للجيش الإسرائيلي منه إلى عملية انسحاب وهي عملية أقل كلفة على الجانب الإسرائيلي لأنها لا تتعارض مع أي من خطط الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي ورؤيتها لمستقبل الضفة الغربية، وهو ليس بحاجة إلى تفكيك أي من المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية خاصة التي تقع خارج الكتل الإستيطانية مثل آلون موريه وكريات أربع وبيت إيل، وإن كان من المحتمل أن يتطلب تنفيذ هذا السيناريو تفكيك بعض المواقع الاستيطانية التي لن تمثل عملية تفكيكها مشكلة للحكومة الإسرائيلية بل على العكس ربما تكون عملية التفكيك الآن مطلباً.

كما أن الذهاب إلى هذا السيناريو سيجعل الاحتفاظ بغور الأردن شبه كاملاً بمساحة 20% من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية كما أنه لا يحتاج إلى تحويلات مهمة في الطرق الالتفافية، وسيظل قطاع ارضي واضح تحت السيطرة الإسرائيلية بحيث تحتفظ بالعمق الأمني النسبي ورصيد من الأراضي للتوسع والامتداد، كما أن السيطرة على مصادر المياه الرئيسية في الضفة الغربية ستظل تحت السيطرة المباشرة وغير المباشرة من قبل إسرائيل.

وأكثر المناطق المرشحة لنقلها للجانب الفلسطيني ضمن هذا السيناريو هي مناطق شبه صحراوية شرق صحراء الخليل وبعض المناطق غرب غور الأردن وتوسعات محدودة في مناطق متفرقة من الضفة الغربية.

إن هذا السيناريو وإن كان أقل تكلفة من الناحية الجيوبوليتيكية فإنه أقل نجاعة من الناحية السياسية والإعلامية، حيث انه لن يعتبر خطوة نوعية من قبل إسرائيل تجاه الفلسطينيين ومن هنا فإن العالم لن يتردد بعد فترة قصيرة، من العودة ليقول لإسرائيل أن الخطوة التي قامت بها غير كافية.

السيناريو الثاني:

وهو سيناريو يمكن اعتبار الانسحاب فيه ذا قيمة حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة الانسحاب بين 30–40% من مساحة الضفة الغربية بحيث ترتفع نسبة الأراضي التي تقع ضمن سيطرة السلطة الفلسطينية من 70 إلى 80% من مساحة الضفة الغربية. وهو سيناريو يتطلب العديد من الخطوات والعمليات المعقدة التي تحتاج إلى قرار إسرائيلي جريء وقدرة على التنفيذ خاصة أنها تتجاوز الأفكار الإسرائيلية التي يطرحها الحزب الرئيسي الحاكم وهو حزب الليكود وهذا السيناريو يتطلب الآتي:

–التنازل الإسرائيلي عن السيطرة على غور الأردن الموسع البالغة مساحته 25% من مساحة الضفة الغربية بحيث تتقلص المساحة من 5 إلى 10% من مساحة الغور، ولكن يظل خيار الاحتفاظ بقطاع أرضي كبيراً نسبياً وليس بشريط حدودي ضيق، مع الاحتفاظ بممر أو ممرين عريضين على الأقل يصلان وسط إسرائيل حيث الثقل الاقتصادي والعسكري بمنطقة غور الأردن. (عابر السامرة عابر الخليل).

– إخلاء مجموعة من المستوطنات الواقعة قرب التجمعات السكانية الفلسطينية والبعيدة عما يسمى الكتل الاستيطانية والتي يقدر عددها من 15 إلى 25% مستوطنة يأتي على رأسها مستوطنات كريات أربع في الخليل وبيت أيل رام الله، وآلون موريه نابلس. والمستوطنات المتوقعة للإخلاء ضمن هذا السيناريو هي:

المدينة	المستوطنة
الخليل	هاجاي
	كريات اربع
	متساد شيمون
	متساد السفر
بيت لحم	تقواع
	نوكديم
أريحا	متسبيه يريحو

	فيرديريحو
رام الله	كوخاف يعقوب
	معاليه مخماس
	عطيرت
	بسجوت
	بيت إيل
	عوفرا
	شيلو
	معالين أليغونه
نابلس	كفار بتواح
	يتسهار
	يتمار
	براخاه
	آلون موريه
	معاليه إفرايم
	حومش
	مجداليم
جنين	سانور

(جمعية الدراسات الفلسطينية–دائرة الخرائط)

– كما يتطلب هذا السيناريو إخلاء عدد أكبر من المواقع الاستيطانية التي تكون غالبيتها بعيدة أكثر من 1 كم عن المستوطنات الأم بحيث يتم ضم المواقع الاستيطانية التي تقع على مسافة أقل من 1كم إلى المستوطنات الأم.

– إن تحقيق هذا السيناريو يتطلب تحويل مسار العديد من الطرق الالتفافية بحيث تنحصر حركة المستوطنين في مجموعة قليلة من الطرق الرئيسية وذلك من خلال تجميع مستوطنات غرب رام الله في محور باتجاه الغرب ومستوطنات غرب نابلس في محور باتجاه الغرب أيضا ومستوطنات غرب الخليل وبيت لحم مباشرة باتجاه إسرائيل

ومستوطنات أريحا في محور شمالي باتجاه بيسان ومحور غربي باتجاه معاليه أدوميم ثم القدس ثم إسرائيل.

وهذه الخطوة لا تتطلب جهدا لأن هذه المحاور في الغالب موجودة لكن ما هو مطلوب أن يتم التنازل عن بعض الطرق الالتفافية التي ستقع في المناطق التي سيتم الانسحاب منها.

-فيما يتعلق بالجدار الفاصل فإنه طبقاً لهذا السيناريو فإن إسرائيل ستظل محتفظة بكل المناطق التي تقع غرب الجدار الفاصل إضافة إلى جزء من الأراضي شرق الجدار من خلال تجميع المستوطنات التي تظل خارج الجدار في مجمعات استيطانية من اجل ضمان استمرار تطورها إضافة إلى توفير النواحي الأمنية لها.

إن تنفيذ هذا السيناريو وإن كان أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً من الناحية العملية إلا انه يعتبر من وجهة نظر جيوبولويتيكية محضة خطوة نوعية باتجاه خلق نواة حقيقية لإقامة كيانية جغرافية فلسطينية. ومن الممكن أن ينظر إلى هذه الخطوة من قبل العالم على أنها خطوة جيدة وكبيرة ويجب أن تكافأ عليها إسرائيل ولكنها لا يجب أن تكون نهاية المطاف ويجب الذهاب آجلاً أم عاجلاً إلى مفاوضات تنهي الصراع بين الطرفين. هذا السيناريو بالضرورة يحتاج إلى التنسيق مع السلطة الوطنية وموافقتها لأن تنفيذه يتطلب تنسيق مباشر على الأرض إضافة إلى معرفة قدرة السلطة الوطنية على السيطرة على المناطق التي ستؤول إلى مسئوليتها خاصة أن المساحة التي سوف تقع تحت مسؤوليتها ستضاعف تقريباً.

وفي كلا السيناريوهين ستظل الخطوط الفاصلة بين الطرفين هي خطوط رخوة سهلة الاختراق، إضافة إلى أن الصلاحيات في المناطق التي سيتم إخلاءها لن تتعدى الصلاحيات المعطاة للسلطة في المنطقة B وستظل إسرائيل محتفظة بصلاحياتها خاصة البند المتعلق بالمطاردة الساخنة ووجوب الحصول على موافقتها إذا ما أقدمت السلطة الفلسطينية على إقامة مشاريع ذات مغزى في هذه المناطق، كل ذلك يتطلب تنسيقاً مشتركاً بين الطرفين.

من الممكن الحديث عن سيناريو ثالث يجمع بين السيناريوهين السابقين بحيث تعرض إسرائيل خطة من مرحلتين مرحلة أولى يصل فيها الانسحاب إلى 50–60%، ومرحلة ثانية يصل فيها الانسحاب من 70–80% تحت عنوان اختبار قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة وتقييم أدائها.

مما لا شك فيه أن خطوة من هذا القبيل تربك الجانب الفلسطيني وتطرح سؤالاً محورياً ألا وهو كيف يتم التعامل مع هكذا خطوة مع التأكيد على أن العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة وأوروبا لن تمانع هكذا خطوة وهو ما حدث عند الانسحاب الأحادي من قطاع غزة، وستجد السلطة الوطنية نفسها مضطرة للتعامل مع هذه الخطوة الإسرائيلية، خاصة أن المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل ستؤول مسؤوليتها بالضرورة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما أكده الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بأن السلطة الفلسطينية جاهزة للسيطرة على أية مناطق تخليها إسرائيل، ولكن في المقابل يجب على السلطة الفلسطينية القيام بحملة دولية تؤكد فيها رفضها لأي خطوات إسرائيلية أحادية الجانب لضم أي أجزاء من الضفة الغربية إليها، وهو ما سيلاقي تجاوباً من قبل دول العالم خاصة الولايات المتحدة التي لها موقف واضح من هذا الموضوع رغم رسالة الضمانات التي أرسلها الرئيس السابق جورج بوش الابن إلى شارون، المتعلقة بالكتل الاستيطانية، وهذا الموقف الأمريكي يؤكد أن أي عملية ضم لأي من الكتل الاستيطانية يكون من خلال عملية تبادل للأراضي وهذا يتم من المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

إن إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية لخطورة ما تقوم به إسرائيل ولما تخطط له يستدعي شحن طاقات كل الشعب الفلسطيني من أجل التصدي لهذه المخططات وإلا فإن المشروع الوطني وبدون أدنى شك يمر في أصعب وأخطر مراحل الصراع مع الجانب الإسرائيلي.

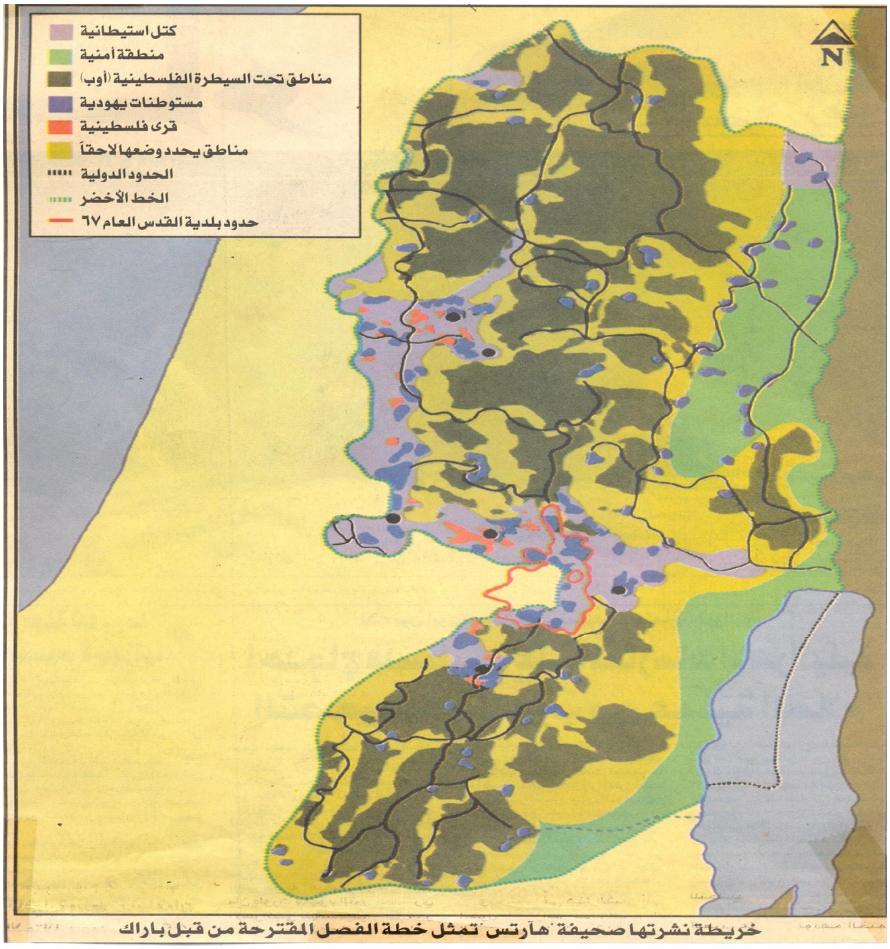

خريطة نشرتها صحيفة هآرتس تمثل خطة الفصل المقترحة من قبل باراك

(هآرتس 2000/5/22)

المراجع:

1- هآرتس 22005/2/12

2- مركز أبحاث الأراضي-2010

3- السلام الآن-2011

4- جمعية الدراسات الفلسطينية-دائرة الأراضي

5- هآرتس 2000/5/22

موقف السلطة الفلسطينية من الانسحاب أحادي الجانب

أ.هاني حبيب

لقد تعاملت القيادة الفلسطينية مع هذه التصريحات بكثير من البرود واعتبرتها علاقات عامة لا قيمة لها أو بالون اختبار لقياس ردة الفعل ولم يكن هناك رد أو فعل.إن الجديد في هذه المقترحات أنها أكثر تفصيلا وأكثر اقترابا من إمكانية التحقق. إن مرحلة بالونات الاختبار قد انتهت خلال المرحلة الاستيطانية النشطة خلال حكومة نتنياهو ونحن الآن أمام الترجمة الفعلية لتلك التجارب وتنفيذ السيناريوهات المسبقة التي أعدت .

لقد قال رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين (نحن هنا وهم هناك) وهذا ما سمي بخطة الفصل في ذلك الوقت وقد حاولت كل الحكومات الإسرائيلية التالية تطبيقه .إن من سينفذ هذه الخطة إما اليمين الديني أو الليبرالي بقيادة ليبرمان وليس كديما لأنه لن يعود له وجود في الانتخابات القادمة .

في تصريح بالغ الأهمية لنتنياهو يقول انه ليس صحيحا أن السلام سيحقق سلام المنطقة وبناء عليه فان العالم لم يعد يهتم بالملف الفلسطيني. والآن أصبح الإسلام السياسي وإيران أكثر خطورة منا نحن الفلسطينيون كما تدعي القيادات الإسرائيلية وهذا الأمر يترافق مع شكل من التنظيمات شبه العسكرية من المستوطنين وكما يلاحظ في الفترة الأخيرة بدء تشكل وجود انتفاضة من المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين.

إنني اتفق مع ما تقوله إسرائيل حول عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي قادر على الوفاء بالاستحقاقات المطلوبة لأي اتفاق يوقّع لأن لان أي اتفاق سيتم التوصل إليه في ظل ميزان القوى القائم سيكون بغرض تلبية احتياجات إسرائيل فقط، مما يعني أن الجانب الفلسطيني لن يكون بوسعه أن يكون شريكا وهذا ما يحفز إسرائيل على طرح مثل هذه السيناريوهات .

من خلال الاختبارات السابقة وجدت إسرائيل أنه بإمكانها الإقدام على خطوة كبيرة بهذا الحجم دون أن يكون هناك خسائر سياسية لإسرائيل لأن موقف الولايات المتحدة

واللجنة الرباعية وجميع المعنيين بالأمر لن يكون إلا تصعيد نسبي لن يؤثر على علاقاتهم مع إسرائيل وبالتالي إسرائيل الآن أكثر اطمئنانا على الصعيد السياسي.

لقد صرح أحد القادة الأمنيين الفلسطينيين (بأن الجانب الفلسطيني على استعداد للتموضع في أي مكان تنسحب منه إسرائيل)، ويبدو أن اللقاء المحتمل مع موفاز والذي تبرره السلطة الفلسطينية بأنه سيشارك في عمليه إعادة الانتشار له علاقة بجملة من المفاوضات التي تجري بتعاون مصري أردني أمريكي لوضع حلول شبه دائمة قد تتخللها بعض التنازلات من إسرائيل فيما يتعلق بالأسرى والأسلحة والذخائر الموجودة في الأردن. والمطلوب من السلطة الفلسطينية الاهتمام بتلك التفصيلات الجزئية وتجاهل الموضوع الاستيطاني كشرط لاستئناف عملية المفاوضات.

وأمام تلك السيناريوهات التي تحاك بتواطؤ أطراف دولية وعربية فإن الجانب الفلسطيني يزداد ارتباكاً، فهو غير قادر على الامساك بجميع الخيوط للمواجهة بحدودها الدنيا، والإنقسام الداخلي يلقي بظلاله الثقيلة على إمكانية أي فعل فلسطيني دو جدوى مقابل هذه السيناريوهات المخيفة.

اثر الوضع في إسرائيل على تقدم العملية السلمية:

د إبراهيم أبراش

في خضم انشغالنا بالانقسام والمصالحة والثورات العربية والأحداث في مصر واستحقاق أيلول والرسائل المتبادلة، كانت إسرائيل تفرض وقائع جديدة على الأرض ونحن في غفلة عنها تمثلت في عمليات الاستيطان غير المسبوقة، وفي ظل انشغالنا بالأوضاع في مصر يأتي باراك ويطرح خطته التي تبدو وكأنها مفاجأة لكنها في واقع الأمر لم تفاجئ القيادة الفلسطينية .لقد كانت ردود الأفعال من القيادة الفلسطينية ضعيفة وباهتة مما يطرح التساؤل هل هذا نتيجة استهتار أو عدم اهتمام أو انه نتيجة عدم وجود بدائل لدي القيادة الفلسطينية، يجب اخذ تصريحات باراك بمأخذ الجدية قد يعتقد البعض أن إسرائيل ستعطينا دولة لكن هذا الأمر ليس ورادا لدي إسرائيل، إن إعطائنا أي سيادة على أي شبر في

الضفة الغربية حتى الدولة في حدود 50 أو 60% هو أمر لن يحصل بمفهوم دولة ذات سيادة.ما تحدث عنه باراك هو تنفيذ للمرحلة الثانية من خطة شارون التي عرفت بالانكفاء في للضفة الغربية لكن شارون لم يستكمل خطته.

إن ما شجع باراك على طرح خطته هو أن إسرائيل بخروجها من قطاع غزة قد حققت نتائج إستراتيجية، وكل ما جرى في قطاع غزة بعد الانسحاب هو غير منفصل عن خطة شارون (الانتخابات،سيطرة حماس،انقلاب حماس وفصل غزة عن الضفة)إن إخراج غزة من ساحة العمل الفلسطيني وتوريط حماس فيها بحيث أصبحت غزة كأنها غير معنية بما يحدث في الضفة مما شجع إسرائيل على استكمال ذلك في الضفة .

حين طرح شارون خطته في بداية العام 2004 كانت هناك جمود في المفاوضات وطرحت الخطة لكسر هذا الجمود في المفاوضات، وتم الانسحاب في 2005، والآن يتحدثون عن عدم وجود شريك للسلام في عهد أبو مازن وبالتالي ظهرت هذه الخطة من جديد.

لقد طرحت الخطة في الحالتين في السنة الأخيرة قبل الانتخابات الأمريكية وبالتالي كانت ردود الفعل الأمريكية باهتة.

في كلتا الحالتين طرحت الخطة في ظل ضعف السلطة والانفلات الأمني الموجود الآن في الضفة شبيه بما كان في غزة عام 2004

لقد طرحت الخطة في ظل وضع عربي مواتي فخطة شارون طرحت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والآن كل العالم العربي منشغل بوضعه الداخلي

إن باراك لم يكن واضحا في تصريحه بالانسحاب، فقد ذكر إعادة انتشار للجيش فهل بقصد أن الوضع الفلسطيني سيكون أفضل إن هذا الأمر قد يزيد مساحة الوطن الفلسطيني لكن ماذا بالنسبة للجزء المتبقي من الضفة الغربية ؟هل ستقوم إسرائيل بضمه إليها وكيف ستكون علاقتنا به هذا هو الأمر الخطير في هذه الخطة.

إن ردود الأفعال الآن هي مثل ما كانت على خطة شارون، باهته وضعيفة. في السابق قالوا أن إسرائيل تهرب من قطاع غزة وتعاملنا مع الأمر كانتصار لنا.هل لدينا

كفلسطينيين إستراتيجية لمواجهة خطة شارون والآن خطة باراك؟ لا اعتقد انه توجد أي إستراتيجية فلسطينية ويرجع الأمر لضعفنا أو لأنه في خلفية العقل السياسي هناك قبول لها. دائما كان أبو مازن يحذر من الدولة ذات الحدود المؤقتة لكن يوجد في القيادة الفلسطينية من لديه استعداد للتعامل مع هذا الأمر.هناك تساؤل حول تأثير ذلك على عملية السلام والتسوية وهناك ربط بين حديث باراك وبين موفد أمريكي جديد وتحرك أردني، إذن هناك شيء ما يحدث اشمل من خطة باراك.

لنفترض أن هذه الخطة نفذت وخرجت إسرائيل من الضفة الغربية، كيف ستكون علاقة هذا الجزء بغزة؟ حين يطرح الموضوع في ظل حالة السلطة في الضفة والانفلات الأمني، هل لدي إسرائيل أهداف إستراتيجية في الضفة كان تأتي حماس وتحمي الحدود كما تفعل في غزة؟

ربما نسمع عن تحريك عملية المفاوضات مجدداً، أو إعادة التفاهم حول الدولة المؤقتة ضمن حدود وصلاحيات، حيث صرح نتنياهو قبل حديث باراك بان لديه استعداد للقبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح بدون الأغوار والقدس.

المناقشات :

أ.يحيى رباح

هناك بعض البديهيات التي أود طرحها :ما هو الثابت في سياسة إسرائيل منذ 48 وحتى الآن ؟الثابت انه لا دولة فلسطينية وحتى عندما رفضنا قرار التقسيم إسرائيل قبلت به ،لقد رفضنا قرار التقسيم الذي يعطينا دولة وهي قبلت هذا القرار الذي يقسم فلسطين ليس بيننا وبين إسرائيل بل بيننا وبين الأردن وبالتالي الثابت في السياسة الإسرائيلية أن دولتين ما بين النهر والبحر هو أمر يؤدي إلى احتكاك مباشر .إذن هم يدعون لدولة إسرائيل وتدبر هؤلاء السكان الفلسطينيين ضمنها وذلك يشمل استيعاب السكان ممن بقوا داخل إسرائيل.

هذا المفهوم يتغير حسب الدور الذي يقوم به الطرف الآخر وما يقصد بالأمر الواقع هو أن تكون لدي قوة كي اصنع عناصر الواقع وكي لا يبقى للخصم سوى هذا الممر

الإجباري الذي يدخل فيه فمثلما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وأصبحت الأوضاع تلقائيا هي ما نحن عليه الآن من صراع مع بعضنا البعض وإشكاليات مع الجارة مصر، فان انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية سيؤدي إلى مشاكل داخلية أو اقتتال ويمكن أن نصبح في مشكلة مع الأردن.

إن 25% من مساحة قطاع غزة مصادرة ضمن الحزام الأمني أي أن هناك احتلال لكن بدون تكاليف.

إن موقف القيادة الفلسطينية هو غائب تماما، فحين أتي ليبرمان وقال سأشطب القضية الفلسطينية إنما هو يريد أن يشطب المشروع الفلسطيني الذي يتفاعل في المنطقة.يوجد حوالي مليون ونصف فلسطيني على ارض فلسطين التاريخية لكننا لم نسمع عن أي نوع من المعارضة لإسرائيل من قبلهم وقد تم دمجهم في المجتمع الإسرائيلي.

هذه الخطة المطروحة هي خطة واقعية لان إسرائيل عندما تتقدم باتجاه معين فإنها تهيأ الظروف الكاملة لذلك .

لقد كنا في الماضي نمتلك القدرة للتأثير على إسرائيل لتعترف بنا هل لدينا اليوم هذه القدرة؟

أ.طلال عوكل

هناك من قال أن الانقلاب السياسي الفلسطيني عام 2007 شكل نكبة جديدة على الشعب الفلسطيني واعتبرته إسرائيل ثالث أهم انجاز منذ قيامها، إن هذا الكلام ليس مجرد اتهامات فنحن فعلا أمام النكبة الثانية التي هي أسوء من نكبة 67 ويجب علينا إعادة النظر في كافة أحاديثنا وتحليلاتنا للربيع العربي لان الأمور الناتجة عن تفاقم الوضع العربي الجديد، قد تؤدي إلى تغيير كلي للهوية الفلسطينية والقضية الفلسطينية والمشروع الفلسطيني الذي أصبح في خطر كامل لأننا قد نعود إلى وضع ما قبل 67 وأسوء من ذلك.

هنا في غزة كنا ننتظر اللحظة التي ينتخب فيها مرسي كي تصبح غزة ملحقة بمصر وفي جزء من الضفة الغربية قد يحدث نفس الشيء، ومثلما كنا أبطال عندما أعادت إسرائيل انتشارها في غزة سنكون كذلك في الضفة الغربية، ونقول أن الصراع لم ينتهي ولن نتنازل عن القدس، هناك ارض مازالت محتلة ونحن نناضل من اجل مشروعنا الوطني لكن النتيجة هي تبديل المشروع الوطني فنحن نتحدث عن نهايات مرحلة بدأت بأوسلو وانتهت إلي تبديد البرنامج النضالي الذي كان من قبل بكل أطيافه السياسية

أ. أكرم عطاالله

نحن لا ننتبه إلى المليون ونصف فلسطيني بداخل إسرائيل وما الذي سيكون عليه مصيرهم إن إسرائيل دائما تخطط وترتب ونحن فقط نتعامل مع ما أمامنا فقط الأمر الذي لا يشير إلى حرض الفلسطينيين على ما لديهم.

إننا مقبلون على مرحلة جديدة تعيد صياغة الواقع الفلسطيني وبالنظر إلى ما يحدث في لبنان وموضوع اللاجئين الفلسطينيين.الأردن أوقفت إجراءاتها لإسقاط الهويات عن المقدسيين وفي لبنان يجري تفعيل الأمر وهذا لتوفير مبررات للجميع بما يتوافق مع الوضع المطلوب دوليا، ربما كنا مقبلين على كارثة والجميع منخرط فيها فعليا وهذا ما يعنيه التمسك بالبرنامج الفصائلي على حساب البرنامج الوطني.

كيف سيكون دور المثقفين والكتاب في هذه الأوضاع الصعبة وسيطرة الفصائل، وهل يمكن أن يكون هناك دور للحركة الوطنية خارج إطار الفصائل بحيث يحدث تغيير وتجديد للمشروع الوطني؟ إن هذا الأمر يحتاج إلي مشروع طويل ووقت طويل.

د.إبراهيم المصري

قبل أسبوعين تم فتح تحقيق في مكتب نتياهو لتقييم المرحلة كان عنوانه هل الرجل المناسب في المكان المناسب؟ نحن أمام دولة تستدعي كل العقول للتفكير والبحث .اللافت في احدي الدراسات التي نشرها علاء حليحل نقلا عن عاموس بيرن مستشار شارون في

2001 كان يقول عندما تنسحب إسرائيل من غزة سينشأ صراع بين المعتدلين والمتطرفين ويسيطر المتطرفون على قطاع غزة وتنشا بيننا وبينهم جدار ثم تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وتنشا ما بين سلطتين أو ثلاث سلطات هناك.

هناك أيضا رأي إسرائيلي متطرف يقول إن الفلسطينيين لا يريدون دولة وهم يريدون سلطة والحل أن نعطيهم في الضفة بعض الكنتونات.

إن قطاع غزة يعتمد الآن كليا على مصر وتحول المخطط الإسرائيلي إلى مشروع وطني فلسطيني وهذه هي السذاجة السياسية.

عندما تنفذ إسرائيل مشروعها بالانسحاب الأحادي من الضفة الغربية ستجد الكثيرين ممن يدعون لربط الضفة بالأردن وهكذا ينتهي المشروع الوطني الفلسطيني بسذاجة وتحقق إسرائيل كل ما تريده.

بالحديث عن الفكر الذي يتبناه نتياهو وأفكاره العنصرية التي تحدثت عما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وإن أي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية سوف يسمح لحركتي الجهاد وحماس بالسيطرة.إن نتياهو يخشي من هاتين الحركتين في الضفة الغربية ولكن الآن وبعد التجربة الناجحة في غزة قد يفكر في الانسحاب وهو لا يريد مفاوضات جادة هو يريد أن تستولي حماس والجهاد على الضفة وبالتالي لا يوجد شريك فلسطيني ولكن هذا الأمر يتعارض مع مبدأ يهودية الدولة .

ماذا عن عرب 48 هل سوف يتحقق هذا الأمر من خلال انسحاب جزئي من الضفة الغربية مع خيار التفاوض مع السلطة برغم حالة الضعف الفلسطيني حيث يمكنهم أن ينالوا ما يشاءون وهل تستطيع إسرائيل تمويل الكلفة السياسية والمالية لهذه الخيارات ؟

هناك تخوفات من الربيع العربي، الجانب الفلسطيني ماذا يستطيع أن يفعل؟ وهل بإمكاننا إيجاد سياسة فلسطينية جديدة ؟إننا بحاجة إلى تيار ثالث والأمر يحتاج إلي وقت لخلق عمليه التوازن في القوى.

لقد كان ليبرمان يتحدث عن إزاحة أبو مازن لأنه يشكل عقبة أمام مخططات إسرائيل. إسرائيل تريد أن تنسحب من الضفة الغربية وما يحدث حينها هو شبيه بما حدث في غزة . .لقد سمعنا تشخيص ممتاز للحالة إذن ما الحل.

هناك مخطط لتوسيع قطاع غزة إلى الشيخ زويد ،إن الربيع العربي جاء لتقسيم الوطن العربي وفق الخرائط الأمريكية وإلغاء المشروع البريطاني.

نحن قادرون تماما على التشخيص لكننا للأسف لا نستطيع أن نطرح أي حل أو تفسير للأجيال القادمة والموجودة

إننا نتعامل مع إسرائيل وكأنها جديدة علينا وأنا غير مرتاح لموجة التشاؤم الكبيرة هذه، وسأضرب بعض الأمثلة قديما وحديثا لندرك أن الحركة الوطنية الفلسطينية لن تنتهي ونحن في اخطر زاوية في الأرض وهي التي تنصب الإمبراطوريات وتهزمها.

وايزمان كان يقول أنا أريد فلسطين يهودية كما انجلترا انجليزية .

هرتسل كان يقول بمجرد أن نحتل سنخرج كل العرب إلى الجوار العربي

لقد وقعت إسرائيل على قبول قرار التقسيم إلى أن تم الاعتراف بها ثم رفضته وهي دائما تتنصل من كلامها.

نحن في حالة ضعف الآن ولا نريد فقط تشخيص الحالة يقال دائما أن قضيتنا من الصراعات الممتدة ويجب أن نستمر في الدعوة إلى التفاؤل ولا يمكن لنا أمام ضربة أو ضربتين أن ننحني ولقد استطعنا دائما كسب التأييد لقضيتنا .

الأخت مجد:

إن العمل الجدي والتفكير هما الحل والآن لا يوجد لدنيا حلول على الأرض وندعو الجميع للتفكير في حلول للوقوف على أرجلنا من جديد هل نتجه للمفاوضات ونجبر

إسرائيل على إجراءات جديدة .إن هذه السيناريوهات المطروحة منذ عشية حرب حزيران لكيفية السيطرة على الضفة الغربية من قبل إسرائيل، لم يطرح مقابلها سيناريو فلسطيني .لقد كنا دائما نتعامل مع المفاوضات حين نحس بالضعف، هناك ضغط دائم وتبني للموقف الإسرائيلي من قبل المجتمع الدولي والظروف الداخلية في إسرائيل الآن مريحة لنتياهو وكل الظروف متاحة له لتنفيذ سيناريوهاته ما هي الاوراق الموجودة بين يدي الفلسطينيين الآن وماذا يمكننا أن نفعل؟

ترجمات

حان وقت مهاجمة إيران
لماذا يشكل الهجوم عليها أقل الخيارات سوءاً؟

المصدر: مجلة فورين أفيرز

الكاتب: ماثيو كرونيج*

التاريخ: يناير– فبراير 2012

ترجمة : زهير عكاشة

في أوائل شهر أكتوبر تشرين أول الماضي اتهم المسؤولون الأمريكيون عملاء إيرانيين بالتخطيط لاغتيال السفير السعودي في واشنطن على التراب الأمريكي. إيران من جانبها نفت الاتهام بيد أن القصة نجحت في تأجيج حدة التوتر بين واشنطن وطهران. ومع أن إدارة الرئيس أوباما لم تهدد علناً بالرد عسكرياً، إلا أن الادعاءات أبرزت حجم المخاطر الحقيقية والمتنامية من أن الجانبين قد ينزلقا يوماً ما إلى أتون حرب بسبب البرنامج النووي الإيراني المتقدم.

ظل النقاد وصناع السياسة في أمريكا، طيلة سنوات عديدة خلت وقبل بدء فصول هذه القصة بزمن، يتجادلون حول مسألة ما إن كان يجب مهاجمة إيران والقضاء على

* زميل في مركز ستانتون للدراسات النووية التابع لمجلس العلاقات الخارجية ومؤلف كتاب تصدير القنبلة: نقل التكنولوجيا وانتشار الأسلحة النووية. وقد عمل كمستشار خاص في مكتب وزير الدفاع الأمريكي ومسؤول عن السياسة والاستراتيجية الدفاعية حول إيران من يوليو 2010 إلى يوليو 2011.

برامجها النووية. يحاجج مؤيدو الضربة أن الأسوأ من استخدام القوة العسكرية هو تسلح إيران بالأسلحة النووية. منتقدو هذا التوجه يحذرون من أن هذه الضربة قد تفشل وحتى لو نجحت فستشعل فتيل حرب واسعة النطاق وأزمة اقتصادية عالمية ويقولون أن على الولايات المتحدة الاعتماد على الوسائل غير العسكرية مثل الدبلوماسية والعقوبات والعمليات السرية من أجل منع إيران من حيازة القنبلة النووية. ولأنهم يخشون تكلفة حملة القصف، فقد أكد هؤلاء المنتقدون أنه لو فشلت هذه التكتيكات الأخرى في إعاقة تقدم إيران فحينئذ يتوجب على الولايات المتحدة أن تتعلم كيفية التعايش مع إيران النووية. بيد أن المتشككين في العمل العسكري يفشلون في تقييم الخطر الحقيقي الذي قد يشكله التسلح النووي الإيراني على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وغيره من المناطق في العالم. تشير تنبؤاتهم المقيتة إلى أن العلاج أسوأ من المرض بمعنى أن تداعيات الهجوم الأمريكي على إيران أسوأ من تحقيق إيران لطموحاتها النووية. لكن يبقى هذا الافتراض خاطئاً لأن الحقيقة تكمن في أن الضربة العسكرية فيما لو نجحت في تدمير البرنامج النووي الإيراني وإذا أديرت بعناية فستجنب المنطقة والعالم بأسره تهديداً حقيقياً وستجلب تحسناً جذرياً للأمن القومي الأمريكي على المدى الطويل.

مخاطر الردع

لقد فشلت سنوات من الضغط الدولي في وقف مساعي إيران لبناء برنامج نووي. لاشك أن فيروس ستكسنت الذي هاجم أنظمة التحكم في المرافق النووية الإيرانية شوش ولو بشكل مؤقت جهود التخصيب، بيد أن تقريراً صادراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايو أيار الماضي كشف النقاب عن أن المرافق المستهدفة أفاقت من الهجوم (الفيروسي) وأن نتائج تقرير الوكالة الدولية المتعلقة بإيران التي صدرت في نوفمبر تشرين ثاني الماضي وفرت أكثر الأدلة ثبوتاً والذي يفيد بأن الجمهورية الإسلامية نجت من العقوبات والتخريب مدعياً أنها أجرت تجارب على صواعق نووية وإعادة تصميم صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية. يعتقد معهد البحوث والأمن الدولي وهو مؤسسة بحثية غير ربحية أن باستطاعة إيران الآن إنتاج أول سلاح نووي في غضون ستة أشهر حالما تقرر ذلك فضلاً عن أن خطط إيران لنقل أكثر المرافق النووية حساسية إلى أماكن أخرى أكثر أمناً خلال العام القادم سوف يقلص فرص العمل العسكري الفعال. إذا طردت

إيران مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدأت في تخصيب مخزوناتها من اليورانيوم إلى مستويات التسلح أي 90% أو لجأت إلى إنشاء أجهزة متقدمة للطرد المركزي في منشأة تخصيب اليورانيوم في قم، فعندئذ يتوجب على الولايات المتحدة أن تضرب فوراً وإلا ستخسر آخر فرصة لمنع إيران من الانضمام إلى النادي النووي.

تشك دولاً عديدة في المنطقة في عزم الولايات المتحدة على وقف البرنامج وأخذت تحول ولاءها نحو طهران وأخرى بدأت تناقش مسألة إطلاق مبادراتها النووية الخاصة بها للتصدي لامتلاك إيران للقنبلة النووية. بالنسبة للولايات المتحدة وهذه الدول سيمضي التهديد قدماً في التنامي كون إيران تقترب أكثر فأكثر من تحقيق هدفها. إن وجود إيران نووية في المنطقة سيحد من حرية العمل بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فإيران ومن خلفها الطاقة الذرية تستطيع تهديد أي مبادرة عسكرية وسياسية أمريكية في الشرق الأوسط من خلال الحرب النووية لتجبر أمريكا على التفكير مرتين قبل التصرف في المنطقة. خصوم إيران في المنطقة كالمملكة العربية السعودية قد يقررون حيازة ترسانة نووية خاصة بهم ليشتعل سباق تسلح محموم، ولتقييد الخصوم الجيوسياسيين تستطيع إيران إثارة الانتشار النووي عن طريق نقل التكنولوجيا النووية إلى حلفاءها سواء إلى دول أو جماعات إرهابية. امتلاك القنبلة سيوفر لإيران غطاءً عظيماً للعدوان التقليدي والدبلوماسية القسرية كما أن المعارك على سبيل المثال بين إرهابييها بالوكالة وإسرائيل قد تتصاعد. تفتقد إيران وإسرائيل إلى كل صمامات الأمان التي ساعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على تفادي الانزلاق إلى أتون حرب نووية إبان فترة الحرب الباردة مثل امتلاك القدرة على الضربة الثانية وخطوط الاتصالات الواضحة والزمن الطويل الذي يستغرقه طيران الصواريخ البالستية من دولة لأخرى والخبرة في إدارة الترسانة النووية. بالتأكيد وجود إيران مسلحة بالأسلحة النووية قد لا يؤدي قصداً إلى شن حرب نووية انتحارية. غير أن الميزان النووي المتهيج بين إيران وإسرائيل قد يخرج عن نطاق السيطرة وتتكشف الأزمة مما يؤدي إلى تراشق بالأسلحة النووية بين البلدين مما يؤدي إلى جر الولايات المتحدة كذلك.

هذه التهديدات الأمنية توجب على الولايات المتحدة احتواء طهران بيد أن الردع سيكون له ثمناً باهظاً لتحييد التهديد الإيراني وستحتاج الولايات المتحدة لنشر وحدات برية

وبحرية وأحياناً أسلحة نووية عبر الشرق الأوسط والحفاظ على قوة ضخمة لعقود قادمة. إلى جانب هذه القوات ينبغي على الولايات المتحدة نشر منظومة استخبارية كبيرة وبشكل دائم لرصد أي محاولات إيرانية لتصدير تكنولوجيتها النووية. تحتاج واشنطن أيضاً لتخصيص مليارات الدولارات لتحسين قدرات حلفاءها على الدفاع عن أنفسهم وهذا يتضمن بالطبع مساعدة إسرائيل على إنشاء منصات لإطلاق الصواريخ البالستية من الغواصات وتقوية صوامع الصواريخ البالستية لضمان قدراتها على توجيه الضربة الثانية. ولجعل الاحتواء أكثر مصداقية يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية توسيع المظلة النووية لتصل إلى شركاءها في المنطقة بحيث تتعهد لهم بالدفاع عنهم بالقوة العسكرية فيما لو تعرضوا لأي هجوم إيراني. بمعنى آخر، إذا أريد احتواء إيران تحتاج الولايات المتحدة إلى قدرة استثمارية سياسية وعسكرية لا بأس بها في الشرق الأوسط في ظل أزمة اقتصادية وفي وقت تحاول فيها سحب قواتها من المنطقة. الردع لن يتحقق إلا بتكلفة اقتصادية جيوسياسية باهظة وسيظل نافذ المفعول طالما ظلت إيران معادية لمصالح الولايات المتحدة وهذا يعني أن المدة قد تصل إلى عقود أو أكثر. إذا ما أخذت حالة عدم الاستقرار في المنطقة بعين الاعتبار قد تظل هذه الجهود قيد الفشل مما يؤدي إلى اندلاع حرب أكثر تكلفة وأشد تدميراً من الحرب التي يأمل منتقدو الضربة الاستباقية ضد إيران في تفاديها الآن.

هدف مرئي

لاشك أن وجود إيران نووية يلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل الولايات المتحدة بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن على واشنطن العودة إلى الوسائل العسكرية. عندما تقرر يجب أو ما لا يجب عليها أن تفعله فالسؤال الأول الذي لابد أن تجيب عليه هو هل أن هذا الهجوم سيقضي بالكامل على البرنامج النووي الإيراني أم لا؟ يشير المتشككون إلى أن الولايات المتحدة ربما لا تعلم بمواقع المرافق النووية الإيرانية الهامة. وبناءً على محاولات إيران السابقة لإخفاء بناء مثل هذه المحطات وعلى رأسها مرافق تخصيب اليورانيوم في ناتانز وقم فمن المحتمل أن يكون النظام قد امتلك سابقاً أرصدة نووية بحيث لا تستطيع حملة القصف الجوي اكتشافها وقد يتضرر البرنامج الإيراني ولكن سيظل حياً.

هذا السيناريو ممكن ولكن الغير ممكن هو أن يكون جرى تضخيم هذه المخاوف لأن أجهزة الاستخبارات الأمريكية وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجماعات المعارضة الإيرانية دأبت على توفير معلومات آنية عن الأنشطة النووية الإيرانية سابقاً حيث فضحت على سبيل المثال بناء إيران سراً لمرافق ناتانتز وقم حتى قبل أن تدخل النطاق العملياتي. وهكذا ورغم أن إيران قد تحاول من جديد بناء مرافق سرية، فإن بحوزة الولايات المتحدة فرصة الاصطياد حتى قبل نشر خطة الإنشاء على شبكة الانترنت. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار الحيز الزمني الذي قد يستغرقه إنشاء وتنشيط المنشأة النووية وكذلك ندرة الموارد الإيرانية وفشلها في إخفاء منشأتي ناتانز وقم بنجاح، فمن غير المحتمل أن يكون لدى إيران أي منشآت نووية عاملة غير معروفة لدى وكالات الاستخبارات الغربية. لو افترضنا أن الولايات المتحدة نجحت في اكتشاف جميع محطات الطاقة النووية في إيران فإن تدميرها مع ذلك سيكون في غاية الصعوبة. يحاجج منتقدو الهجوم الأمريكي على أن المرافق النووية الإيرانية مبعثرة في شتى أرجاء البلاد ومدفونة على عمق كبير تحت سطح الأرض ومحصنة تحصيناً جيداً ضد أي هجمات ومحاطة بالدفاعات مما يجعل أي هجوم عليها في غاية التعقيد والخطورة. إضافة إلى ذلك يدعون أن إيران وعن قصد أنشأت مرافقها النووية بالقرب من المراكز السكانية المدنية التي قد تتعرض للهجوم في أي قصف أمريكي وهذا قد يؤدي إلى إزهاق أرواح المئات إن لم يكن الأولوف من الناس. ومع ذلك قد لا تحول هذه العراقيل بين الولايات المتحدة وبين إعاقة أو تدمير المرافق الإيرانية المعروفة. هناك حاجة لعملية وقائية تستهدف منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان ومفاعل المياه الثقيلة في آراك ومواقع الطرد المركزي الأخرى قرب ناتانز وطهران وجميعها تقع فوق الأرض ومكشوفة للغارات الجوية. يتوجب أيضاً ضرب منشأة ناتانز وهي مع أنها مدفونة تحت سطح الأرض مقوية بالاسمنت المسلح ومحاطة بشبكة دفاعات جوية لن تنجو من الهجوم بفعل القنبلة الأمريكية الجديدة الخارقة للتحصينات كما أن قنابل Massive Ordance Penetrator قادرة على اختراق الخرسانة المسلحة بسمك 200 قدم. أنشئ موقع قم ملاصقاً لسفح جبل وبذا بشكل هدفاً أكثر تحدياً بيد أن هذه المنشأة لم تشغل بعد ولا تحتوي على الكثير من المعدات النووية ولهذا إذا تصرفت الولايات المتحدة على نحو سريع فقد لا تبرز حاجة لتدميرها.

واشنطن أيضاً ستكون قادرة على تقليص الإصابة في صفوف المدنيين في أي حملة قصف جوي. بنت إيران أغلب مفاعلاتها النووية الحساسة كالتي تقع في ناتانز بعيداً عن المناطق المأهولة. أما بالنسبة للمرافق الأقل أهمية والتي تقع قرب المراكز السكانية مثل مواقع تصنيع أجهزة الطرد المركزي فتستطيع الصواريخ دقيقة التوجيه استهداف المباني المحددة دون إلحاق أي ضرر بكل ما يحيط بها. كما أن الولايات المتحدة تستطيع تقليص حجم الأضرار المصاحبة عن طريق القصف الليلي أو ترك المنشآت الأقل أهمية وشطبها من قائمة الاستهداف في سبيل نجاح المهمة الكبرى. ورغم أن إيران وبلا شك ستنشر المعاناة الإنسانية بعد الهجوم العسكري إلا أن أغلبية الضحايا ستكون من الموظفين العسكريين والمهندسين والعلماء والتقنيين الذين يعملون في المرافق.

تحديد الخطوط الحمراء بدقة

إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على تأخير أو تدمير البرنامج النووي الإيراني فهذا لا يعني بالضرورة أن عليها أن تفعل ذلك لأن مثل هذا الهجوم له تبعيات مدمرة سواء على الأمن الدولي أو على الاقتصاد العالمي وعلى السياسات الإيرانية المحلية كذلك، وهذه عوامل يجب أن يحسب حسابها.

ينوه المنتقدون إلى أن العمل العسكري الأمريكي سيشعل فتيل حرب واسعة النطاق. قد ترد إيران باستهداف القوات الأمريكية أو الحلفاء وذلك عن طريق إطلاق صواريخ على منشآت عسكرية ومدنية في الخليج أو حتى في أوروبا وربما تلجأ إلى تنشيط وكلاءها في الخارج لتثير توترات طائفية في العراق والتشويش على الربيع العربي والإيعاز بشن هجمات إرهابية ضد إسرائيل والولايات المتحدة. هذا الأمر قد يجر إسرائيل ودول أخرى إلى حلبة الصراع، ويرغم الولايات المتحدة على توسيع نطاق الصراع رداً على ذلك. أيضاً حلفاء إيران الأقوياء كروسيا والصين سيسعون إلى عزل الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً. وفي خضم هذا العنف المتدحرج لا يستطيع أي من الأطراف إيجاد مخرج واضح للمعركة مما يؤدي إلى اندلاع حرب طويلة الأمد ومدمرة تؤثر تأثيراً سيئاً على صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي.

يشير الذين يساورهم القلق حيال الضربة الأمريكية إلى أن إيران تستطيع الرد عن طريق إغلاق مضيق هرمز وهو أضيق نقطة دخول إلى الخليج الفارسي والتي يمر منها نحو 20% من إمدادات النفط العالمية. حتى ولو لم تهدد إيران بإغلاق المضيق فيخشى المتشككون التشويش المحتمل على الإمدادات والذي من شأنه سيجعل أسعار النفط تحلق في عنان السماء مما يؤدي إلى اندلاع أزمة اقتصادية أوسع عند أهش لحظة.

لا يمكن تقرير أي من هذه النتائج سلفاً مع أن الولايات المتحدة تستطيع فعل الكثير لتهدئة الأمور. ستشعر إيران أنها كما لو لم يكن يتوجب عليها الرد على الهجوم الأمريكي من أجل إعادة تأسيس الردع وإنقاذ ماء الوجه محلياً. ربما أيضاً تسعى إلى قياس درجة أفعالها تفادياً البدء بصراع يؤدي إلى تحطيم قواتها المسلحة ونظامها نفسه. في جميع الاحتمالات قد تعود إيران إلى أسوأ أشكال الرد مثل إغلاق مضيق هرمز أو مهاجمة جنوب أوروبا بالصواريخ وهذا لن يحدث إلا إذا شعرت أن وجودها في خطر. وبالتالي فإن أي عملية أمريكية استهدافية لابد أن لا تهدد طهران بهذه الطريقة الأساسية.

وللتأكيد على ذلك ولطمأنة نظام الحكم الإيراني يتوجب على الولايات المتحدة أولاً التوضيح أنها معنية فقط بتدمير البرنامج النووي الإيراني لا بالإطاحة بالحكومة. تستطيع طهران تحديد أنماطاً مختلفة من الرد كمحاولة إغلاق مضيق هرمز وشن هجمات مكثفة ومباشرة على دول الخليج والقوات والسفن الأمريكية أو حتى شن عمليات إرهابية داخل الولايات المتحدة نفسها. عندها ينبغي على واشنطن تلقين هذه "الخطوط الحمراء" لطهران وبكل وضوح أثناء وبعد الهجوم للتأكيد على أن الرسالة لم تضيع في المعركة. يجب على الولايات المتحدة أن تقبل بحقيقة أن عليها استيعاب الردود الإيرانية التي لا تتجاوز هذه الخطوط الحمراء دون تصعيد حدة الصراع. وهذا يمكن أن يتضمن هجمات صاروخية رمزية ضد القواعد والسفن الأمريكية في المنطقة وإطلاق وابل من القذائف على مدار أيام قليلة تشوش حرية تنقل السفن التجارية والعسكرية الأمريكية.

ولتفادي حجم الضحايا الذي يرغم البيت الأبيض على تصعيد الصراع تحتاج الولايات المتحدة إلى إخلاء كل من هو غير ضروري من العاملين في القواعد العسكرية وأبعادهم عن مرمى الصواريخ الإيرانية وضمان تأمين جنودها في الملاجئ قبل أن تباشر إيران بالهجوم. تستطيع الولايات المتحدة ترك حيز لإيران يمكن لها من خلاله زيادة

دعمها لوكلائها في أفغانستان والعراق وشن هجمات إرهابية وصاروخية ضد إسرائيل. بفعلها هذا تستطيع أن تغوي إيران لأن تنحو منحى العراق وسوريا اللتان امتنعتا عن البدء بالحرب بعد أن دمرت إسرائيل المفاعل النووي العراقي عام 1981 والمفاعل النووي السوري عام 2007 حتى لو تجاوزت طهران خطوط واشنطن الحمراء فستظل الولايات المتحدة قادرة على إدارة المواجهة. بأول خرق من هذه الخروقات تستطيع أمريكا استهداف الأسلحة الإيرانية الأكثر خطورة لمنع إيران من نشرها ولتهدئة الوضع بسرعة ومنع اندلاع حرب إقليمية واسعة النطاق تستطيع الولايات المتحدة تأمين اتفاق مع حلفاءها لتجنب الرد على أي هجوم إيراني وهذا سيبقي جيوش أخرى وعلى رأسها جيش الدفاع الإسرائيلي خارج الصراع. لابد أن تبرهن إسرائيل على رغبتها في مثل هذا الاتفاق مقابل وعد من الإدارة الأمريكية بالقضاء على التهديد النووي الإيراني علماً بأن إسرائيل وقعت مثل هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة إبان حرب الخليج عندما امتنعت عن الرد على إطلاق صدام حسين صواريخ سكود عليها.

أخيراً تستطيع الولايات المتحدة أن تحد من التبعيات الاقتصادية للضربة ذلك عن طريق التعويض عن التشويش على إمدادات النفط بفتح مخزونها من الاحتياطي النفطي وتشجيع دول الخليج على زيادة انتاجها. وحيث أن دولاً خليجية كثيرة في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية حثت الولايات المتحدة على مهاجمة إيران فمن المحتمل جداً أن تتعاون في هذا المجال.

تستطيع واشنطن أن تخفف من الغباء السياسي الناتج عن العمل العسكري عن طريق بناء قاعدة تأييد عالمية لها مقدماً. كثير من الدول لا زالت تنتقد الولايات المتحدة لاستخدامها القوة بيد أن هناك دولاً عربية سوف تثني على الولايات المتحدة وتشكرها سرة على القضاء على التهديد الإيراني. ببناء مثل هذا التوافق قبل الهجوم واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتهدئته قبل أن يبدأ، تستطيع الولايات المتحدة تفادي أزمة دولية والحد من مدى الصراع.

أي توقيت سيكون توقيت جيد

لدى المنتقدون اعتراضاً آخراً حتى لو نجحت الولايات المتحدة في القضاء على المرافق النووية الإيرانية وتخفيف وطأة التبعيات فالآثار قد لا تدوم طويلاً. بالتأكيد لا من ضمان أن يؤدي الهجوم إلى ردع إيران عن محاولة إعادة بناء مرافقها بل على العكس قد تتصلب عزيمتها وإصرارها على حيازة التكنولوجيا النووية كوسيلة للرد أو لحماية نفسها مستقبلاً. قد لا تملك الولايات المتحدة المال الكافي أو رأس المال السياسي لشن هجوم آخر وهذا يجبرها على الاعتماد على نفس الأدوات العقيمة التي تستخدمها الآن لكبح جماح التوجه الإيراني النووي. ولو حدث ذلك فعندئذ سيكون الهجوم الأمريكي قد أخر المحتوم. حسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يبدو أن إيران ملتزمة أصلاً بالكامل ببرنامج التسلح النووي وهي لا تحتاج إلى دوافع أخرى من الولايات المتحدة. لن تستطيع طهران مواصلة التقدم بسهولة بعد تسوية كافة مرافقها النووية بالأرض. الواقع هو أن مثل هذا الهجوم المدمر سيرغم إيران على التخلي تماماً عن المقامرة النووية بالضبط مثلما فعل العراق إبان حرب الخليج وكما فعلت سوريا بعد الهجوم الإسرائيلي عام 2007. وحتى لو حاولت إيران إعادة تدشين برنامجها النووي فستواجه ضغطاً دولياً وصعوبة أكبر في تأمين ما تحتاجه من المواد النووية من الأسواق الدولية والاحتمال المترصد لها بالهجوم اللاحق. قد يظل المتشككون يردون على الحجة قائلين بأن الضربة هي لمجرد شراء الوقت على أفضل الأحوال بيد أن الوقت سلعة غالية. غالباً ما تأمل الدول في تأخير أسوأ الاحتمالات أملاً في القضاء على التهديد برمته. ثبت أن الدول التي دمرت مرافقها النووية كالعراق وسوريا لم تعد راغبة أو لا تستطيع بناء برامجها من جديد. وهكذا ما قد يبدو على أنه نكسة مؤقتة لإيران يمكن أن يتحول في نهاية المطاف إلى تغير اللعبة.

هناك جدلية أخرى ضد العمل العسكري حيث أن مثل هذا العمل يمكن أن يعزز وضع المتشددين داخل الحكومة الإيرانية ويساعدهم على حشد الجماهير حول النظام للقضاء على ما تبقى من الإصلاحيين، بيد أن هذا النقد يتجاهل حقيقة أن المتشددين هم أصلاً يسيطرون على كل مفاصل الدولة. أصبح نظام الحكم من التطرف لدرجة أنه نحى جانباً قادة كانوا في يوم من الأيام أعضاء في الجناح اليميني بسبب ليونتهم من أمثال الرئيس السابق على أكبر هاشمي رفسنجاني وكذلك مرشح الرئاسة السابق مير حسين

موسوي. لا شك أن الهجوم سيخلق فجوات أكثر للمنشقين على المدى البعيد (بعد توحيد إيران مؤقتاً خلف آية الله على خميني) وسيوفر لهم أرضية لانتقاد الحكومة كونها السبب في الكارثة. حتى لو عززت الضربة من وضع المتشددين فلا ينبغي أن لا تقدم الولايات المتحدة نتائج الصراع السياسي المحلي في إيران على مصالحها الأمنية القومية الحيوية عند التفكير في منع طهران من تطوير أسلحة نووية.

الضربة الآن أم المعاناة مستقبلاً

إن مهاجمة إيران ليس بالأمر الجذاب بيد أن الولايات المتحدة تستطيع استدراك وتقليص كثير من التداعيات المترتبة على مثل هذا الهجوم. إذا نفذته بنجاح تستطيع عندئذ إزالة حوافز دول أخرى بالمنطقة في البدء ببرامج نووية لتعزز على نطاق أوسع عدم الانتشار النووي عالمياً عن طريق التلويح باستخدام القوة العسكرية لمنع انتشار الأسلحة النووية. تستطيع أيضاً وأد أي عملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران التي لن تكون آثارها التدميرية كبيرة وفرص نجاحها أقل من فرص نجاح الهجوم الأمريكي إذا ما أخذ بعين الاعتبار القدرة الإسرائيلية المحدودة فيما يتعلق بتصغير حجم المعركة المحتملة وإيقاع أشد الأضرار.

أخيراً إذا تم تنفيذ الهجوم الأمريكي بنجاح فسيدل ذلك على أن مخاطره أقل من مخاطر احتواء جمهورية إسلامية نووية كما أن محاولة إدارة مشكلة وجود إيران مسلحة بالأسلحة النووية لا يعد خياراً فظيعاً فحسب بل يمثل الخيار الأسوأ على الإطلاق.

مع هدوء الحرب في أفغانستان والعراق نوعاً ما وفي ظل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة محلياً، لم يعد للأمريكيين شهية قوية لمزيد من الحروب. التطور النووي الإيراني السريع سيرغم الولايات المتحدة في نهاية المطاف على الاختيار ما بين الصراع التقليدي أو الحرب النووية المحتملة. إذا واجهت الولايات المتحدة هذا القرار فعندئذ ينبغي عليها القيام بضربة جراحية على المرافق النووية الإيرانية واستيعاب موجة رد لا محالة ثم بعد ذلك السعي إلى عدم تصعيد الأزمة. أن معالجة التهديد الآن سيوفر على الولايات المتحدة عناء مواجهة وضع أشد خطورة في المستقبل.

عودة إلى الأسس
الأقلية العربية في إسرائيل والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

المصدر: مجموعة الأزمات الدولية

التاريخ: 2012/3/14

ترجمة : زهير عكاشة

ملخص تنفيذي وتوصيات

ما زال الاهتمام الدولي منصباً على الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، غير أن هناك صراعاً جلياً وإن كان على علاقة بالصراع الأول يشتعل بدون دخان داخل إسرائيل نفسها وليس بدرجة أقل من الخطورة. أخذت الأغلبية اليهودية تنظر أكثر فأكثر إلى الأقلية الفلسطينية على أنها أقلية تخريبية غير مخلصة والسبب نسبة المواليد المهددة من الناحية الديمغرافية. يعاني المواطنون الفلسطينيون من التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي فضلاً عن أنهم غير راغبين في تقبل عدم التنظيم في المساواة ويتوقون في نفس الوقت إلى التصدي للوضع الراهن. لاشك أن التداخل في الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني يعقد الأمور كون المفاوضات تصب في الاتجاه المعاكس للقضايا الأساسية وهي هل سيعترف الفلسطينيون بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل وهي القضية التي تؤجج لهيب العلاقات المجتمعية. واقع الأمر هو أن ليس هناك علاجاً سهلاً وسريعاً. إسرائيل وعلى المدى القريب مطالبة باتخاذ خطوات عملية لنزع فتيل التوتر مع الأقلية العربية فيها ودمجها دخل النظام المدني. أما على المدى الطويل فالتحدي أمام اليهود الإسرائيليين والحركة الوطنية

الفلسطينية يكمن في الاتفاق على الإجابة على أكثر الأسئلة إلحاحاً وهو: تُرى ما هو طابع دولة إسرائيل وما هي الحقوق التي لابد أن تتمتع بها الأقلية العربية فيها؟

ظل المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل وطيلة ستة عقود يتمتعون بتجربة فريدة من نوعها فهم أقلية فلسطينية وطنية في دولة يهودية في صراع مع جيرانها العرب لكنهم من ناحية أخرى يشكلون أقلية إسرائيلية تتمتع بمزايا المواطنة في دولة تقدر الديمقراطية، ولقد ترجم هذا إلى علاقات متأرجحة مع كل من دولة إسرائيل ومع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرهما. يشعر العرب في إسرائيل بالتضامن مع أشقائهم في كل مكان مع أن كثيراً منهم يدرس في الجامعات الإسرائيلية ويعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم اليهود ويتحدثون العبرية بطلاقة، وهذه درجة من الألفة تجعل التمييز الذي يعانون منه أكثر إيلاماً، والإصرار أكثر فأكثر على مطلب المساواة. هناك سلسلة من الأحداث الدراماتيكية التي وقعت منذ عام 2000 كانت سبباً في تسميم الأجواء بين اليهود والعرب في إسرائيل وإعادة تنشيط الأقلية الفلسطينية فيها.

لم يؤد انهيار العملية السلمية وما تلا ذلك من انتفاضة إلى تضرر العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة فحسب، بل وصل الأمر إلى الأقلية الفلسطينية فيها. ففي الوقت الذي أخذ فيه الفلسطينيون في إسرائيل يسيرون مسيرات تضامناً مع اخوانهم في الضفة الغربية وغزة، أضحت شكوك اليهود تتنامى في ولاء هؤلاء العرب كما أن ثقة الفلسطينيين في الدولة سرعان ما اضمحلت بعد مقتل 13 مواطناً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في أكتوبر من عام 2000 فضلاً عن أن التواتر السريع للأحداث كحرب لبنان عام 2006 وحرب غزة عام 2008 و2009 والهجوم الإسرائيلي على أسطول المساعدات المتجه إلى غزة، عمق من عدم الثقة وأصبح يتبلور لدى اليهود الإسرائيليين إدراك بأن المواطنين الفلسطينيين يحتضنون أعدائهم. أما بالنسبة للعرب فقد تعزز الإحساس بأن ليس لهم مكان في إسرائيل. اعتقل العديد منهم بتهمة التحريض على أنشطة ارهابية. في الوقت نفسه أدى انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية السائرة على غير هدى بحثاً عن استراتيجية جديدة، إلى فتح المجال السياسي لدى الأقلية العربية في إسرائيل. وبناء على ذلك بدأ المواطنون الفلسطينيون في التطلع إلى الخارج إلى دول عربية مجاورة والى دول عالمية بحثاً عن من يساندهم أخلاقياً ويشد من أزرهم سياسياً. أصبحوا يتمسكون

أكثر فأكثر بهويتهم الفلسطينية وينأون في نفس الوقت بأنفسهم عن السياسيات الإسرائيلية والنتيجة أن أضحى إقبال العرب على التصويت في الانتخابات الإسرائيلية العامة يتراجع أكثر فأكثر، ومن بقي له شيء من الشهوة للتصويت تحول إلى الاقتراع لصالح الأحزاب العربية وليس لصالح الأحزاب اليهودية الصهيونية. يستثمر الفلسطينيون المزيد من الطاقة في النشاط السياسي الذي يتجاوز نطاق المؤسسات الرسمية. ليس من قبيل الصدفة أن يصبح الشيخ رائد صلاح رئيس الفرع الشمالي في الحركة الإسلامية التي ترفض الانخراط في المؤسسات الرسمية، أبرز شخصية عربية سياسية.

يبدو أن التجارب المتعارضة مع بعضها البعض بالنسبة للمواطنين في إسرائيل تدل على أن ردود الفعل تنسجم كل منها مع الأخرى: هناك المطالب المستمرة بإنجاز حقوقهم داخل إسرائيل، هناك الانتقادات الدائمة للنصر الديمقراطي الإسرائيلي، غياب أي اهتمام واضح أو حتى رغبة في السكن في أي دولة فلسطينية قادمة. بدأ هؤلاء يشعرون أنهم فلسطينيون حتى النخاع لكنهم في نفس الوقت يأخذون المواطنة الإسرائيلية مأخذ الجد. تجسد التهميش العربي المتزامن مع إعادة الحياة من جديد من خلال جهود قادة هذه الأقلية لتحديد التطلعات من جديد من خلال جهود قادة هذه الأقلية لتحديد التطلعات السياسية في مجتمعهم وما يسمى "بوثائق الرؤية" تدافع عن فكرة المساواة بين العرب واليهود وترفض بشدة مفهوم الدولة اليهودية وتدعو بالمقابل إلى دولة "ثنائية القومية" وهذا في جوهر الأمر يشكل تحدياً لتعريف إسرائيل لذاتها علماً بأن ذلك يرقى إلى إعلان الحرب بالنسبة لكثير من اليهود.

تواجه الأغلبية اليهودية في إسرائيل أقلية داخلية ما انفكت تطور تحالفات خارج الدولة وتعرض وتتضامن مع أعدائها ولهذا تزايدت حدة شكوك هذه الأغلبية في تلك الأقلية التي تعتبرها طابور خامس حيث نأت بنفسها عن الفلسطينيين وأخذت تسن التشريعات والقوانين بغية تعزيز الطابع اليهودي كما بدأت تحظر أحزاب عربية معينة ونواب برلمان.

ما يعتبر لدى المواطنين الفلسطينيين اليوم أنه نضال ممنهج في سبيل الحصول على الحقوق المتساوية يشكل بالنسبة لكثير من اليهود الاسرائيليين إنكاراً خطيراً للقومية اليهودية ويرى فيه أغلب اليهود تواطئاً مع الأعداء ويعتبره الفلسطينيون من ناحية أخرى تعبيراً عن الألفة تجاه أشقائهم. يحدث كل ذلك على خلفية عملية سلمية لم يتحقق فيها إلا

القليل وما يحدث الآن يزيد الأمور سوءاً. يصر رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو على ضرورة أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة قومية يهودية في أي مفاوضات على الوضع الدائم وهذا المطلب ينسجم ويتناغم مع يهود إسرائيل لكنه يرفع كافة أنواع الرايات الحمراء بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين الذين يضغطون بشدة على المنظمة لرفض هذا المطلب. قد لا يملكون حق الاعتراض بيد أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع أن يهمش بسهولة آرائهم وهو لم يبدي أي ميول نحو ذلك.

هذا الشيء جعل مركزية هذا الطلب ترقى أكثر فأكثر. زاد الاهتمام به من قبل حكومة إسرائيل وزاد عدم قبوله لدى الأقلية العربية فيها. إضافة إلى هذه الفكرة هناك شيء يروج له وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان وهو مبادلة "أراضي سكانية" يتم بناء عليه مبادلة أراضي ذات أغلبية عربية في إسرائيل ببعض ما يسمى بالكتل الاستيطانية بالضفة الغربية. المواطنون العرب في إسرائيل الذين تنبهوا إلى أنهم قد يدفعوا مرتين ثمن حل الدولتين عبر التنازل بشأن يهودية الدولة وعبر فقدانهم القسري لحق المواطنة، يؤكدون أنه باتفاق سلام أو بعدمه لن يكون هناك نهاية للمطالب الفلسطينية ما لم يستجاب لمطالبهم. وللرد على ذلك تجيب إسرائيل بسؤال: لماذا ندفع ثمن باهظ مقابل اتفاق مع منظمة التحرير يترك جرحاً غائراً في فؤادنا؟ لم يكن ذلك هو القصد، إذ أن المفهوم هو أن التقدم في العملية السلمية سيساعد على تحسين العلاقات اليهودية- العربية في إسرائيل. بالمقابل تحول التدهور الآني على تلك الجبهتين من دائرة مفترض أن تكون دائرة خير إلى دائرة مفرغة في غاية البغض والشر. لا دولة إسرائيل ولا الأقلية العربية فيها يريدان التوصل إلى تفاهم تاريخي قبل تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وتسوية هذا الصراع يقترب من درجة الاستحالة بدون معالجة قضية الطبيعة الإسرائيلية، التي لا يمكن أن تنجح بحد ذاتها دون إذعان وخضوع المواطنين العرب فيها.

هذا المنحنى التنازلي أدى في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة قليلة نسبياً. فالفلسطينيون في إسرائيل يخشون من جانبهم أن يؤدي التصعيد إلى تآكل حقوقهم المدنية ويعرض وضعهم في الدولة للخطر. بيد أن وتيرة التصادمات ترتفع حتى ولو ظلت الاتجاهات السائدة الآن مستمرة في قوتها فحينئذ لن يفاجئ المرء باندلاع موجة عنف قوية بين الشريحتين الداخليتين.

ليس سهلاً تشريح الأمور على هذا النحو في ظل عملية سلمية متجمدة، وفي ظل تعمق شعور العداء بين العرب واليهود والمخاوف المتبادلة. بيد أن بعض الأمور واضحة. أولاً هناك استحقاقات لابد أن تقوم إسرائيل بها للبدء بمعالجة مطالب الأقلية بالحصول على الحقوق المتساوية بصرف النظر عن الصراع مع جيرانها وعلى الفلسطينيين أيضاً اتخاذ خطوات من أجل تهدئة مخاوف اليهود. ثانياً، ورغم أن العوائق التي تقف حائلاً في طريق العملية السلمية بين الاسرائيليين والفلسطينيين عوائق كثيرة، إلا أن واحدة منها رئيسية تتمحور حول الهوية الإسرائيلية أي الخلاف على الهوية الإسرائيلية. ثالثاً، لا يمكن تذليل هذه العقبة لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، لا لصالح منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تستطيع تجاهل شريحة فلسطينية انتخابية هامة ولا لصالح إسرائيل التي تصر على إنهاء كافة المطالب الفلسطينية دون إرضاء المواطنين الفلسطينيين فيها. إذا أخذ ذلك بعين الاعتبار فحينئذ سيشق هناك طريق حتى ولو كان تجريبياً ومتقلباً وهاتين المجموعتين، اليهودية من خلال العمل مع حكومتها والفلسطينية من خلال العمل مع حركتها الوطنية تستطيعان وبالتوازي إجراء مداولات داخلية حول طابع دول إسرائيل وآثاره: ماذا سيعني بالنسبة لإسرائيل قبولها كدولة قومية للشعب اليهودي، ماذا سينتج فيما لو وافق الفلسطينيون على مبدأ تقرير المصير لليهود وما هي الحقوق التي ستتمتع بها الأقلية العربية فيها؟ وبتوضيح كل منهما لموقفه ستقف إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية في مكان يستطيعان منه التشبث بقضايا في بؤرة الصراع التاريخي.

حقيقة بدأ البرغماتيون في كلا الطرفين بهذا العمل وهذا يمثل نقطة مضيئة نادرة على منحدر حلزوني عمره عقد من الزمان. بيد أن جهودهم لغاية الآن ورغم ذلك تبرز فداحة المهمة التي تقف أمامهم. إسرائيل والمواطنين الفلسطينيون فيها بحاجة إلى الكثير من أجل التوصل إلى تفاهم حول كيفية التعايش مع بعضهما البعض بالشكل الصحيح وتفادي الانزلاق إلى المنحنى الخطير.

توصيات

إلى حكومة إسرائيل:

1- إلى حين تحقيق حل الدولتين، لابد من اتخاذ إجراءات تؤدي إلى دمج الأقلية العربية وتعويض ما لحق بها من إجحاف وتقليص وتيرة الصراع الداخلي وهذا يتأتى عن طريق:

أ- تطبيق الخطة الحكومية لعام 2010 المتعلقة بالقضاء على التمييز في تخصيص موارد الدولة للوسط العربي وخاصة المتعلق منها بالتعليم بالوسائل التشريعية والميزانية.

ب- ضمان التوزيع العادل للأراضي وقوانين التخطيط والبناء.

ج- تخفيف القيود الحالية المفروضة على دخول المسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة في إسرائيل.

د- تخفيف القيود الأمنية المفروضة على تولي مواطنين عرب وظائف في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

هـ- إدانة التحريض الموجه ضد الأقلية العربية وخاصة من قبل زعماء الوسط اليهودي بما فيهم الساسة والحاخامات وتكثيف جهود كشف وملاحقة أولئك المسؤولين عن الهجمات ضد الوسط العربي وضد النشطاء العرب واليهود (بطاقة التسعير).

و- شطب المواطنة والدخول من القانون الإسرائيلي (أمر مؤقت) الصادر في 2003/7/31 الذي يحظر على فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة المتزوجين من إسرائيليات من الحصول على تصاريح الإقامة أو المواطنة واستبداله بدراسة المخاطر الأمنية لكل حالة على حدة.

2- رعاية حوار يهودي- يهودي على أسس مصالحة تاريخية مع الفلسطينيين بصرف النظر عن طبيعة الدولة وحقوق الأقلية العربية يخلص فيه إلى حل الدولتين يعترف

فيها الفلسطينيون باليهود كأغلبية قومية إسرائيلية وبحق تقرير المصير في حين تعترف الدولة رسمياً بالفلسطينيين كأقلية قومية لها الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء.

إلى قيادة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل

3- ريثما يتحقق حل الدولتين ينبغي على قادة الوسط العربي في إسرائيل تقليص الخلافات الداخلية وتهدئة المخاوف اليهودية وذلك عن طريق استخدام الوسائل السلمية بشكل تام لتعزيز الأهداف والغايات السياسية وتفادي التحريض والخطابات الملهبة قدر الإمكان وإدانة إنكار التاريخ اليهودي والاعتراف بالعلاقة اليهودية بأرض إسرائيل/ فلسطين.

4- الانخراط في حوار مع القيادة الوطنية الفلسطينية عبر مصالحة تاريخية مع دولة إسرائيل فيما يخص طبيعة الدولة وحقوق الوسطين العربي واليهودي. قد يستطيع ممثلو المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أن يكونوا نواب كنيست وأعضاء أحزاب سياسية وفي منظمات المجتمع المدني.

إلى حكومة إسرائيل وقيادة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل

5- التفاوض على تحديد الحقوق والواجبات بشكل دقيق وذلك من خلال حل الدولتين وذلك يشمل:

أ- حكم ذاتي فلسطيني حقيقي في المجالات الثقافية والتعليمية واللغوية والدينية.

ب- اعتراف الدولة وحمايتها وتعزيزها للهوية والتراث الفلسطيني بطريقة تتماشى مع حماية وتعزيز التراث والهوية اليهودية بما في ذلك إحياء المناسبات الهامة كالنكبة وضم الرموز الفلسطينية إلى رموز الدولة (كالأوراق النقدية على سبيل المثال).

ج- ترك الخيارات في كل التعاملات مع الدولة باستخدام اللغة العربية التي ينبغي أن تظل ثاني لغة رسمية في البلاد.

د- مشاركة يهودية عربية في كل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش على أساس الحقوق والواجبات المتساوية.

6- دراسة إنشاء هيئة انتخابية لتمثيل المواطنين الفلسطينيين معترف بها ويتم تمويلها من قبل الدولة كوسيلة لتسهيل مثل هذه المفاوضات.

الناصرة/القدس/رام الله/ بروكسل

مراجعات

تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال

مراجعة: أ. وائل قديح

أصدر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله دراسة للدكتور محمد السمهوري في يناير 2011، وتغطي الدراسة فترة الثلاث سنوات ونصف التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني (حزيران 2007- ديسمبر 2010)، ويشير الباحث إلى أن الأوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد سارت في طريقتين متناقضتين ومختلفتين كل الاختلاف. يتضح ذلك من التحولات الكبيرة التي حدثت في الهيكل الاقتصادي للمنطقتين الفلسطينيتين، وفي الطريقة التي تتم فيها الإدارة الاقتصادية، وأن هذا التباعد لم يتم الحديث عنه في ورقة المصالحة المصرية إلا بشكل جزئي بخصوص إعادة إعمار قطاع غزة، وهذا يتطلب أن يضاف بنداً إلى ورقة المصالحة بضررة دراسة ما تم من تغيرات اقتصادية في الضفة والقطاع منذ حدوث الانقسام، واقتراح آليات للتعامل مع هذه التبعات بهدف إعادة اللحمة الاقتصادية بين جزئي الوطن الواحد.

تكمن جوانب الاختلاف الرئيسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ثلاثة مجالات رئيسية:

1- الطريقة التي تتم فيها الإدارة الاقتصادية في المنطقتين.

2- نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد ومصادر توليد الدخل وفرص العمل.

3- الكيفية غير المتكافئة التي تأثر بها اقتصاد المنطقتين خلال الفترة.

وتهدف هذه الدراسة بالأساس إلى تناول هذه الاختلافات الاقتصادية بشيء من التحليل وذلك بهدف إلقاء مزيد من الضوء عليه، أولاً في قطاع غزة، ثم في الضفة الغربية، وبعد ذلك الصعوبات المتوقع أن تقف في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع.

أولاً: التطورات الاقتصادية في قطاع غزة (2007-2010)

جاءت التطورات الاقتصادية في القطاع خلال الفترة 2007-2010، كنتيجة للعديد من العوامل، تمثلت أولاً في نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير، 2006 وتفوقها. على حركة فتح، وثانياً سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 حزيران 2007 وقيام إسرائيل بفرض حصار اقتصادي خانق على قطاع غزة، ومن ثم شن حرب إسرائيلية شاملة على القطاع استمرت 22 يوماً، غير مسبوقة سواء في حدتها أو في الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي ترتبت عليها.

1- الانقسام السياسي الفلسطيني- الفلسطيني حزيران 2007

أدى الانقسام السياسي الفلسطيني بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وما تلى ذلك من وجود حكومتين فلسطينيتين، واحدة في رام الله والأخرى في غزة، إلى زيادة في إضعاف العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين الفلسطينيتين، نتيجة وجود إدارتين مختلفتين للاقتصاد الفلسطيني، تتباين فيهما مصادر وطريقة الحصول على الموارد المالية وكذلك أوجه الانفاق العام لهذه الموارد، وقد كان التأثير الاقتصادي للانقسام أكثر وضوحاً في قطاع غزة منه في الضفة الغربية، وذلك بسبب تعرض القطاع للحصار الاقتصادي، وللحرب المدمرة التي شنتها الآلة العسكرية الإسرائيلية عليه. من ناحية أخرى ورغم الانقسام، إلا أن الحكومة الفلسطينية في رام الله استمرت في دفع رواتب 77 ألف موظف مدنيين وعسكريين (حوالي 65 مليون دولار شهرياً) مقابل البقاء في بيوتهم وعدم التعاون مع حكومة حركة حماس في غزة، واستمرت الحكومة في رام الله في تغطية جزء من

فاتورة الكهرباء التي يحصل عليها القطاع من إسرائيل ومن مصر. كما استمرت في دعم جهازي الصحة والتعليم، ودفع بعض المساعدات الإنسانية (مدفوعات الشؤون الاجتماعية) للمستحقين من سكان القطاع، ومع أن هذه المدفوعات المالية من رام الله إلى غزة (بالإضافة إلى الخدمات والمساعدات والرواتب التي تقدمها المنظمات الدولية العاملة في غزة) قد أعفت حركة حماس من جزء كبير من مسؤولياتها المالية تجاه القطاع، إلا أن هناك أعباء مالية أخرى (نفقات جارية) تتحملها حكومة غزة. يتمثل الجزء الأكبر من هذه الأعباء بالأساس في دفع رواتب شهرية للموظفين الجدد الذي بلغ عددهم في بداية عام 2010 حوالي 32 ألف موظف، ويبلغ إجمالي النفقات الجارية وفق ميزانية 2010 لحكومة حماس حوالي 540 مليون دولار.

إن الإدارة الاقتصادية لقطاع غزة خلال الفترة التي تلت الانقسام هي بالأساس إدارة اقتصاد واقع تحت الحصار، ويقوم في معظمه على تجارة الأنفاق المنتشرة على طول الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر، وهي المصدر الوحيد لتزويد قطاع غزة بكل ما يحتاج إليه من سلع استهلاكية ومن بعض المواد الخام، وكانت هذه الأنفاق توفر لقطاع غزة أكثر من 80% من احتياجاته من السلع المستوردة ويرتبط بها بشكل مباشر وغير مباشر حوالي 40–50 ألف فرصة عمل، ويدفع أصحاب الأنفاق للحكومة في غزة رسوم وضرائب، وفق أحد التقارير تتراوح في العام 2009 ما بين 150–200 مليون دولار وحسب المعلومات المتاحة فإن حركة حماس خلال السنوات التي أعقبت إدارتها للقطاع قد بدأت تدريجياً في التغلغل في عمل القطاع الخاص الفلسطيني وذلك من خلال الاشتراك في مشروعات جديدة، بما في ذلك امتلاك العديد من الأنفاق، وامتلاك بعض الاحتكارات التجارية (مثل السجائر) وشراء العقارات والأراضي بشكل كبير ومتزايد.

2- الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على قطاع غزة:

بدأت إسرائيل بفرض قيود مشددة على قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس على القطاع، وقد تمثلت هذه القيود في مجموعة إجراءات شملت إغلاق جميع المعابر الحدودية بين قطاع غزة وإسرائيل أمام الحركة التجارية (بالأساس معبر المنطار كارني) إضافة إلى ذلك، تم تدريجياً وتصاعدياً، خفض كميات الوقود والغاز والكهرباء التي يتم شراؤها من

إسرائيل لاستخدامها للأغراض التجارية والمنزلية في قطاع غزة. كما تم منع استيراد المواد الخام وقطع الغيار والمعدات الصناعية والزراعية ووقف جميع أنواع الصادرات من قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بتقليص المساحة التي يمكن للصيادين في قطاع غزة استغلالها، كما تم تقييد تزويد البنوك العاملة بقطاع غزة باحتياجاتها من الشيكل الإسرائيلي (عملة التداول الرئيسية في غزة)، وتوالت الضغوط الاقتصادية على غزة خاصة بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية في 19 أيلول 2007 عن قطاع غزة منطقة معادية، وقيام بعض البنوك التجارية الإسرائيلية بعد ذلك باتخاذ قرارات بقطع كل الروابط والصلات المالية التي تربطها مع البنوك العاملة في قطاع غزة. كما ارتفعت نسبة البطالة لتصل أكثر من 40%، وجزء كبير من السكان أصبح يعتمد على المساعدات الغذائية التي تقدمها المنظمات الدولية لهم.

كما تأثرات القدرات الانتاجية للقطاع الخاص بقطاع غزة (القطاع الزراعي، الصناعي، قطاع الإنشاءات والخدمات) بشكل سلبي كبير من جراء سياسة الحصار، وبسبب إغلاق المعابر أمام الحركة التجارية من واردات وصادرات، فقد ترتب على منع استيراد المواد الخام (حيث يعتمد 80% من منشآت القطاع الخاص في غزة على المواد الخام ومستلزمات الانتاج من الخارج). وكذلك وقف الصادرات، إغلاق أكثر من 90% من منشآت القطاع الخاص في غزة.

3- الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

جاءت الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في الأيام الأخيرة من سنة 2008 لمدة ثلاثة أسابيع بدون توقف، براً وبحراً وجواً، لتدمر ما تبقى من النشاط الاقتصادي في القطاع والتي قد أنهكته ثمانية عشر شهراً متواصلة من الحصار.

أما بالنسبة للقطاع الاقتصادي، فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن حوالي 268 منشأة انتاجية تم تدميرها بالكامل وأن 422 منشأة تم تدميرها جزئياً، وتشير البيانات أيضاً أن 40% من المنشآت التي أصابها الدمار خلال الحرب كانت منشآت صناعية وبخسائر تقدر بحوالي 140 مليون دولار ولم يستثن الدمار قطاع الزراعة حيث تم

تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية (نحو 17% من مساحة الأراضي الزراعية بقطاع غزة).

4- السياسة الإسرائيلية نحو قطاع غزة بعد حادثة أسطول الحرية (31 أيار 2010)

على أثر الضجة الدولية التي أعقبت قيام إسرائيل باعتراض "أسطول الحرية" في الحياة الاقليمية والدولية، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 20 حزيران 2010 عن نيتها لاتخاذ عدة خطوات لتخفيف الحصار على القطاع وقد تضمن هذا القرار:

1- رفع القيود على دخول بعض السلع الغذائية التي كانت ممنوعة من قبل، والأخذ بنظام القائمة السلبية، أي أن يسمح بدخول القطاع جميع السلع ما عدا تلك التي تشملها قائمة المنع.

2- زيادة عدد الشاحنات المسموح بدخولها للقطاع.

3- زيادة عدد ساعات عمل معبر كرم أبو سالم.

4- الإسراع في إدخال مواد البناء للمشروعات الممولة من الجهات الدولية.

5- منح تسهيلات لحركة الأفراد حسبما تسمح الظروف والاعتبارات الأمنية. لكن قرار الحكومة الإسرائيلية هذا لم يشمل رفع القيود المفروضة على واردات قطاع غزة من مستلزمات البناء (مثل الحديد والإسمنت) التي يحتاجها القطاع الخاص، لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الأخيرة على غزة، كما لم يشمل القرار الإسرائيلي رفع القيود على حرية مزارعي القطاع في الوصول إلى أراضيهم المتاخمة للمناطق الحدودية مع إسرائيل والتي تشكل 17% من مساحة قطاع غزة ولم تتناول التسهيلات رفع القيود عن حرية صيادي الأسماك في الوصول إلى أبعد من ثلاثة أميال بحرية من شواطئ غزة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية (2007–2010)

تأثرت التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية خلال السنوات الثلاثة والنصف من الانقسام بثلاثة عوامل رئيسية:

1- الدعم المالي والفني الدولي غير المسبوق المقدم لحكومة تصريف الأعمال التي يرأسها د. سلام فياض.

2- تركيز الحكومة الفلسطينية على مسألة الإصلاح المالي وبناء المؤسسات العامة استعداداً لقيام الدولة الفلسطينية.

3- التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية التنقل والحركة للأفراد والسلع في الضفة الغربية.

وقد كان تأثير هذه العوامل الثلاث على الوضع الاقتصادي والأمني في الضفة الغربية بشكل عام، موجباً، حيث وصلت معدلات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية 6% في سنة 2008، و6.3% في سنة 2009، وتزيد عن ذلك في العام 2010 أن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية كان مدفوعاً أساساً بزيادة غير مسبوقة في المساعدات المالية الدولية والتي أدت بدورها إلى زيادة في الإنفاق الحكومي، وارتفاع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية، حيث وصل عددهم في نهاية الربع الأول لسنة 2010 إلى 83 ألف عامل يحصلون على 238 مليون دولار سنوياً، بينما لم تشهد الفترة نفسها زيادة تذكر في نمو القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، فالإطار العام الذي أحاط بهذه التطورات الاقتصادية لا يزال مقيداً إلى حد كبير نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، ووجود المستوطنات اليهودية، والطرق الخاصة بهم، والقواعد العسكرية الإسرائيلية والمناطق الأمنية الإسرائيلية، والجدار الفاصل، والقيود على الوصول لمنطقة غور الأردن وتقييد حرية استعمال الموارد الطبيعية (المياه والأرض) ووجود مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية.

1- الدعم المالي الدولي لحكومة تصريف الأعمال في رام الله:

بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال في رام الله، تم الإعلان مباشرة عن إعادة تقديم الدعم المالي من الدول المانحة والذي كان قد تم تعليقه بعد تشكيل حكومة حماس الأولى في نهاية مارس 2006 وحسب البيانات المتاحة، فقد تسلمت السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2008–2010 دعماً مالياً دولياً لسد العجز الجاري في ميزانيتها يقدر بحوالي 3.725 مليار دولار موزعين كالآتي: 1.8 مليار دولار في سنة 2008، و1.4 مليار دولار في سنة 2009، و525 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2010، إضافة إلى إيرادات المقاصة عن الواردات الفلسطينية التي تصل إلى الضفة الغربية عبر الموانئ الإسرائيلية والتي تقوم إسرائيل بتحصيلها وتحويلها للسلطة الفلسطينية في رام الله.

2- الإصلاح المالي وبناء المؤسسات العامة استعداداً لقيام الدولة الفلسطينية:

يقوم برنامج الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية منذ البداية على مبدأ "بناء المؤسسات العامة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. كان هذا واضحاً في الوثيقة التي قامت الحكومة الفلسطينية بعرضها على الدول المانحة بعد ستة أشهر من حدوث الانقسام الفلسطيني.

وفي وثيقة "الخطة الفلسطينية للتنمية والإصلاح للأعوام 2008–2010، وفي جميع برامج السلطة الفلسطينية، فقد حققت هذه البرامج تقدماً ملموساً في العديد من المجالات التي تشمل بشكل رئيسي ما يلي: قطاع الأمن وإعادة النظام والقانون، وإجراء إصلاحات في النظام المالي والإدارة المالية (المال العام)، وترشيد الإنفاق العام بهدف تخفيض العجز في الموازنة الجارية، وتوفير موارد ذاتية لتمويل مشروعات تنموية وتقوية مؤسسات القطاع العام وأجهزة الحكم المحلي وتعزيز قدراتهم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الكفاءة في تقديم الخدمات العامة للجمهور.

3- التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية على حرية الحركة في الضفة الغربية:

أدت الجهود التي قامت بها السلطة الفلسطينية لفرض النظام والقانون، وكذلك التنسيق الأمني مع إسرائيل إلى تحسن ملحوظ في الوضع الأمني في الضفة الغربية، وقد تلى هذا التحسن تخفيف تدريجي للقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين، ورفع لبعض الحواجز العسكرية المنتشرة في جميع أرجاء الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن هذا التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية قد أدى إلى تحسن ملموس في حرية التنقل بين المدن الفلسطينية مقارنة بما كان عليه الحال من قبل، وإلى زيادة تحسن في النشاط التجاري الداخلي إلا أن الرفع الجزئي للقيود لم يكن سوى مسكنات.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الانقسام السياسي:

لقد تم استغلال حالة الانقسام السياسي الفلسطيني من طرف إسرائيل التي كانت قد عملت بشكل حثيث خلال السنوات التي سبقت الانقسام، أي قبل انفراد حركة حماس بالحكم في قطاع غزة، على تعزيز حالة الانفصال الاقتصادي بين جزئي الوطن- وتحول اقتصاد القطاع إلى اقتصاد غير رسمي بسبب تجارة الأنفاق التي أصبحت تشكل أحد أعمدة اقتصاد غزة الرئيسية خلال فترة السنوات 2007-2010، فقد ساعد كل ذلك على ربط اقتصاد القطاع بمصر بشكل غير رسمي، كما ساعد على الابتعاد التدريجي لقطاع غزة عن اقتصاد الضفة الغربية.

ورغم كل ذلك، فلا زال هناك نوع من التواصل باتجاه واحد فقط، أي من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، تتمثل هذه العلاقة في أربعة مجالات رئيسية هي:

1- الرواتب والمساعدات المالية:

فالحكومة الفلسطينية في رام الله لا زالت تدفع الرواتب الشهرية (65 مليون دولار شهرياً تقريباً) لحوالي 77 ألف موظف في قطاع غزة، كما أن الحكومة في رام الله لا زالت تقوم بدفع مخصصات التقاعد للموظفين في قطاع غزة وبتقديم مساعدات نقدية أخرى لحوالي 40 ألف عائلة فلسطينية في القطاع ممن يندرجون تحت فئة الطبقات المحتاجة، إضافة إلى ذلك تقديم مساعدات مالية مباشرة من حكومة رام الله لسكان قطاع غزة من اللذين تضررت مساكنهم من جراء الحرب على غزة.

2- سلطة النقد الفلسطينية:

قامت سلطة النقد الفلسطينية بتسهيل دخول الشيكل الإسرائيلي إلى قطاع غزة وخاصة لدفع رواتب الموظفين والمستفيدين من مدفوعات الشؤون الاجتماعية.

3- فاتورة الكهرباء:

توجد بقطاع غزة محطة واحدة لتوليد الكهرباء قامت إسرائيل بتدمير 6 مولدات من المولدات الثمانية العاملة فيها في 28 حزيران 2006 على أثر اختطاف أحد الجنود الإسرائيليين، ومنعت إسرائيل وصول الأدوات والمعدات اللازمة لإصلاح المحطة حتى تتمكن من توليد 80 ميجاواط من الكهرباء يومياً، وكان الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من شهر مارس 2006 وحتى شهر نوفمبر 2009 يقوم بدفع فاتورة الوقود اللازم لتشكيل محطة الكهرباء والمشترى من إسرائيل، قبل أن يقرر، أي الاتحاد الأوروبي، تحويل مسؤولية دفع الفاتورة إلى حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي كانت تتولى دفع فاتورة الكهرباء المشتراة من إسرائيل (120 ميجاوات، تكفي لسد 50% من حاجة القطاع للكهرباء) ومن مصر (17 ميجاوات تغطي 7% من حاجة غزة من الكهرباء) منذ ذلك الوقت، حدثت خلافات كبيرة بين الحكومتين في رام الله وغزة حول كيفية سداد فاتورة الوقود المشترى من إسرائيل.

4- التنسيق لدخول البضائع إلى غزة وتنفيذ بعض المشروعات الدولية:

تقوم لجنة التنسيق الفلسطينية الموجودة في غزة بالاتصال بوزارة الاقتصاد الوطني في رام الله، ثم تقوم الأخيرة بالتنسيق مع إسرائيل بخصوص السلع التي يحتاجها القطاع والتي تسمح إسرائيل بدخولها لغزة، وبناء على اتفاق مسبق مع السلطة الفلسطينية، تقوم إسرائيل بالسماح بدخول مواد البناء اللازمة لتنفيذ المشروعات الموافق عليها من قبل حكومة تصريف الأعمال في رام الله.

رابعاً: استعادة الوحدة الوطنية بين الضفة والقطاع: الصعوبات والخيارات

إن الأمر يتطلب تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين بهدف القيام بدراسة معمقة لكافة الآثار الاقتصادية التي ترتبت على الانفصال السياسي خلال السنوات الثلاثة والنصف، الهدف من هذه اللجنة المقترحة هو وضع تصورات عملية لجسر الهوة الاقتصادية التي حدثت من ناحية، واقتراح خطوات محددة لمنع الانزلاق- نحو المزيد من تعميق الانفصال الاقتصادي بين الضفة والقطاع من ناحية ثانية، ووضع توصيات لصانع القرار الفلسطيني لكيفية التعامل معها.

1- صعوبات متوقعة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع

بداية فإن أي حول حول كيفية التغلب على مسألة إعادة 77 ألف موظف حكومي (مدني وعسكري) إلى مواقع عملهم في أجهزة السلطة في قطاع غزة، يثير سؤالاً بدوره عن الكيفية التي يمكن بها للموازنة الحكومية الجارية في ظل حكومة فلسطينية موحدة (تنتج عن المصالحة السياسية) أن تضيف إلى فاتورة رواتبها كل تلك الأعداد الكبيرة من الموظفين التي قامت حكومة حماس بتعيينهم خلال الأعوام الثلاثة والنصف الماضية،

وبالتالي تحميل موازنة الحكومة الموحدة أعباء مالية إضافية تتناقض في جوهرها ومضمونها مع برنامج السلطة الحالي للإصلاح الإداري والمالي.

– الصعوبة الثانية هي وجود استثمارات مالية وعقارية، واحتكارات تجارية، وتغلغل لحركة حماس في الأنشطة الانتاجية والتجارية والخدمية للقطاع الخاص، بعد أن تحول قطاع غزة إلى "اقتصاد غير رسمي" نتيجة فرض الحصار الاقتصادي عليه وانتشار تجارة الأنفاق بشكل رئيسي. كما أنه ليس من المعروف تماماً ما إذا كانت هذه الأنشطة المالية والتجارية، في حال تأكد وجودها، تعود لحكومة حماس، أم للحركة نفسها، أم لأشخاص محسوبين على الحركة ويستفيدون من علاقاتهم بها.

2- الخيارات المقترحة للتمهيد لاستعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع

من أجل معالجة حالة الانفصال الاقتصادي الراهنة، والعمل على تعزيز إمكانية العودة إلى "اقتصاد فلسطيني موحد" مستقبلاً في ظل مناخ يسوده التوافق السياسي، فهناك الخيارات التالية:

أ- خيار المحافظة على العلاقات القائمة:

وذلك بعدم لجوء أحد الطرفين في غزة أو رام الله إلى اتخاذ إجراءات انفعالية أو خطوات غير مدروسة من شأنها أن تضر بشدة بالوضع القائم.

ب- خيار تحسين ما هو قائم من علاقات اقتصادية:

ففي مجال الخدمة العامة مثلاً يمكن لحكومة رام الله، وبتعاون كامل مع حكومة حماس في غزة. وكخطوة بالسماح لكبار الموظفين في غزة من الذين ما زالوا يتلقون رواتبهم الشهرية من موازنة الحكومة في رام الله، أن يساهموا بخبراتهم التي تراكمت عبر السنين في إدارة المؤسسات العامة للحكومة، بدلاً من الهدر غير المبرر اقتصادياً لهذه الطاقات البشرية الفلسطينية من الكفاءات والخبرات من أصحاب التجربة الطويلة في العمل العام.

ج- خيار وضع آلية لمعالجة التعقيدات المتوقعة لاستعادة الوحدة الاقتصادية:

محاولة البدء من الآن لوضع آليات وتصورات جادة لكيفية معالجة العقبات التي تم الإشارة لها في الدراسة والتي قد تقف حجر عثرة في طريق استعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة والقطاع حال التوصل إلى اتفاق حول المصالحة السياسية الفلسطينية.

وثائق

تقرير عن أعمال الدورة الثالثة للمجلس الاستشاري لحركة 'فتح'

عقد المجلس الاستشاري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني ' فتح ' دورة اجتماعاته الثالثة، 'دورة القدس' 'دورة الشهيد مصطفى المالكي 'أبو أيمن' بتاريخ 2012/1/12 في رام الله.

وقد القى الرئيس القائد العام محمود عباس كلمة افتتاحية عرض فيها بالتفصيل الوضع الداخلي لحركة فتح والصعوبات التي تعاني منها، وكذلك ما وصلت اليه جهود المصالحة الفلسطينية كأحد ابرز مهمات واهتمامات المرحلة ، ثم الوضع السياسي من كافة جوانبه، مؤكدا على الموقف الفلسطيني الثابت من مسألة المفاوضات وحتمية تجميد الاستيطان لاستئنافها مع التأكيد على المرجعيات الاساسية للمفاوضات .. كما اكد على المضي قدما في العمل على صعيد مجلس الامن والامم المتحدة لانتزاع عضوية فلسطين الكاملة في المنظمة الدولية، منوها الى النجاح الفلسطيني في اليونسكو الذي يشجع على نجاحات اخرى في سائر المنظمات المنبثقة عن الامم المتحدة.

ولقد استهل المجلس اعماله بعرض التقرير الشامل الذي اعدته امانة السر ورؤساء اللجان ، وبعد مناقشة وافية للتقرير من جانب الاعضاء ، اصدر المجلس الخلاصة التالية:

تزامنت الدورة الثالثة للمجلس الثوري مع العيد الوطني التاريخي، متمثلا بالذكرى السابعة والأربعون لانطلاقة ثورتنا المباركة ثورة الفتح .. ثورة الشعب الفلسطيني من اجل الحرية والاستقلال.

وليس صدفة انه كلما توغلت حركتنا في الزمن ، وواصلت كفاحها الجريء والشجاع للذوذ عن المشروع الوطني الذي اسسته بشهدائها وجرحاها واسراها واعضائها وكوادرها، كلما تعاظمت التحديات واشتد الحصار ، وشحذ الاعداء والطامعون اسلحتهم لاضعاف دورها الريادي وانهاء قيادتها للحركة الوطنية الفلسطينية.

وانسجاما مع الدور المنوط بالمجلس الاستشاري ، فقد عمل ومنذ تأسيسه على دراسة اوضاع الحركة واستطلاع اراء وتصورات عدد كبير من اعضائها ، وكذلك الاطلاع على تقارير عدة رفعت للقائد العام من قبل اطارات الحركة، مع التنويه باللقاء الذي تم بين امانة سر المجلس الاستشاري مع الاخ امين سر اللجنة المركزية وعدد من اعضائها وامين سر المجلس الثوري. وعلى ضوء ذلك فان المجلس يرى:

أولا: ان قطاعات مهمة من قواعد وكوادر الحركة ترى ان اوضاعها لم تتحسن رغم مضي فترة طويلة على انتهاء اعمال المؤتمر السادس، بل انها في تراجع مقلق، ما يؤثر سلبا على محصلة جهد الحركة وادائها على الصعد السياسية والجماهيرية والتنظيمية.

ثانيا: لقد تصدت الحركة خلال الفترة السابقة الى تحد سياسي كبير حين وصلت المفاوضات الى الطريق المسدود واتجهت من خلال التنسيق مع جميع مكونات الحركة الوطنية الى الامم المتحدة، لتوفير حماية سياسية وقانونية للحقوق الوطنية الفلسطينية، والمطالبة المشروعة والمحقة بمقعد فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمة الدولية ، الا ان الملاحظ هو غياب التوازن الضروري بين كبر المعركة السياسية هذه والانشطة الشعبية والحركية التي تشكل عامل ضغط قوي لكسبها، خصوصا وان المعركة السياسية تزامنت مع اجراءات اسرائيلية متسارعة على الصعيد الاستيطاني والقمعي في القدس وسائر ارجاء الوطن الفلسطيني.

لقد جرى احتفاء شعبي واسع النطاق ، بخطاب الرئيس في الجمعية العامة للامم المتحدة، وكان المأمل ان تستثمر الانشطة الشعبية بزخم متصاعد وفعال دون فتور او توقف الا ان هذا الامر لم يحدث بالصورة المطلوبة.

ثالثا: واتصالا مع البند الثاني، وبعد ان اعلنت فتح ومعها جميع مكونات العمل الوطني اعتماد المقاومة الشعبية السلمية كنهج اساسي خلال هذه المرحلة فان الاستعدادت لهذا النهج السليم والضروري تبدو غير كافية، بما في ذلك تعبئة المؤسسات الشعبية والنقابية وجميع القطاعات الاجتماعية في هذا السياق.

ان اعادة الحياة للاتحادات والنقابات وكافة الاطر الوطنية من خلال تجديدها وانتخاب قياداتها لابد وان يكون احد مرتكزات المقاومة السلمية واحد ضمانات مردودها الملموس.

رابعا: ان حركة فتح مطالبة اكثر من اي وقت مضى بتطوير حواراتها وعلاقاتها مع القوى والفعاليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ، كحلفاء طبيعيين لفتح في قيادتها للمشروع الوطني.

خامسا: ان فتح رعت وبادرت الى طرح شعار الشعب يريد انهاء الانقسام، ولقد جرت جهود كثيرة وكبيرة من اجل تحقيق هذا الشعار على ارض الواقع، ان حركة فتح يجب ان تصر على الاساس السياسي لانهاء الانقسام وجعل منظمة التحرير هي الاطار الجامع لكل التشكيلات الفلسطينية على مختلف اجتهاداتها وانتماءاتها الفكرية والسياسية والعقائدية، مما يستوجب التزام الجميع ببرامج منظمة التحرير

التي اوصلت القضية الفلسطينية الى اعلى المنابر الدولية ، وبلورت الشخصية السياسية للكيان الفلسطيني التمثيلي والكفاحي ، ان الاتفاق على هذا الاساس السياسي هو المدخل الحتمي لانهاء الانشقاق واستعادة وحدة الشعب والوطن.

سادسا: ان حركة فتح مؤسسة الديموقراطية الوطنية الحديثة في زمن الثورة وزمن تأسيس السلطة والدولة ، يجب ان تثبت نفسها كحارسة على هذه الديموقراطية وملتزمة بصناديق الاقتراع كاساس للاختيار الشعبي والمشاركة الشعبية في صنع الاطارات والسياسات وهذا يتطلب من حركتنا الرائدة مزيدا من الاستعداد والعمل كي تكرس دورها القيادي بالانتخاب الحر والمباشر، وكي تقنع الشعب الفلسطيني بان حركة فتح جديرة بالفوز لما تشكله من ضمانة حقيقية لسداد اتجاه المشروع الوطني والجدارة بتحقيق المطالب والاماني الوطنية المشروعة ، ان الحليف الاقوى والاهم والاضمن لحركة فتح هو الشعب الفلسطيني ، واذا كانت حركتنا قد تعرضت لاخفاقات في العديد من الجولات الانتخابية التشريعية والنقابية وغيرها فليكن ذلك استثناء يتعين تفادي مسبباته في اي انتخابات قادمة ، ان فتح مطالبة وطنيا ومهنيا بوضع الاليات الفعالة لكسب الانتخابات لان ذلك يعني انقاذ المشروع الوطني من الانحراف عن اتجاهه الاصيل لصالح اجندات نراها مخالفة.

- مرفق ملحق خاص بآليات مقترحة لمعالجة الانتخابات.

سابعا: تعيش فلسطين مع العالم العربي الذي هو مجالنا الحيوي الرئيسي مرحلة جرى اجماع على وصفها بالربيع العربي. وتوصيف حركة فتح لهذا الربيع كما نجتهد يجب ان يكون:-

على انه حركة شعبية مباركة قامت بها طلائع شعبية عربية من اجل التخلص من الاستبداد والجمود وانهاء تحييد الجماهير العربية عن المشاركة في صنع مصائرها والعطاء الفعال لقضاياها السياسية والتي ما يزال مركزها القضية الفلسطينية.

ان حركة الشعوب تؤكد ان البقاء اخيرا ودائما للاصلح، وان الفائز في نهاية الامر من يخاطب المستقبل، ولا يتقوقع في الماضي، ان الموقع البديهي لحركتنا ولشعبنا المناضل هو دعم الحراك الشعبي في كل مكان خصوصا وانه لا ينكر ان الثورة الفلسطينية والحجر الفلسطيني كان اساسيا في اطلاق هذا الحراك او الهامه، ان القضية الفلسطينية وان لم تكن هي العنوان المباشر لهذا الحراك وربما تدفع والى حين، بعض اثمان الانشغال البديهي من قبل العديد من الدول العربية، الا انها المستفيد الاول من تكريس الديموقراطية الحديثة في عالمنا العربي والمستفيد الاول من تصحيح مسار المشاركة الشعبية العربية الاقوى والافضل في صنع المصائر السياسية واهمها بالطبع قضية الصراع العربي الاسرائيلي.

ثامنا: وعلى الصعيد السياسي وتحديدا فيما يتصل بالحراك الفلسطيني العادل والضروري على صعيد الامم المتحدة فان الافادة من دروس المعركة الكبرى التي وقفت فيها اسرائيل وامريكا بصورة مباشرة ضد حقنا في الحصول على العضوية الكاملة في الامم المتحدة

واستطاعت بوسائل ضغط قوية ومؤثرة وغير شرعية وحتى غير اخلاقية اغلاق باب مجلس الامن امام طلبنا سواء بتجنيد دول 'ضد' والتهديد باستخدام الفيتو واستخدام النفوذ في الطعن في حيثيات الطلب بعد ذلك كله نوصي بما يلي:

أ- مواصلة العمل من اجل الحصول على عضوية فلسطين الكاملة من خلال مجلس الامن. والى ان يتحقق ذلك يقترح المجلس الاستشاري التوجه الى الجمعية العامة للامم المتحدة حيث لا فيتو ولا جدوى من الضغوط الامريكية والاسرائيلية، لانتزاع مكانة دولة غيرعضو بصفة مراقب لما يحمله ذلك من مزايا تستحق ان تدرس وان يستفاد منها.

ب- العمل على استئناف السعي لانضمام فلسطين الى اتفاقيات جينيف الاربعة المعتمدة من العام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها علما بان فلسطين تقدمت بهذا الطلب في حزيران من العام 1989

ج- استئناف العمل للانضمام الى منظمة الصحة العالمية علما بان طلبا من فلسطين قد قدم من العام 1989

د- ان الوقت قد حان لمتابعة انجاز عضوية فلسطين في المحافل الدولية جميعا والتفكير الجدي في الانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الاخرى، مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الديبلوماسية وهذا من شأنه تعزيز ثقة المجتمع الدولي بجدارة دولة فلسطين العتيدة.

تاسعا: وعلى صعيد المفاوضات فان المجلس الاستشاري يرى ان تتابع القيادة السياسية لمنظمة التحرير ما الزمت نفسها به تأكيدا للمصداقية مع الاصرار على نيل كافة الاستحقاقات العائدة للسلطة بموجب الاتفاقات الموقعة مع الحكومة الاسرائيلية وخريطة الطريق وهي استحقاقات لا تحتاج الى تفاوض. وبداهة ان يتواصل رفضنا المطلق للاستيطان بكافة اشكاله والعمل بشتى الوسائل المشروعة لانهاءه، مع التمسك بالموقف المتعلق بشرط عدم العودة الى المفاوضات دون وجود مرجعية واضحة، ووقف كافة النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وفيما يتصل بجهد اللجنة الرباعية الدولية، التي تتصدر العمل من اجل اعادة احياء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، فانه لمن المؤسف حقا ان تتردى الرباعية من فشل لآخر وان يظهر عجزها عن تحريك العملية السياسية في مسار منتج وفعال اولا بسبب التعنت الاسرائيلي والتغطية الامريكية لهذا التعنت ودعمه وتبنيه، وثانيا بسبب تركيبة اللجنة وغياب دول كبرى اساسية عن المشاركة في اعمالها ، مثل الصين على سبيل المثال.

ان المجلس الاستشاري يدعو القيادة الفلسطينية الى الاهتمام بهذا الامر وتأمين سبل فعالة لتطوير قدرات الرباعية لتكون تجسيدا لدعم دولي اوسع وافعل لعملية السلام في الشرق الاوسط.

عاشرا: يلعب الاعلام دورا بالغ التأثير في الشؤون السياسية والوطنية والاجتماعية وفي الوقت الذي يتنامى فيه دور الاعلام في التأثير على حياة الشعوب والمجتمعات وقضاياها يبدو

اعلام فتح متخلفا عن الركب ان لم يكن غير موجود

ان فتح مطالبة وعلى نحو فوري بانهاء حالة العجز والفراغ الاعلامي من خلال اعتماد وسائل الاعلام الحديثة والكوادر والكفاءات القادرة على عرض صورة فتح الاصلية والتزامها الوطني وخياراتها السياسية بما يستقطب الجماهير العريضة ويعيد فتح لمكانتها العريقة اللائقة بتاريخها وما يعلق عليها من امال وطنية كبرى .

حادي عشر: القدس..

هنالك شكوى تكاد تكون جماعية من ضعف اداء الحركة ومنظمة التحرير وكافة فصائل العمل الوطني في عاصمتنا القدس، وفي هذا الوقت بالذات حيث تتعاظم الهجمة الاسرائيلية لإلغاء فلسطينيتها وتراثها الثقافي والديني، وتزييف معالمها المتوارثة منذ عقود .. والحاقها تماما باسرائيل بما يحمله ذلك من افدح الاضرار والاخطار على المستقبل الوطني الفلسطيني برمته، في هذا الوقت فان حركتنا يجب ان تأخذ دور المنقذ والمبادر، وذلك من خلال وضع سياسة محكمة للحفاظ على المدينة المقدسة، وتأمين صمود الكثافة السكانية البشرية الفلسطينية في جميع الاماكن فيها، والسخاء في الانفاق على مقومات الصمود والبقاء، مع اهمية توحيد المرجعيات الوطنية والحركية في مرجعية واحدة بما يجنبنا خطر تبديد الجهد الوطني واضعاف محصلته المنشودة ، ويدعو المجلس الاستشاري الى التقيد بقرارات اللجنة التنفيذية بشأن وحدة المرجعيات الصادر بتاريخ 31-12-2011.

ثاني عشر: كثرت في الاونة الاخيرة التصريحات والتلميحات بخصوص حل السلطة الوطنية كخيار محتمل للخروج من المأزق السياسي .. ان المجلس الاستشاري يدعو كافة الاخوة الفتحاويين بمختلف مراتبهم عدم التصريح او التلميح لهذا الامر لما يحمله من اخطار حقيقية تؤثر سلبا على الصمود الشعبي ومصالح المواطنين واضعين في الاعتبار ان السلطة الوطنية في الاساس انجاز فتحاوي، قُدم للشعب الفلسطيني كخطوة استراتيجية اساسية نحو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثالث عشر. حركة فتح والحكومة.

تعرف الحكومة بانها حكومة الرئيس، وهي تستند الى جدار شرعية حركة فتح، فعلى الصعيد الاقتصادي تفكر الحكومة بتنفيذ سياسة ضريبية متصاعدة تؤدي حتما الى اشاعة تذمر في قطاع الاعمال والصناعة ذلك القطاع الهام الذي يوفر فرص عمل لا يمكن الاستغناء عنها، كذلك فان الاعلان عن النية في احالة الاف الموظفين للتقاعد المبكر للتخفيف عن الميزانية العامة من شأنه ان يطرح سؤالا قانونيا وسياسيا واجتماعيا ما اذا كان هنالك تفويضا للحكومة باتخاذ مثل هذا القرار الذي يمس حياة عدد كبير من الموظفين، كذلك اقدمت الحكومة على الموافقة على قرار وزاري اتخذته وزارة التربية والتعليم العالي بعدم المصادقة على شهادات خريجي الجامعات من الداخل والخارج للطلاب الحاصلين على معدل اقل من 65% في الثانوية العامة دون الاخذ بعين الاعتبار مصير الطلاب الدارسين في جامعات الخارج ودون ايجاد حلول بديلة حتى لبقية الطلاب.

ان حركة فتح مطالبة اليوم ومن خلال اطاراتها وكوادرها ومؤسساتها بالانتباه جيدا لذاتها وتوحيد صفوفها، وتفعيل تنظيمها واعادة الاعتبار لكوادرها ورموزها، والاهتمام بتأكيد حضورها القيادي، واعادة الاعتبار لعلاقاتها التفاعلية النشطة مع الجماهير وسائر القوى الاجتماعية والسياسية في الوطن والشتات، ان منافسي فتح وخصومها يعدون انفسهم لكسب مزيد من الارض السياسية التي تقف عليها فتح، واحراز مزيد من النفوذ والتأثير في الحياة الوطنية الفلسطينية الى حد التطلع الى اضعاف دور فتح تمهيدا لتهميشه او الغاءه ان امكن، الامر الذي لا يجوز معه الاعتماد على التاريخ وحده رغم كل اشراقه وقوته.

لابد من العمل الدؤوب والمنهجي المدروس والمنتج كي تعود فتح الى وضعها الطبيعي قائدة للمشروع الوطني حتى النصر والتحرير.

اخيرا ان التحديات القادمة الداخلية والخارجية تتطلب من فتح ايجاد الالية الفعالة لترتيب اوضاعها بما في ذلك الاعداد الجاد لمؤتمر استثنائي او كونفرنس ويفضل ان يكون ذلك قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية.

المصدر: أمد 2012/1/16م

نص المبادرة العربية لحل 'المسألة السورية'

امد/ لجأت جامعة الدول العربية إلى طرح مبادرة جديدة من أجل التوصل إلى حل للأزمة السورية.

وحمل قرار الجامعة رقم 7444 بشأن 'متابعة تطورات الوضع في سوريا: عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية' الصادر عقب اجتماع وزراء الخارجية المنعقد في القاهرة يوم 22 يناير/ كانون الثاني، دعوة إلى بدء 'حوار سياسي جاد' يجمع الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية في أجل لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ القرار، وذلك بغية التوصل إلى تحقيق العناصر التالية:

– تشكيل حكومة وحدة وطنية في أجل لا يتجاوز شهرين، وذلك بمشاركة من السلطة والمعارضة، على أن يتولى رئاستها شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.

– تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

– إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها أن هدفها هو إقامة نظام سياسي

ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم، ويتم تداول السلطة فيه بشكلٍ سلمي.

– قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

– إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون، والبت فيها وإنصاف الضحايا.

– قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية، وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.

ومن جانب آخر كلف الاجتماع الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

كما طلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقًا لقرارات مجلس الجامعة، وهو الطلب الذي أبدت الجزائر تحفظها عليه.

من جانب آخر قرر الاجتماع رفع المبلغ المخصص لتمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية من مليون إلى خمسة ملايين دولار أميركي قابلة للزيادة وفقًا لظروف ومتطلبات عمل بعثة المراقبين.

المصدر: أمد 2012/1/23م

نص مشروع قرار مجلس الأمن بشأن سوريا

نعرض أدناه نص مشروع القرار المقترح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن سوريا، كما تم توزيعه على الدبلوماسيين بعد ظهر أول من أمس الثلاثاء، حسب النسخة التي حصلت عليها صحيفة «نيويورك تايمز».

ولا يعد هذا النص نهائيا، حيث لا يزال هناك مفاوضات حول الأجزاء الموضوعة بين معقوفتين. كما أن النسخة البديلة لأحد الأجزاء الموضحة في البند السابع والسابع مكرر؛ حيث يشير مجلس الأمن إلى بيانه الرئاسي في الثالث من أغسطس (آب) 2011، ويشير إلى قرار الجمعية العامة /176/66 الصادر في التاسع عشر من ديسمبر (كانون الأول)، فضلا عن قرارات مجلس حقوق الإنسان.

ويشير إلى طلب جامعة الدول العربية في قرارها الصادر في 22 يناير (كانون الثاني) 2012، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع في سوريا، وقلقه العميق إزاء وفاة الآلاف ويدعو إلى وقف فوري لكافة أعمال العنف، ويرحب بخطة عمل جامعة الدول العربية في الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 [وقراراتها اللاحقة، بما في ذلك قرارها الصادر في 22 يناير (كانون الثاني) 2012]، ويدعم التطبيق الكامل للخطة بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ويشير إلى إرسال جامعة الدول العربية لبعثة مراقبين ويشيد بجهودها ويأسف لأن بعثة المراقبين لم تكن في وضع – بسبب تصاعد وتيرة العنف – يسمح لها بمراقبة التنفيذ الكامل لخطة عمل جامعة الدول العربية الصادرة في الثاني من نوفمبر 2011، ويشير إلى القرار اللاحق لجامعة الدول العربية بتعليق عمل البعثة، ويؤكد على أهمية ضمان عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في أمان وكرامة، [ويعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار نقل الأسلحة إلى سوريا وهو ما من شأنه أن يؤجج العنف، ويدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تدفق هذه الأسلحة]. ويدرك أن الاستقرار في سوريا هو مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة، ويؤكد مجددا على التزامه القوي بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سوريا، ويشدد على ضرورة حل الأزمة الراهنة في سوريا بشكل سلمي، [ويشدد على أنه لا يوجد في هذا القرار ما يجبر الدول على اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة]. ويرحب بإشراك الأمين العام وجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة هذا الوضع، [ويتصرف بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة].

ولذا فإنه:

1 – يدين استمرار الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من قبل السلطات السورية، مثل استخدام القوة ضد المدنيين وعمليات الإعدام بشكل تعسفي والقتل واضطهاد المتظاهرين والعاملين بوسائل الإعلام وعمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتدخل لمنع الوصول إلى العلاج والتعذيب والعنف الجنسي وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال.

2 – يطالب الحكومة السورية بأن تضع حدا، وبشكل فوري، لكافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات، وأن تقوم بحماية سكانها، وأن تمتثل بشكل كامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي المطبق وتنفذ بشكل كامل قرارات مجلس حقوق الإنسان S-16/1, S-17/1, S-18/1 وقرار الجمعية العامة A/RES/66/176.

3 – يدين كافة أعمال العنف، بغض النظر عن المكان الذي تأتي منه، ويطالب في هذا الصدد جميع الأطراف في سوريا، بما في ذلك الجماعات المسلحة، أن تتوقف بشكل فوري عن جميع أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة، وفقا لمبادرة جامعة الدول العربية.

4 – يذكر بأنه تجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف.

5 – يطالب الحكومة السورية، وفقا لخطة عمل جامعة الدول العربية الصادرة في الثاني من نوفمبر 2011 وقرارها الصادر في 22 يناير أن تقوم بما يلي، من دون تأخير:

أ) وقف جميع أعمال العنف وحماية السكان.

ب) إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي بسبب الأحداث الأخيرة.

ج) سحب جميع القوات العسكرية والقوات المسلحة السورية من المدن والبلدات، وإعادتها إلى ثكناتها الأصلية.

د) ضمان حرية التظاهر السلمي.

هـ) السماح لجميع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية بالتحرك بشكل كامل، ودون عوائق، في جميع أنحاء سوريا لمعرفة حقيقة الوضع على الأرض ورصد الحوادث التي تجري هناك.

و) السماح لبعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية بأن تتحرك بشكل كامل ودون أية عوائق.

6 – يطالب بعملية سياسية شاملة بقيادة سورية تجري في بيئة خالية من العنف والخوف والترهيب والتطرف وتهدف إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري ومعالجة شواغله بشكل فعال.

7 – [يدعم بشكل كامل، في هذا الصدد، مبادرة جامعة الدول العربية الواردة في القرار الصادر في الثاني والعشرين من يناير بغية تسهيل عملية انتقال سياسي تؤدي إلى نظام سياسي ديمقراطي وتعددي يكون فيه المواطنون متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، بما في ذلك من خلال البدء في حوار سياسي جاد بين الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية ووفقا للجدول الزمني المحدد من قبل جامعة الدول العربية، بهدف:

أ) تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ب) تفويض الرئيس السوري لنائبه بكافة صلاحياته لكي يتعاون بشكل كامل مع حكومة الوحدة الوطنية حتى تتمكن من أداء واجباتها خلال الفترة الانتقالية.

ج) إجراء انتخابات حرة وشفافة تحت إشراف عربي ودولي.

7 (مكرر) – يشجع جامعة الدول العربية على مواصلة جهودها بالتعاون مع جميع الأطراف السورية الفاعلة.

8 – يدعو السلطات السورية، في حال استئناف بعثة المراقبين العرب لعملها، أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية، وفقا لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر 2011، بما في ذلك من خلال مساعدة البعثة على الوصول لأي مكان دون أية عوائق ومنحها حرية التحرك وتسهيل دخول المعدات التقنية اللازمة لعمل البعثة وضمان حق البعثة

في إجراء المقابلات مع أي شخص، سواء بشكل علني أو بصورة فردية، وضمان عدم معاقبة أو مضايقة أو الانتقام من أي شخص يتعاون مع البعثة.

9 – يؤكد على ضرورة قيام الجميع بتقديم كل أشكال المساعدة اللازمة للبعثة، وفقا لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر 2011 وقرارها الصادر في الثاني والعشرين من يناير 2012.

10 – يطلب من السلطات السورية أن تتعاون تعاونا كاملا مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومع لجنة التحقيق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها حرية التحرك دون أي عائق داخل البلاد.

11 – يدعو السلطات السورية للسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول بشكل آمن ودون أية عوائق من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

12 – يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوفير الدعم لجامعة الدول العربية، بما فيها بعثة المراقبة التابعة لها، وتشجيع التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية.

13 – [يود الإحاطة علما بالتدابير التي فرضتها جامعة الدول العربية على السلطات السورية في 27 نوفمبر 2011، ويشجع كافة الدول على اتخاذ خطوات مماثلة، وأن تتعاون بشكل كامل مع جامعة الدول العربية في تنفيذ التدابير التي فرضتها].

14 – يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بالتشاور مع جامعة الدول العربية، في غضون [15] يوما من اعتماده [وأن يقدم تقريرا كل 30 يوما بعد ذلك].

15 – [يقرر مراجعة تنفيذ سوريا لهذا القرار في غضون 15 يوما، ويتخذ مزيدا من التدابير، في حال لم تمتثل سوريا، بالتشاور مع جامعة الدول العربية].

16 – يقرر أن تبقي المسألة قيد النظر.

المصدر: أمد 2012/2/2م

النص الكامل لخطاب الرئيس محمود عباس في مؤتمر الدوحة حول القدس

امد/ النص الكامل لخطاب الرئيس محمود عباس في مؤتمر الدوحة حول القدس

بسم الله الرحمن الرحيم 'سُبْحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى الذي باركنا حولَه لنُرِيَهُ من آياتنا إنه هو السميعُ البصير'. صدق الله العظيم صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

دولة رئيس وزراء المملكة المغربية السيد عبد الإله ابن كيران معالي الامين العام لجامعة الدول العربية السيد نبيل العربي أودُ في البداية أن أتقدمَ بفائق الشكرِ والتقديرِ لأخي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على استضافة قطر لهذا المؤتمر الهام في الدوحة،

التي وقعنا في رحابها قبل فترة قصيرة إعلاناً يُسَرِّعُ خطواتِ تنفيذِ اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية، الذي سبق أن وقعناه في القاهرة وينهي النقاط العالقة، كما أشكر أخي معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وأمانتها العامة وطاقمها، وجميع من أسهم في التحضير لعقد هذا المؤتمر. السيدات والسادة، ينعقد المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس وحمايتها اليوم في ظل مرحلة دقيقة جداً واستثنائية، تتعلق بعاصمة فلسطين وقلبها النابض، وما تواجهه من تحدياتٍ وأخطار من غير المسموح بعد الآن تجاهلها وعدم التصدي لها. إن تقديم إجاباتٍ شافيةً على التحديات الماثلة أمامنا هي مسؤولية كبيرة، تفرض على كل الحريصين على القدس اعتماد السياسات، وتوفير الإمكانات لضمان النجاح في الحفاظ على طابعها العربي الإسلامي والمسيحي، فهي مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهي أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، وهي مدينة المسجد الأقصى المبارك، ومسجد قبة الصخرة المشرفة ،ومدينةُ كنيسةِ القيامة ودربِ الآلام، والمدينةُ التي يجب أن تكون رمزاً للسلام. وفي هذا الإطار لا بد لنا من التركيز على قراءة ما هو عام ورئيس في ما تتعرض له القدسُ من مخططاتٍ إسرائيليةٍ، حيث يُمَكِّنُنَا ذلك من استخلاص استنتاجات محددة تُثْبِتُ ارتقاءَ أدائنا إلى مستوى هذه التحديات. إن متابعة وقائع ما شهدته وتشهده القدس خلال السنوات القليلة الماضية واليوم من ممارسات الاحتلال، تقود إلى استنتاج واحد، هو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تُسَرِّعُ وبشكل غير مسبوق، وباستخدام أبشع وأخطر الوسائل، تنفيذ خطط ما تعتبرهُ المعركةَ الأخيرةَ في حربها الهادفةِ لمحو وإزالة الطابع العربي الإسلامي والمسيحي للقدس الشرقية، سعياً لتهويدها وتكريسها عاصمة لدولة الاحتلال، خلافاً لقرارات مجلس الأمن والتي يفوق عددها 15 قراراً تدعو إسرائيل إلى التراجع عن إجراءاتها وتعتبرها باطلة. السيدات والسادة إن محاولات سلطة الاحتلال تحقيق هدفها النهائي من هذه الخطط في القدس تتم على ثلاثة محاور مُتلازمة ومُتداخلة ومُتزامنة: المحور الأول: تعمل سلطة الاحتلال من خلاله

على تغيير معالم وبنية المشهد المقدسي بأدق تفاصيله، معتقدين أنهم بذلك يستطيعون أن يمسحوا من ذاكرة العالم ووعيه ما يستحضره ذِكرُ اسم القدس على الفور من صورةِ القبة الذهبية المتلألئة لمسجد قبة الصخرة المشرفة، وعمق ورسوخ الصورةِ البصريةِ الباهرة لِتَجَاوُرِ وتآخي مآذن المساجد وقباب الكنائس، في ظلالِ أسوار المدينة الشاهدة على تاريخٍ وذكرياتٍ ووقائعَ، ومتوهمين أنهم قادرون على استبدالها، وإحلالِ مشهدٍ مُغايرٍ يخدم أوهامَ الخُرافاتِ وغَطرسةَ القوة، وأنهم بِحُكْم القوة الغاشمة تلك قادرون على ابتداع تاريخ وتثبيت مزاعم، وإلغاء حقائق دينية وتاريخية. وفي هذا السياق تشهد القدس تسارعاً غيرَ مسبوقٍ في الهجمة الاستيطانية، حيث يجري العملُ ليلَ نهار، لاختلاق تفاصيل مصطنعة في المشهد المقدسي، تتناقض وخصائصَه المعمارية وجذورَه الحضارية والثقافية العربية المؤسِسة لهوية مدينة الأقصى وكنيسة القيامة.

فمنذ أن أقدمت سلطات الاحتلال على إزالة حي المغاربة بعد حرب عام 1967 داخل البلدة القديمة في القدس، لا تزال تواصل هدم البيوت التي تحمل رمزية تاريخية مثل كرم المفتي وغيرها، وتبني المستوطنات في أكثر من موقع على أراضٍ تمت مصادرتها من مواطني المدينة المقدسة. وبالرغم من الإمكانات الهائلة التي وضعتها سلطات الاحتلال تحت تصرف المتطرفين ليقوموا بالحفريات المتواصلة التي تُهدد بتقويض المسجد الأقصى، بهدف استخراج شواهد تدعم الرواية الإسرائيلية اليهودية، فإنها فشلت فشلاً ذريعاً، لكن ذلك لم يمنعها من مسابقة الزمن بتنفيذ كل ما شأنه إضفاء الطابع اليهودي على المدينة، من بناء كُنُس لحجب مشهد الأقصى، وإعدادِ مُجَسّماتٍ لما يسمونه الهيكل بهدف بنائه على أنقاض الأقصى، إلى إقامة ما يسمى بالحدائق التوراتية على حساب أراضي وبيوت المقدسيين. وفي نفس السياق تتم إحاطةُ القدس بجدار الفصل العنصري، وبطوق من المستوطنات لِعزلِ المدينة عن محيطها في الضفة الغربية، ومَنْع التواصل ما بين شمال الضفة وجنوبها.

المحور الثاني: استكمال خطة التطهير العرقي. لقد بدأ الاحتلال منذ يومه الأول عام 1967 في تنفيذ مخططٍ هدفهُ دفعُ المواطنين الفلسطينيين إلى مغادرة مدينتهم، من خلال إرهاق المقدسيين بترسانة من الضرائب المتعددة والباهظة، المرتبطة بإجراءات عقابية، لإجبار التجار وأصحاب الأعمال ومجمل المواطنين على إقفال مصالحهم ومغادرة المدينة، واتبعت سلطات الاحتلال سياسة رَفضِ مَنحِ رُخص لبناء البيوت، والقيام بهدمِ البيوت التي ترى أنها بُنيت دون موافقتها، ووصلت هذه المخططات ذروتها بإتباع سياسة مصادرةِ هويات المقدسيين وحرمانهم من الإقامة في مسقط رأسهم، بل إن الأمور أخذت منحىً تصعيدياً خطيراً خلال الشهور الماضية، عندما أقدمت السلطات الإسرائيلية على اعتقال نوابٍ مقدسيين، وإصدار وتنفيذ أوامرَ بإبعادهم عن مدينتهم وعائلاتهم، ومقابل ذلك يدفع الاحتلال بالمستوطنين للاستيلاء على البيوت العربية وإجبار سكانها على مغادرتها. إن ما تنفذه سلطات الاحتلال هو تطهير عرقي، بكل ما يعنيه ذلك، ضد المواطنين الفلسطينيين، لجعلهم في أحسن الحالات أقلية في مدينتهم، لهم صفةُ المقيم فقط،

مقابل تعزيز الوجود اليهودي ببناء المزيد من المستوطنات. المحور الثالث: تعمل سلطات الاحتلال من خلاله على إفقار المدينة المقدسة وتدمير بنيتها التحتية وضرب مواردها الاقتصادية، وهي التي كانت على الدوام وفي كل العصور عنواناً للازدِهار ومركزاً رئيساً للنشاط الاقتصادي والسياحي والطبي والتعليمي، وحاضنةً للنشاط الثقافي والفكري والفني في فلسطين، ولتحقيق ذلك أقفلت سلطات الاحتلال مقارَ العديد من المؤسسات الفلسطينية، كبيت الشرق ومقار النقابات المهنية والعمالية والغرفة التجارية، التي تأسست في ثلاثينات القرن الماضي، أي قبل نكبة 48 وقيام إسرائيل، كما ترفض منح التراخيص لبناء المستشفيات والجامعات والمدارس والفنادق والبيوت والمراكز التجارية، وسَنّتْ قوانين واتخذت إجراءات للسيطرة على حركة السياح الأجانب لإبعادهم عن فنادق المدينة التي يمتلكها الفلسطينيون. وكان الإجراءُ الأخطر إضافةً إلى تطويق القدس بسلسلة مستوطنات لفصلها عن بقية أجزاء الضفة الغربية، هو نَصْبُ سلطات الاحتلال للحواجز الدائمة منذ التسعينات، والتي بموجبها أصبح المواطنون الفلسطينيون ممنوعين من دخول القدس سواء كان ذلك للصلاة أو للعمل أو للعلاج أو للدراسة أو للتسوق أو لزيارة أقاربهم وعائلاتهم إلا بتصاريح يكون الحصول عليها شبه مستحيل. نعم إن أبناء شعبنا من غزة والضفة الغربية ممنوعون من زيارة المسجد الأقصى وكنيسة القيامة لأداء الصلاة والشعائر الدينية، فأين هي حرية العبادة، التي هي حق أساسٌ لكل إنسان طبقاً لكل المعاهدات الدولية؟ لقد ولد و كَبُرَ في فلسطين، أيتها السيدات والسادة، جيلٌ ليس بإمكانه التوجه لزيارة مدينته المقدسة، التي تبعد عن مدينته أو قريته أو مخيمه مسافة يمكن قطعها في بضع دقائق أو في نصف ساعة من أبعد الأماكن. لقد أدى هذا الإجراءُ إلى ما يمكن أن نُشَبِّهُهُ بتوقف تدفق الدم من الشرايين إلى القلب، فالقدس على مدى تاريخها كانت تستقبل يومياً عشراتِ الآلاف من أبناء المدن الفلسطينية الأخرى الذين كانوا يتدفقون إلى أماكنها المقدسة وأسواقها ومدارسها ومستشفياتها ومشاغلها وورشها. إن الاحتلال يهدف إلى حرمان القدس من أداء دورها التاريخي والديني، ويريد أن يلغي تَمَيُّزَها كمركزٍ حضاري طليعي وعالمي، لم يتوقف يوماً عن الإسهام في الحضارة الإنسانية وإغنائها، ساعياً لتحويلها إلى أحياء قديمة متداعية، ومساجد وكنائس مهجورة، وأسواق وشوارع خالية، يريد أن يعيد جوهرة فلسطين وزهرة مدائنها قروناً إلى الوراء. السيدات والسادة، هذه هي شواهد الواقع في مدينة الأنبياء، وهذه هي التحديات المطروحة على الأمتين العربية والإسلامية والمسيحيين في جميع أنحاء العالم، وإذا اتفقنا على تحديد أهداف مخططات الاحتلال، يصبح من اليسير أن نحدد سبل المواجهة. إن أحد أهم استنتاجاتنا، الذي يرقى إلى مستوى التحدي، هو بالتشديد على أن المطلوب هو دعم صُمودِ وثباتِ المقدسيين حُماةِ المدينة المقدسة، الذين رغم الصورة المظلمة التي تُولِّدُها ضخامةُ ووحشية الهجمة الاحتلالية فإنهم يَبْقون شُعاعاً للأمل وضمانةً للنجاح والصمود، لأنهم أبناء القدس القابضون على الجمر في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، وهم أهل ارض المحشر والمنشر ومهما كانت المحاولاتُ والمخططاتُ،

ستبقى القدسُ عربية القلبِ والوجدانِ والروحِ واللسان، وسيبقى المقدسيون ومعهم أبناءُ شعبهم جميعاً يتحدون الظروفَ المستحيلة، يعيشون في مدينتهم، يَعْمُرون ويَحْمُون الأقصى ومساجدَ وكنائسَ المدينة، فعندما لَوّحَتْ إسرائيلُ بمصادرة هويات المقدسيين غير المقيمين في المدينة سارع الآلافُ للعودة إليها، وسكنت بعض الأسر بأعداد كبيرة في غرف صغيرة لإفشال مخطط الاحتلال. أيضا، أُشير هنا إلى أن هناك عديدَ الدراسات والمشاريع التفصيلية في مختلف القطاعات، والتي وُضِعَت خلال العقود الماضية حول ما يتعين عمله لإنقاذ القدس، وأن هناك آلياتٍ فلسطينيةً معتمدة وكوادرَ مهنية شهدت على قدراتها وكفاءاتها وشفافية عملها كل المؤسسات المالية الدولية، قادرةٌ على تنفيذ أية مشاريع تطرح، وأُذَكّر أيضاً بأن هناك قراراتٍ اتخذت في القمم العربية، وآخرُها قمة سرت الثانية حول دعم القدس والتي لم تجد طريقها للتنفيذ. ولقد اتفقنا مع منظمة التعاون الإسلامي مؤخراً، التي تبنت الخطة التي أعددناها للقدس بأن نعمل سوياً حتى تقوم كل الدول العربية والإسلامية القادرة بتبني قطاعاً من قطاعات تعزيز صمود شعبنا في القدس كالصحة والتعليم والسكن والبنى التحتية والثقافة والأماكن الدينية والتجارة والاقتصاد وغيرها، وبالأمس أثناء لقائي مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور إكمال الدين إحسان أوغلو قمنا بالاتفاق على الخطة واليات تنفيذها، وسوف يقوم الدكتور أغلو شخصيا بمتابعة تنفيذ هذه الخطة التي نأمل أن تكون بمثابة أفعال لتعزيز صمود أبناء شعبنا في القدس الشريف، وبهذه المناسبة اشكر البنك الإسلامي على ما يقدمه من مشاريع لدعم صمود أهلنا في المدينة. وبهذه المناسبة أود أن أُعبر عن تقديرنا الكبير لـ ' وثيقة القدس' التي أعلن عنها فضيلة شيخ الأزهر قبل أيام في اختتام المؤتمر الخاص بالقدس الذي عقد في القاهرة لما تضمنته من رؤية واضحة وما اقترحته من خطط وفعاليات. وأشير في هذا السياق إلى تقرير قناصل الاتحاد الأوروبي حول القدس. السيدات والسادة إن أساس أي عمل نقوم به يستند إلى إدراك وتثبيت مركزية القدس بالنسبة للقضية الفلسطينية، وانطلاقاً من ذلك يأتي تمسكنا بموقفنا المبدئي، بعدم استئناف المفاوضات طالما لم تنفذ سلطات الاحتلال التزاماتها بوقف الاستيطان وبخاصة في القدس. وهنا تقتضي الضرورة منا العمل على عدة محاور منها: المحور الأول: إن قضية القدس يجب أن تصبح العُنوانَ المركزي والأساس والجوهري في علاقات الدول العربية والإسلامية السياسية والاقتصادية مع دول العالم، ويتوجب علينا جميعا بلورة خطة عمل موحدة مع الكنائس المسيحية المختلفة المعنية بالحفاظ على الكنائس كأماكن للعبادة وليس أماكن للسياحة، بخاصة أن هناك عشرات الآلاف من المؤمنين المسيحيين يقومون بالحج سنويا إلى الأرض المقدسة. وعليه ومن هذا المنبر نؤكد أن ما يسمى بقانون ضم القدس الذي سنته إسرائيل في السابع والعشرين من حزيران عام 67 هو باطل، باطل، باطل! إن القدس الشرقية هي العاصمة الأبدية لفلسطين. المحور الثاني: السعي لتعزيز البنية التحتية للمجتمع المقدسي عبر تبني المشاريع المخصصة لدعم المؤسسات وغيرها من المشاريع في المدينة المقدسة، ويمكننا هنا توسيع مجال المشاركة لتشمل المؤسسات الأهلية إلى جانب

الحكومات العربية والإسلامية، فهناك مجالات واسعة لبناء علاقات توأمة وشراكة بين مؤسسات متماثلة في مختلف القطاعات التربوية والتعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهناك مجالات واسعة لإحداث فارق نوعي عبر سلسلة مشاريع صغيرة تُشرِك أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب المسلمين والمسيحيين في الجهد المطلوب، ويبرز هنا الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه رجال الأعمال والقطاع الخاص من الدول العربية.

المحور الثالث: يرتبط بإبداع حالة تواصل دائم مع أبناء القدس لكسر الحصار المفروض عليها وعليهم، وأشير هنا إلى دورٍ طليعي يقوم به إخوتنا في مناطق 48 يقومون وبشكل متواصل بتنظيم زيارات تضم الآلاف منهم، حيث يتدفقون نحو المدينة المقدسة المحاصرة بالمستوطنات وجدار العزل العنصري وحواجز الاحتلال، فَتَعمُرُ مساجدُها بهم وتنتعش أسواقها، ويشعر أبناؤها الصامدون أنهم ليسوا وحدهم . ومن هنا تبرز ضرورة أن نشجع كل من يستطيع وبخاصة إخوتنا من الدول العربية والإسلامية إضافة إلى إخوتنا العرب والمسلمين والمسيحيين في أوروبا وأميركا على التوجه لزيارة القدس. إن هذا التحرك سيكون له تداعياته السياسية والمعنوية والاقتصادية والإنسانية، فالقدس تخصنا وتمسنا جميعاً ولن يستطيع أحد منعنا من الوصول إليها. إن تدفق الحشود إليها وازدحام شوارعها والأماكن المقدسة فيها، سيعزز صمود مواطنيها، ويسهم في حماية وترسيخ هوية وتاريخ وتراث المدينة المُستَهدَفَيْن بالاستئصال، وسيُذَكِّر المحتلين أن قضية القدس هي قضية كل عربي وكل مسلم وكل مسيحي. وأؤكد هنا على أن زيارة السجين هي نصرة له ولا تعني بأي حال من الأحوال تطبيعاً مع السجان.

وعلينا أن نتذكر دائما حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: 'لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجدِ الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا'. ولم يكن المسجد الأقصى حينها تحت حكم المسلمين، بل كان تحت حكم الرومان، والحديث عام في كل الظروف والأحوال والأوقات. وعندما سئل عليه الصلاة والسلام عن المسجد الأقصى أمر بزيارته والصلاة فيه، وقال فمن لم يستطع زيارته: 'فليهدي إليه زيتا يُسرج في قناديله' وهو الدعم المادي لتعزيز صمود القدس وأهلها. لقد أُسرِيَ بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس ليلة الإسراء والمعراج وصلى بالأنبياء في المسجد الأقصى، ولم يكن الأقصى يومها تحت حكم المسلمين بل تحت حكم الرومان. وقبل ذلك مكث عليه الصلاة والسلام أعواما طويلة في مكة المكرمة يصلي بالكعبة وفيها عشرات الأصنام، ولم يكن ذلك اعترافا منه بشرعية الأصنام، بل تأكيد لحقه المشروع في المسجد الحرام. وعندما أراد أن يزور المسجد الحرام بعد الهجرة اضطر إلى الحصول على موافقة مشركي قريش الذين كانوا يسيطرون على مكة المكرمة، ولا يجرؤ أحد أن يَدَّعي أنه عليه الصلاة والسلام قد طَبَّع علاقاته معهم، فزيارة السجين ليست كما قلنا تطبيعا مع السجان. ثم هل حَرَّم أحدٌ من فقهاء المسلمين زيارة القدس والأقصى عندما كانا تحت حكم الصليبيين؟ وهل تَوَقَّفَ المسلمون عن زيارة القدس إبان الانتداب البريطاني والمندوب السامي يسكن القدس على قمة جبل المكبر المطل

على المسجد الأقصى، ويشرف على المدينة المقدسة ويديرها؟ ومرة أخرى نعود لنؤكد لكم: إن زيارة السجين لا تعني تطبيعاً مع السجان. حضرة صاحب السمو السيد الأمين العام السيدات والسادة إن رسالة أهلنا في القدس إليكم تتلخص بالتالي:

نحن أهل الأرض المقدسة، أهل الرباط، نُدرك حجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا، ويُشرفنا حفظ الأمانة التي أودِعنا إياها. ولنا الفخر أننا نقف في قلب المعركة وعلى خط الدفاع الأول عن القدس. فالقدس هي عنوان هويتنا، وهي البداية والنهاية، وهي مفتاح السلام، هي واسطة عقد مدننا، والقلب النابض لوطننا، ودُرة تاجنا الفلسطيني والعربي والإسلامي والمسيحي، عاصمة وطننا التاريخية الأبدية، دولة فلسطين المستقلة. عهدنا ثابت كما هو دائماً لله العلي القدير، ثم لأشقائنا العرب والمسلمين والمسيحيين، ونُؤكد لكم أننا صامدون هنا، راسخون هنا، كنا هنا، وسنبقى هنا نحمي قُدسُنا، وحتماً سيأتي يوم حريتنا واستقلالنا. 'كتب الله لأَغلبنّ أنا ورُسُلي إن الله قوىّ عزيز' صدق الله العظيم والسلام عليكم.

المصدر: أمد 2012/2/26م

نص 'البيان الرئاسي' لمجلس الأمن حول سوريا

– يعيد مجلس الأمن التذكير ببيانه الرئاسي الصادر في 3 أغسطس (آب) 2011 وبيانه الإعلامي في 1 مارس (آذار) 2012.

يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدهور الأوضاع في سوريا، مما أدى إلى أزمة خطيرة لحقوق الإنسان والوضع الإنساني المؤسف.

يعرب مجلس الأمن عن الأسف العميق إزاء وفاة الآلاف من الناس في سوريا.

يؤكد مجلس الأمن التزامه القوي مجددا بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية والالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن يرحب بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي أنان في أعقاب قرار الجمعية العامة رقم «RES/A/253/66» في السادس عشر من فبراير (شباط) 2012 والقرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية.

إن مجلس الأمن يعرب عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث لوضع حد فوري لجميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتأمين وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل عملية انتقال سياسي إلى الديمقراطية تقوده سوريا إلى نظام ديمقراطي تعددي يكون فيه جميع المواطنين متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، ويشمل ذلك بدء حوار سياسي شامل بين الحكومة السورية

ومجموعة كاملة من المعارضة السورية. وتأكيدا لهذا الهدف يؤيد مجلس الأمن تأييدا كاملا المقترحات الستة المقدمة إلى السلطات السورية كما حددها المبعوث كوفي أنان إلى مجلس الأمن يوم 16 مارس 2012 وهي:

1 – الالتزام بالعمل مع المبعوث (أنان) في عملية سياسية شاملة تقودها سوريا للاستجابة للتطلعات المشروعة ومخاوف الشعب السوري، وتحقيقا لهذا الهدف تلتزم الحكومة السورية بتعيين «محاور» لديه سلطة عندما تتم الدعوة لذلك من قبل المبعوث.

2 – الالتزام بوقف القتال وتحقيق ذلك على وجه السرعة تحت إشراف الأمم المتحدة لوقف أعمال العنف المسلح بكل أشكاله من قبل جميع الأطراف لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد. وتحقيقا لهذه الغاية يتعين على الحكومة السورية توقيف تحركات القوات ووضع حد لاستخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكنية والبدء في الانسحاب العسكري من داخل وحول المناطق السكنية. وأثناء تنفيذ هذه الإجراءات يتعين على الحكومة السورية العمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستدام للعنف المسلح في جميع أشكاله من قبل جميع الأطراف، ووضع آلية فعالة لمراقبة الأمم المتحدة. وسيسعى المبعوث للحصول على التزامات مماثلة من المعارضة، وجميع العناصر ذات الصلة، لوقف القتال والعمل معه من أجل التوصل إلى وقف مستدام للعنف المسلح في جميع أشكاله، من جميع الأطراف، ووضع آلية فعالة لمراقبة الأمم المتحدة.

3 – ضمان توفير الوقت المناسب لوصول المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المتضررة من القتال. وتحقيقا لهذا الهدف يتم اتخاذ خطوات فورية لقبول وتنفيذ هدنة لمدة ساعتين يوميا، وتنسيق الوقت المحدد وطرق تنفيذ الهدنة من خلال آلية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي.

4 – تكثيف أعداد ووتيرة الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين بصورة تعسفية، بما في ذلك الفئات الضعيفة من الأشخاص والمشاركين في أنشطة سياسية سلمية، والتزويد من دون تأخير من خلال القنوات المناسبة بلائحة لجميع الأماكن التي يحتجز فيها هؤلاء الأشخاص، والبدء على الفور في تنظيم الوصول لهذه المواقع من خلال القنوات المناسبة والاستجابة الفورية لجميع الطلبات المكتوبة للوصول إلى هذه الأماكن أو المعلومات عنها والإفراج عن هؤلاء الأشخاص.

5 – ضمان حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحافيين، وضمان عدم ممارسة سياسة تمييزية في منح التأشيرات لهم.

6 – احترام حرية التجمع والتظاهر السلمي المكفولة قانونا.

إن مجلس الأمن يدعو الحكومة السورية والمعارضة إلى العمل بحسن نية مع المبعوث من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السورية، وإلى التنفيذ الكامل والفوري للمبادرة المكونة من ست نقاط.

ويطلب مجلس الأمن من المبعوث (أنان) إمداد المجلس بانتظام وفي التوقيت المناسب بتقارير عن التقدم المحرز في مهمته. وعلى ضوء هذه التقارير سوف ينظر مجلس الأمن في اتخاذ المزيد من الخطوات وفقا لما تقتضيه الحاجة.

المصدر: أمد 2012/3/22م

النص الكامل لوثيقة الاخوان المسلمين في سوريا ورؤيتهم القادمة

عهد وميثاق جماعة 'الإخوان المسلمين' في سوريا

بسم الله الرحمن الرحيم

من أجل وطن حر، وحياة حرة كريمة لكل مواطن.. وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ سوريا، حيث يولد الفَجر من رحم المعاناة والألم، على يد أبناء سوريا الأبطال، رجالا ونساء، شبابا وأطفالا وشيوخا، في ثورة وطنية عامة، يشارك فيها شعبنا بكل مكوناته، من أجل السوريين جميعا.. فإننا في جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، منطلقين من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، القائمة على الحرية والعدل والتسامح والانفتاح.. نتقدم بهذا العهد والميثاق، إلى أبناء شعبنا جميعا، ملتزمين به نصا وروحا، عهدا يصون الحقوق، وميثاقا يبدد المخاوف، ويبعث على الطمأنينة والثقة والرضا.

يمثل هذا العهد والميثاق رؤية وطنية، وقواسم مشتركة، تتبناها جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وتتقدم بها أساسا لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة، بين مكونات المجتمع السوري، بكل أطيافه الدينية والمذهبية والعرقية، وتياراته الفكرية والسياسية.

يلتزم الإخوان المسلمون بالعمل على أن تكون سوريا المستقبل:

1 – دولة مدنية حديثة، تقوم على دستور مدني، منبثق عن إرادة أبناء الشعب السوري، قائم على توافقية وطنية، تضعه جمعية تأسيسية منتخَبة انتخابا حرا نزيها، يحمي الحقوقَ الأساسية للأفراد والجماعات، من أي تعسف أو تجاوز، ويضمن التمثيلَ العادل لكل مكونات المجتمع.

2 – دولة ديمقراطية تعددية تداولية، وفق أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث، ذات نظام حكم جمهوري نيابي، يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه، عبر صناديق الاقتراع، في انتخابات حرة نزيهة شفافة.

3 – دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعا، على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، تقوم على مبدأ

المواطنة التي هي مناط الحقوق والواجبات، يحق لأي مواطن فيها الوصول إلى أعلى المناصب، استنادا إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة. كما يتساوى فيها الرجال والنساء، في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة.

4 – دولة تلتزم بحقوق الإنسان، كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية؛ من الكرامة والمساواة، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الاعتقاد والعبادة، وحرية الإعلام، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم. لا يُضام فيها مواطن في عقيدته ولا في عبادته، ولا يُضيق عليه في خاص أو عام من أمره.. دولة ترفض التمييز، وتمنع التعذيب وتجرمه.

5 – دولة تقوم على الحوار والمشاركة، لا الاستئثار والإقصاء والمغالبة، يتشارك جميع أبنائها على قدم المساواة، في بنائها وحمايتها، والتمتع بثروتها وخيراتها، ويلتزمون باحترام حقوق سائر مكوناتها العرقية والدينية والمذهبية، وخصوصية هذه المكونات، بكل أبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وبحق التعبير عن هذه الخصوصية، معتبرين هذا التنوعَ عاملَ إثراء، وامتدادا لتاريخ طويل من العيش المشترك، في إطار من التسامح الإنساني الكريم.

6 – دولة يكون فيها الشعبُ سيدَ نفسه، وصاحبَ قراره، يختارُ طريقه، ويقررُ مستقبله، دون وصاية من حاكم مستبد، أو حزب واحد، أو مجموعة متسلطة.

7 – دولة تحترم المؤسسات، وتقوم على فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، يكون المسؤولون فيها في خدمة الشعب. وتكون صلاحياتهم وآليات محاسبتهم محددة في الدستور. وتكون القوات المسلحة وأجهزة الأمن فيها لحماية الوطن والشعب، وليس لحماية سلطة أو نظام، ولا تتدخل في التنافس السياسي بين الأحزاب والقوى الوطنية.

8 – دولة تنبذ الإرهابَ وتحاربه، وتحترم العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون عامل أمن واستقرار، في محيطها الإقليمي والدولي. وتقيم أفضل العلاقات الندية مع أشقائها، وفي مقدمتهم الجارة لبنان، التي عانى شعبها – كما عانى الشعب السوري – من ويلات نظام الفساد والاستبداد، وتعمل على تحقيق مصالح شعبها الاستراتيجية، وعلى استرجاع أرضها المحتلة، بكل الوسائل المشروعة، وتدعم الحقوقَ المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

9 – دولة العدالة وسيادة القانون، لا مكان فيها للأحقاد، ولا مجال فيها لثأر أو انتقام.. حتى أولئك الذين تلوثت أيديهم بدماء الشعب، من أي فئة كانوا، فإن من حقهم الحصول على محاكمات عادلة، أمام القضاء النزيه الحر المستقل.

10 – دولة تعاون وألفة ومحبة، بين أبناء الأسرة السورية الكبيرة، في ظل مصالحة وطنية شاملة. تسقط فيها كل الذرائع الزائفة، التي اعتمدها نظام الفساد والاستبداد، لتخويف أبناء الوطن الواحد بعضهم من بعض، لإطالة أمَدِ حكمه، وإدامة تحكّمه برقاب الجميع.

هذه هي رؤيتنا وتطلعاتنا لغدنا المنشود، وهذا عهدنا وميثاقنا أمام الله، وأمام شعبنا، وأمام الناس أجمعين. رؤية نؤكدها اليوم، بعد تاريخ حافل في العمل الوطني لعدة عقود، منذ تأسيس الجماعة، على يد الدكتور مصطفى السباعي، رحمه الله، عام 1945. كنا قد عرضنا ملامحها بوضوح وجلاء، في ميثاق الشرف الوطني عام 2001، وفي مشروعنا السياسي عام 2004، وفي الأوراق الرسمية المعتمدة من قِبَل الجماعة، بشأن مختلف القضايا المجتمعية والوطنية.

وهذه قلوبنا مفتوحة، وأيدينا ممدودة إلى جميع إخوتنا وشركائنا في وطننا الحبيب، ليأخذ مكانه اللائقَ بين المجتمعات الإنسانية المتحضرة.

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب).

المصدر: أمد 2012/3/26م

نص 'وثيقة' المعارضة «العهد الوطني لسوريا المستقبل»

تدخل ثورة الشعب السوري العظيم بكل أطيافه ومكوناته عامها الثاني من أجل انتزاع الحرية والكرامة من نظام دمر البلاد وقوض الوحدة الوطنية، وأهان الحياة الإنسانية وأهدرها ومارس القمع والبطش والإرهاب، فقتل وسجن وعذب وهجر مئات الآلاف على مرأى العالم ومسمعه.

ورغم المجازر والأفعال الشنيعة التي قام بها النظام، فقد ازداد تصميم السوريين على إسقاطه، وتصاعد نضالهم من أجل دولة المستقبل، حيث لا يكون لفرد أو مجموعة الحق بممارسة أي نوع من السلطة فيها، إذا لم تنبثق بشكل مباشر من الإرادة الحرة للشعب.

إن الظروف الراهنة تقتضي توحيد جهود السوريين جميعا وتركيزها في اتجاه واحد لمواجهة النظام وإسقاطه، لحماية الشعب من بطشه وإجرامه، وإنقاذ البلاد من الطغمة التي تحكمها بالحديد والنار منذ أكثر من أربعة عقود.

وانطلاقا من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية والمساعي المطلوبة لتوحيد جهود المعارضة ورؤيتها، فقد اتفقت القوى والأحزاب السياسية وهيئات الحراك الثوري والميداني والشخصيات الوطنية المستقلة المجتمعة في مؤتمر المعارضة السورية على مبادئ عهد وطني تشكل ركائز أساسية لسوريا المستقبل، تلتقي عليها كافة المكونات، وتتعاهد على تطبيقها والالتزام بها.

نعلن فيما يلي المبادئ الأساسية التي ستبنى عليها الدولة السورية الجديدة:

* سوريا دولة مدنية ديمقراطية تعددية مستقلة وحرة. دولة ذات سيادة تحدد مستقبلها

حسب إرادة الشعب السوري وحده. والسيادة ملك حصري للشعب يمارسها من خلال العملية الديمقراطية.

* تلتزم الحكومة الانتقالية المؤقتة التي تشكل فور سقوط النظام اللاشرعي الراهن بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، تنبثق عنها جمعية تأسيسية تتولى صياغة مسودة دستور جديد، تتضمن المبادئ الواردة في هذا العهد، وتطرح على الشعب للاستفتاء الحر.

* سوريا الجديدة جمهورية ديمقراطية، تقوم على الحياة الدستورية وسيادة القانون الذي يساوي بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو القومي أو الفكري.

* يشكل احترام حقوق الإنسان في كل من الدولة والمجتمع حجر الزاوية في الديمقراطية الوليدة.

* يفخر الشعب السوري بالتعدد الثقافي وتنوع اعتقاداته الدينية إسلامية كانت أو مسيحية أو أي مناهل أخرى. وكلها جزء لا يتجزأ من ثقافتنا ومجتمعنا. سنشارك جميعا في بناء المستقبل كما شاركنا في بناء الماضي. إن قاعدة النظام الديمقراطي الجديد في سوريا ستبنى على الوحدة في التنوع، وتضم الأشخاص والمكونات كافة دون تمييز أو إقصاء.

* يؤكد الدستور عدم التمييز بين أي من مكونات المجتمع السوري الدينية والمذهبية والقومية، من عرب وكرد وآشوريين سريان وتركمان وغيرهم، واعترافه بحقوقهم المتساوية ضمن وحدة سوريا أرضا وشعبا.

* تُنظّم في البلاد انتخابات حرة ونزيهة ودورية، ويقام نظام متعدد الأحزاب، ولن يوضع أي نوع من العقبات أمام المواطنين الراغبين بالمشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية في سوريا.

* يعكس المجلس النيابي المنتخب بحرية تامة إرادة الشعب ومصالحه، ويعطي بذلك الشرعية الكاملة للحكومة المنبثقة عنه.

* ينتخب الرئيس السوري بحرية من قبل الشعب أو البرلمان، ولن يكون هناك حكم لفرد أو هيئة معينة، وتحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وفق مبادئ الدستور، وبما يتوافق مع فصل السلطات.

* تضمن الحكومة المنتخبة استقلال القضاء ومؤسساته استقلالا تاما لا لبس فيه.

* يضمن الدستور حقوق الأفراد والجماعات، ويلتزم بالشرعة العالمية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، يحمي الحريات العامة والخاصة لجميع المواطنين، بما في ذلك حرية التعبير والرأي والاختيار والعقيدة، وفق المواثيق الدولية.

* تكفل الدولة حقوق المرأة وحريتها، وتحافظ على جميع المكتسبات التي حصلت عليها. مع ضمان حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومشاركتها بالتساوي مع الرجل في جميع المجالات.

* تضمن الدولة الجديدة أعلى درجات صيانة حقوق المكونات الدينية وتوفر حرية ممارسة الدين والعقيدة والفكر.

* تجريم كل أشكال التعذيب والمعاملة المسيئة والممارسات التي تحط من الكرامة الإنسانية مهما كانت الدوافع.

* تكون جميع السلطات الرسمية ومؤسسات الدولة والعاملين فيها في خدمة الشعب وخاضعة له فعليا، وليس العكس.

* لن يسمح لأحد بالإفلات من العقاب، وستعزز بشكل عاجل مبادئ المحاسبة وفق القانون وعبر القضاء العادل.

* تخضع القوات المسلحة السورية للسلطة السياسية، ولن تستخدم بعد اليوم للتدخل في الحياة السياسية أو التدخل للمحافظة على مصالح النظام. وتقوم تحت سلطة الحكومة المنتخبة بخدمة الشعب بأكمله والدفاع عن الوطن. وسيكون أداؤها موضع فخر واعتزاز الشعب السوري برمته.

* إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس دستورية وقانونية لتكون في خدمة الوطن والمواطن تحت رقابة السلطة التشريعية.

* إن العمل على إرساء أسس الديمقراطية والعدالة، لن يترافق قط بأي رغبة في الثأر والانتقام. على العكس من ذلك سوف تتوفر جميع الشروط من أجل تضميد جراح الماضي بحيث تضمن الدولة السورية الجديدة حماية الأفراد والجماعات، وتعمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تستند إلى العدالة والتسامح.

* ستأخذ سوريا الجديدة المكانة التي تستحقها بين الدول، وتكون المصالح المتبادلة والعمل المشترك والتعاون العنوان الرئيسي في علاقاتها الإقليمية الدولية. وستبقى دائما في إطار القانون الدولي ومع الأمن والسلام في العالم.

* تستعيد سوريا دورها الفاعل في محيطها العربي، وفي إطار جامعة الدول العربية، لتكون عامل استقرار إقليمي. وتعمل على تعميق التعاون والتعاضد بين الدول العربية.

* تعمل سوريا على تحرير الجولان المحتل بكل الوسائل المشروعة. وتدعم الشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه، وتعمل ما تستطيع للمحافظة على وحدة الفلسطينيين ونجاحهم في تحقيق أهدافهم.

* سوف ينتزع الاقتصاد السوري من أيادي النظام السفاح وطغمة النهب والاحتكار وسرقة المال العام، ليوضع في خدمة الشعب السوري برمته. وتعمل الدولة على ترسيخ الحرية الاقتصادية وفق قوانين السوق والمنافسة الشريفة. مثلما تبقى ساهرة على تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والبطالة والأمية والفساد في عموم الأراضي السورية. إن التخطيط لتطوير اقتصاد حر وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة تبقى الأساس لرفع مستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم مع التركيز الخاص على المناطق الأكثر حاجة وإهمالا.

سوف ينهي الشعب السوري العظيم قريبا هذه الحقبة السوداء من تاريخ سوريا، وستدخل بلادنا في عهد جديد من الديمقراطية والرخاء تستعيد فيه وحدتها الوطنية الحقيقية بمشاركة وتعاون جميع أبنائها، لتأخذ مكانتها

اللائقة بتاريخها وشعبها في المجتمع الإنساني المتحضر. ولن تستطيع قوى الظلام والقهر الغاشمة تغيير مسار التاريخ ومنع الشعب من تقرير مصيره بنفسه.. ومن الانتصار.

عاشت سوريا المستقبل حرة أبية وديمقراطية المجد لشهدائنا الأبرار والنصر للثورة إسطنبول 27 مارس (آذار) 2012

المصدر : أمد 2012/3/28م

وثيقة – خطة أنان بالنقاط الست لحل الأزمة في سوريا

المقترحات الستة المقدمة إلى السلطات السورية، كما حددها المبعوث كوفي أنان لمجلس الأمن يوم 16 مارس (آذار) :2012

1- الالتزام بالعمل مع المبعوث (أنان) في عملية سياسية شاملة تقودها سوريا للاستجابة للتطلعات المشروعة ومخاوف الشعب السوري، وتحقيقا لهذا الهدف تلتزم الحكومة السورية بتعيين «محاور» لديه سلطة عندما تتم الدعوة لذلك من قبل المبعوث.

2- الالتزام بوقف القتال، وتحقيق ذلك على وجه السرعة تحت إشراف الأمم المتحدة لوقف أعمال العنف المسلح بكل أشكاله من قبل جميع الأطراف لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد، وتحقيقا لهذه الغاية يتعين على الحكومة السورية توقيف تحركات القوات ووضع حد لاستخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكنية والبدء في الانسحاب العسكري من داخل وحول المناطق السكنية. وأثناء تنفيذ هذه الإجراءات يتعين على الحكومة السورية العمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستدام للعنف المسلح في جميع أشكاله من قبل جميع الأطراف، ووضع آلية فعالة لمراقبة الأمم المتحدة. وسيسعى المبعوث إلى الحصول على التزامات مماثلة من المعارضة، وجميع العناصر ذات الصلة، لوقف القتال والعمل معه من أجل التوصل إلى وقف مستدام للعنف المسلح في جميع أشكاله، من جميع الأطراف، ووضع آلية فعالة لمراقبة الأمم المتحدة.

3- ضمان توفير الوقت المناسب لوصول المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المتضررة من القتال، وتحقيقا لهذا الهدف يتم اتخاذ خطوات فورية لقبول وتنفيذ هدنة لمدة ساعتين يوميا، وتنسيق الوقت المحدد وطرق تنفيذ الهدنة من خلال آلية فعالة، بما في ذلك على المستوى المحلي.

4- تكثيف أعداد ووتيرة الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين بصورة تعسفية، بما في ذلك الفئات الضعيفة من الأشخاص والمشاركين في أنشطة سياسية سلمية، والتزويد، من دون تأخير، من خلال القنوات المناسبة بلائحة لجميع الأماكن التي يحتجز فيها هؤلاء الأشخاص، والبدء على الفور في تنظيم الوصول لهذه المواقع من خلال القنوات المناسبة والاستجابة الفورية لجميع الطلبات المكتوبة للوصول إلى هذه الأماكن أو المعلومات عنها والإفراج عن هؤلاء الأشخاص.

5- ضمان حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحافيين، وضمان عدم ممارسة سياسة تمييزية في منح التأشيرات لهم.

6- احترام حرية التجمع والتظاهر السلمي المكفولة قانونا.

المصدر : أمد 2012/3/28م

النص الكامل لاعلان قمة بغداد

وفيما يلي نص 'اعلان بغداد' وهو يتضمن القرارات والتوصيات التي توصل اليها القادة العرب في قمتهم 23 التي اختتمت في بغداد الليلة :

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد المحبة والسلام، في جمهورية العراق 29 آذار / مارس 2012. - انطلاقاً من التزامنا بمباديء وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وإيماناً منا بضرورة السعي إلى تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وتمسكاً بالهوية العربية وأسسها الثقافية والتاريخية في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بالمنطقة العربية وتهدد بزعزعة أمنها وتقويض استقرارها، - وتأكيداً على الضرورة المُلحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، ودعم العمل العربي المشترك في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، - واستناداً إلى المواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، الصادرة عن قمة تونس 2004، وتأكيداً منا على أهمية تطوير منظومة العمل العربي المشترك بما ينسجم والتطورات السياسية الجارية في المنطقة العربية، والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها، - واستلهاماً للقيم الإنسانية والدينية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية والإرهاب، نعلن ما يلي: 1 . التزامنا بالتضامن العربي، وتمسكنا بالقيم والتقاليد العربية النبيلة، والحفاظ على سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقها المشروع في الدفاع عن استقلالها الوطني ومواردها وبناء قدراتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. 2 . التشديد على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف والبناء وبالوسائل السلمية والعمل على تعزيز العلاقات العربية - العربية وتوثيق عُراها ووشائجها، والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية، والإشادة بالمبادرات والجهود الرامية إلى حل الأزمات في الإطار العربي. 3 . الدعوة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها بما في ذلك الدور الذي سيضطلع به البرلمان العربي ومجلس السلم والأمن العربي بالشكل الذي يساهم في إيجاد

سياسات فاعلة لإعادة بناء المجتمع العربي المتكامل في موارده وقدراته لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة تحديات المرحلة، ومواكبة التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية. 4 . التأكيد على أن الإصلاح المطلوب لجامعة الدول العربية يتطلب دعماً مالياً لموازنتها يتمثل كمرحلة أولى في إعادة النظر في هيكلها التنظيمي من أجل تطوير مؤسساتها المتعددة وإعادة تشكيلها وتفعيل أدائها والالتزام بقراراتها، ونشيد بجهود اللجنة المستقلة لبحث تطوير منظومة العمل العربي المشترك والعمل على توفير الإمكانات اللازمة لمواصلة عملها حتى يتحقق الهدف من إنشائها في تعزيز مكانة جامعة الدول العربية بين كافة المنظمات الإقليمية والدولية، ومواكبة التحديات التي تواجه الشعوب العربية في هذه المرحلة. 5 . تبني رؤية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن صون كرامة المواطن العربي وتعزيز حقوقه في ظل عالم يشهد تطوراً متسارعاً في وسائل الاتصال، وبما يُلبي مطالب الشعوب العربية في الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، التي جسدتها التطورات التي تعيشها شعوبنا العربية، والدعوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي للنهوض باقتصادات الدول التي شهدت هذه التغيرات مما يتطلب دعماً عربياً يؤمن مستقبلاً آمناً وزاهراً لأجيالها. 6 . الإشادة بالتطورات والتغييرات السياسية التي جرت في المنطقة العربية وبالخطوات والتوجهات الديمقراطية الكبرى والتي رفعت مكانة الشعوب العربية وعززت من فرص بناء الدولة على أسس احترام القانون وتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية، ونحيي شعوبها التي قادت هذه الخطوات، والإشادة بالمجهودات التي بذلت حديثاً لتفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي في أفق عقد قمة مغاربية في تونس قبل نهاية السنة الجارية، واعتبار ذلك لبنة أساسية في دعم العمل العربي المشترك. 7 . الموافقة على النظام الأساسي للبرلمان العربي الذي أنشئ بصفة انتقالية بموجب القرار الصادر عن قمة الجزائر 2005 وذلك استجابة لتطلعات الشعوب العربية التواقة لإقامة نظام عربي يكون فضاءً لممارسة مباديء الشورى والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ويحقق أمانيها في التنمية الشاملة والمستدامة. 8 . توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في نضاله للتصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى أرضه ومقدساته وتراثه، ودعم صموده من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وعاصمتها القدس الشرقية، ونُدين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية بالرغم من الإدانات الدولية لهذه الممارسات غير الشرعية والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولمواثيق حقوق الإنسان وتفعيل القرارات العربية والإسلامية والدولية في مواجهة ممارسة القمع والانتهاكات الإسرائيلية في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة. 9 . اعتبار المصالحة الفلسطينية ركيزة أساسية ومصلحة عُليا للشعب الفلسطيني وندعو إلى الالتزام بتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الموقع في القاهرة بتاريخ 2011/5/4، وإعلان الدوحة الموقع بتاريخ 2012/2/6، لوضع حد للخلافات والانقسام الفلسطيني الداخلي وتوحيد الجهود من

أجل إجراء انتخابات جديدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونُثمِّن الجهود المبذولة لإنجاح تلك المصالحة واستمرارها على أسسٍ من الحوار والتفاهم المشترك. 10 . الإعراب عن دعمنا الكامل لمدينة القدس وأهلها الصامدين والمرابطين على أرضهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليهم وعلى مقدساتهم وخاصةً على المسجد الأقصى المبارك مع التقدير الخاص للدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس برئاسة عاهل المملكة المغربية، ونعلن عن دعمنا ومساندتنا لنتائج مؤتمر القدس الذي انعقد في الدوحة خلال الفترة 26–2012/2/27 لوضع حدٍ للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على هذه المدينة المقدسة، والدور التاريخي الذي يضطلع به عاهل المملكة الأردنية الهاشمية في حماية المقدسات الدينية، والدور الذي تقوم به الأوقاف الإسلامية في إدارة شؤون الحرم القدسي الشريف. 11 . تأكيدنا على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وأن جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي باطلة قانوناً ولا يترتب عليها إحداث أي تغيير على وضع المدينة القانوني كمدينة محتلة ولا على وضعها السياسي باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين. 12 . التأكيد على ضرورة التوصل إلى حلٍ عادلٍ للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم (242) لعام (1967)، والتوصل إلى حلٍ عادلٍ ومُتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حق العودة، ورفض كافة أشكال التوطين، والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو / حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. 13 . تضامننا مع الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل الجاد والمتواصل، من أجل الإفراج عنهم، ودعم عقد المؤتمرات الدولية لمعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية. 14 . التأكيد على دعمنا الكامل للتطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية وحقه في رسم مستقبله، وفي التداول السلمي للسلطة، وإدانة أعمال العنف والقتل وإيقاف نزيف الدم، والتمسك بالحل السياسي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظاً على وحدة سورية وسلامة شعبها، ونؤكد دعمنا والتزامنا بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية بهذا الشأن، ودعم مهمة السيد كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية في مهمته إلى سورية. 15. أخذنا العلم بالرسائل المتبادلة بين الحكومة السورية والمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية حول قبول سورية للنقاط الست التي تقدم بها السيد كوفي أنان ويؤكد على ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لهذه النقاط حتى يمكن وقف نزيف الدماء والبدء بحل سياسي سلمي للازمة

السورية وفقاً لقرارات المجلس الوزاري في هذا الشأن. 16. الترحيب بالتطورات الهامة التي شهدتها ليبيا الشقيقة، والتأكيد على الدعم القوي للجهود المبذولة من قبل المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الليبية لتحقيق الأمن والاستقرار اللازمين للانتقال بليبيا إلى إقامة دولة ديمقراطية تحقق العدل والمساواة والحرية والرخاء لجميع أبناء الشعب الليبي، وبما يضمن وحدتها أرضاً وشعباً، ودعم الإجراءات المبذولة من قبل الحكومة الليبية لإعمال حكم القانون وحق الشعب الليبي في استرداد أمواله. 17 . التأكيد على تضامننا ودعمنا لجمهورية السودان الشقيقة في مواجهة كل ما يستهدف النَّيْل من سيادتها وأمنها واستقرارها، ونُثَمِّن إيفاء جمهورية السودان بمستحقات السلام في إطار إنفاذ اتفاقية السلام الشامل، وحث الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي على تكثيف جهودها المادية والفنية لدعم الاقتصاد السوداني في مواجهة تداعيات انفصال جنوب السودان، ومعالجة ديون السودان الخارجية بشكل ثنائي أو في إطار المبادرات الدولية الهادفة إلى معالجتها بما يسهم في إسراع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذل الجهود العربية للعمل معها على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على جمهورية السودان، والتأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة المتعلقة بدعم السودان والترحيب بما تم إنفاذه في إطار تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور. 18 .تهنئة الشعب اليمني الشقيق بنجاح الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ونشيد بعملية انتقال السلطة، والتأكيد على ضرورة تقديم الدعم اللازم لليمن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والعمل على توفير الخبرات اللازمة لمساعدته في إزالة الأضرار وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. 19 . دعمنا للحكومة الصومالية في جهودها لإعادة تأهيل قواتها الأمنية ومساعدتها، ونشيد بسير العملية السياسية في جمهورية الصومال الشقيقة ونجاحها في التوصل إلى اتفاق حول مباديء انتخاب الرئيس وصياغة الدستور، وتقديم المساعدات اللازمة لشعبها، والدعم السياسي والاقتصادي لإعادة بناء مؤسساتها، والعمل على مكافحة ظاهرة القرصنة والترحيب بعقد مؤتمر مكافحة هذه الظاهرة الذي ستستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو/ حزيران المقبل. 20 . دعمنا الكامل لجمهورية القمر المتحدة الشقيقة والحرص على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية على كامل أراضيها، وتقديم الدعم الاقتصادي لها، والتأكيد على هوية جزيرة مايوت القمرية، والدعوة إلى فتح بعثات دبلوماسية عربية فيها. 21 . التأكيد على الوساطة القطرية الهادفة إلى إنهاء الخلاف القائم بين جمهورية جيبوتي ودولة اريتريا مما يساهم في السلم والأمن في منطقة القرن الافريقي. 22 . التأكيد مجدداً على إدانتنا للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وضرورة العمل على اقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية وإزالة العوامل التي تُغذيه، ونبذ التطرف والغلو والابتعاد عن الفتاوى المُحرضة على الفتنة وإثارة النعرات الطائفية، وحث المؤسسات العربية المعنية على زيادة التنسيق فيما بينها لمكافحته، والترحيب في هذا الصدد بإنشاء

المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة استجابة لمقترح خادم الحرمين الشريفين بهذا الشأن ودعم التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة. 23 . التأكيد على أهمية الإعلام بكافة وسائله بما فيه الإعلام الرقمي لما له من دور وتأثير كبيرين، والتقيد بالموضوعية والصدقية دون المساس بحرية التعبير والرأي، والدعوة إلى نبذ الإعلام المحرِّض الذي يُشيع روح الكراهية والتفرقة والطائفية والتكفير وازدراء الأديان، مع التأكيد على أن حرية الإعلام مرتبطة بروح القوانين التي تتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعوة الهيئات والمؤسسات الإعلامية العربية للعمل في ضوء هذه المباديء . 24 .- التذكير بأن الدول العربية جميعها قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين مازالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى تلك المعاهدة الهامة أو غيرها من الاتفاقيات ذات العلاقة، وترفض إخضاع منشآتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي الوقت الذي نطالب فيه إدانة استمرار التعنت الإسرائيلي برفض الانضمام إلى تلك المعاهدة نطالب المجتمع الدولي بإدانة ذلك وممارسة كل الضغوط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت. 25 . الترحيب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر 2010 لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخاصةً ما يتعلق بإقامة مؤتمر 2012 والمقرر عقده في فنلندا حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي والأطراف المعنية بإعداد مؤتمر 2012 مسؤولياتهم للخروج بنتائج عملية تقود بوضوح إلى إنشاء المنطقة الخالية، وأن إخفاق مؤتمر 2012 في تحقيق أهدافه سيدفع الدول العربية للبحث عن خطوات لضمان أمنها. 26 . تأكيدنا على حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام وامتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية طبقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفض محاولات تضييق هذا الحق وفرض القيود عليه، بينما تُمنح التسهيلات لبعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. 27. تثمين الإجراءات التي تتخذها الجامعة العربية لمراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية لتعديلها بالشكل الذي يتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية، والتشديد على أهمية عقد مؤتمر عربي لدراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية، وأهمية اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تعطى مزيداً من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في الحد من البطالة في الدول العربية. وتقديم التسهيلات لرجال الأعمال العرب للدخول في مشاريع استثمارية بما يُحقق المصالح المشتركة ويعزز التجارة البينية بين الدول العربية. 28. التأكيد على أهمية تعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية وعلى ضرورة استغلال إمكانيات دولنا العربية في مجال الطاقة المتجددة، لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها. 29. التأكيد على أهمية الاندماج والتكامل بين الاقتصادات العربية عن طريق حرية التجارة

والاستثمار وتفعيل دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة عام 2020. 30 .تطوير مسارات التنمية لتكون أكثر ارتباطاً بالاستدامة والعدالة الاجتماعية وأكثر تركيزاً على الإنسان العربي وانحيازاً للفقراء والشباب والمرأة تعزيزاً لقدراتهم للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 31.توجيه المؤسسات والجهات المعنية بتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت عام 2009 وفي شرم الشيخ عام 2011، والتأكيد على عزمنا في متابعة وتنفيذ نتائجهما بما يخدم العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي المشترك، ويُسهم في تنمية المجتمعات العربية، ونؤكد على ضرورة الإعداد الجيد لأعمال القمة التنموية في دورتها الثالثة (الرياض 2013). 32. مواصلة الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ودعم الدول العربية الأقل نمواً بمساعدتها على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وتعزيز جهود جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لوضع تصور وبرامج عمل لتسريع التحرك العربي المطلوب لتنفيذ أهداف الألفية بحلول عام 2015. 33. العمل على إتاحة الفرص أمام الشباب لتمكينه من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص العمل اللائق به، وتطوير العمل العربي المشترك في إقامة المؤسسات التي ترعى مصالح الشباب ودورهم في صنع مستقبل بلدانهم. 34.التأكيد مجدداً على ضرورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والارتقاء بهما لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وصولاً إلى مجتمع المعرفة. 35.تعزيز الجهود العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية ودعم الدول العربية وخاصة الأقل نمواً للارتقاء بنوعية خدمات الرعاية الصحية. 36 . التأكيد على احترام مباديء حقوق الإنسان وضمان الحقوق السياسية والثقافية والدينية للأقليات. 37 . كما نؤكد على ضمان حقوق المرأة وتمكينها وحمايتها من كافة أشكال التمييز. 38 . التأكيد على ضرورة إتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في مسيرة العمل العربي المشترك من خلال شراكة حقيقية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة في دول المنطقة. 39 . الإشادة بنجاح قمة توصيل العالم العربي الثالثة خلال الفترة من 5 إلى 7 مارس/ آذار 2012 تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، بالدوحة والتي أقرت تفعيل الآليات التي من شأنها حشد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتوسيع نطاق شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم النفاذ إليها بما يُشجع الاستثمار في مشروعاتها ويوفر فرص العمل تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الأوسع. 40.الدعوة إلى تكثيف الحوار بين الأديان والحضارات والشعوب وإرساء ثقافة الانفتاح وتفعيل التعاون والتنسيق بين المؤسسات الثقافية العربية، وقبول الآخر ودعم مباديء التآخي والتسامح ونبذ التطرف والابتعاد عن الفتاوى المحرضة على الفتنة، واحترام القيم الدينية

والإنسانية التي تؤكد على حقوق الإنسان، وتُعلي كرامته وتصون حريته، والحفاظ على حقوق جميع المواطنين دون أي تمييز في العرق أو الدين أو الطائفة التي ينتمون إليها، وفي هذا الصدد نشيد بمبادرة عاهل المملكة الأردنية الهاشمية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام 2010 بتخصيص أسبوع في كل عام للوئام بين الأديان، والترحيب بالتوقيع على اتفاقية تأسيس مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين إتباع الأديان والثقافات في فيينا الذي تم في 13 أكتوبر 2011 والدعوة للتعاون البناء معه. 41.التأكيد على دعمنا للعمل العربي المشترك وتوحيد الجهود والرؤى العربية في القضايا البيئية وإدخال معايير البيئة في خطط التنمية باعتبارها من أسس عملية التنمية المستدامة وتوفير الإمكانات الاقتصادية والمالية المناسبة لخدمة هذا الغرض. 42.التأكيد على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي وعلى ضرورة تحديد الحصص المائية العادلة للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية والمشتركة، ومعالجة موضوع الندرة المائية باعتباره من المشاكل التي تُعاني منها المنطقة العربية، وضرورة ضمان الاحتياجات المائية للأجيال القادمة، وحث دول الجوار على التعاون في هذا المجال. 43.توثيق علاقات التعاون وأسلوب الشراكة القائمة حالياً مع المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والدول الأخرى وفقاً للمنافع المتبادلة وندعو إلى توسيع هذه الشراكات، ونرحب في هذا الإطار بانعقاد الدورة الثالثة للقمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية في سبتمبر/ أيلول 2012 في ليما عاصمة بيرو، وندعو إلى توسيع هذه الشراكات. 44.الالتزام بالقرارات العربية الخاصة بالترشيحات إلى المنظمات الإقليمية والدولية وتشجيع الدول العربية على تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض التي تعزز من الحضور العربي على المستوى الدولي، وفى هذا الصدد دعم ترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة معرض اكسبو العالمي 2020. 45.الترحيب باختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية للعام 2012، بما يدعم العمل العربي المشترك خصوصاً في المجالات السياحية. 46. تحيتنا لبغداد التي يحتفى بها عاصمةً للثقافة العربية للعام 2013 وهي تستعيد دورها البارز في حركة الإبداع الفكري والنهضة الثقافية العربية والإثراء الحضاري. 47.توجيه خالص الشكر وبالغ التقدير لفخامة رئيس جمهورية العراق جلال طالباني على إدارته الحكيمة لأعمال القمة، وإغناء مداولاتها، ونُعرب عن ثقتنا التامة في أن رئاسة العراق للعمل العربي المشترك ستشهد المزيد من الانجازات والتطوير وترسيخ التضامن العربي. 48 .امتناننا العميق لجمهورية العراق شعباً وحكومةً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم، نؤكد أن انعقاد القمة العربية في بغداد هو برهان ساطع على استعادة العراق عافيته واستقراره وتعزيز سيادته بانسحاب كامل القوات الأجنبية، ونُرحب بعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي والدولي. 49- خالص الشكر للجهود المتواصلة التي يبذلها معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وأعضاء الأمانة العامة للنهوض بالعمل

العربي المشترك. بغداد فـــي 29 مـــارس/ آذار 2012م الموافق 6 جمادى الأولى 1433هـــ.

المصدر: أمد 2012/3/29م

'الشرق الاوسط' تنشر النص الكامل لرسالة عباس الى نتنياهو

أمد/ لندن: حصلت «الشرق الأوســط» السعودية على نسخة غير رسمية مــن الرســالة التي نقلها صائب عريقات الى نتنياهو:

وفيما يلي نص الرسالة حرفيا: «مصدر غير رسمي السيد بنيامين نتنياهو رئــيس وزراء دولة إسرائيل السيد رئيس الوزراء:

في عام 1993 وقعت منظمة التحريــر الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفــاق إعــلان المبادئ (أوسلو)، وتبادلــت وثــائق الاعتــراف المتبادل.

حددت اتفاقية إعــلان المبــادئ 1993 هدف عملية السلام بتنفيذ قراري مجلس الأمــن «242» و«338». وأن يبــدأ تنفيــذ الاتفــاق بمرحلة انتقالية، ثم مفاوضات وضع نهائي حول قضايا (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه، والأمن، والعلاقات مع الجيران، وقضــايا ذات اهتمام مشترك، وأضفنا لها خلال الســنوات إنهــاء الصــراع والإفــراج عــن الأســرى والمعتقلين)، وحُدد شهر مايو (أيار) عام 1999 كموعد لانتهاء مفاوضات الوضع النهائي حــول القضايا كافة ودون استثناء، أي التوصــل إلــى معاهدة سلام شاملة بين الجانبين.

جاء الاتفاق الانتقالي الذي وقــع عــام 1995، واتفــاق واي ريفــر لعــام 1998، وبروتوكول الخليل 1998، وبعد ذلك اتفاق شرم الشيخ لعام 1999، ثم محادثات كامب ديفيد عام 2000 ومحادثات أنابوليس ومــا بعــدها عــام 2007 – 2008.

بعد ذلك جاءت محادثاتنا في نيويــورك وشرم الشيخ والقدس الغربية عــام 2010، ثــم أخيرا كانت اللقاءات بين وفدينا فــي عمــان – الأردن خلال شهر يناير (كانون الثــاني) عــام 2012.

خلال ذلك طرحت الدول العربية مبادرة السلام العربية عام 2002، وطرحــت اللجنــة الرباعية الدولية خطة خارطــة الطريــق عــام 2003.

الاتفاقات الموقعــة، القــانون الــدولي، قرارات الأمم المتحدة، أكدت جميعهــا علــى أن السلام يتحقق فقط بإنهاء الاحــتلال الإســرائيلي الذي بدأ عام 1967. ولحين تحقيق ذلــك اتفــق على امتناع الجانبين (والابتعاد) عن القيام بــأي خطوات من شأنها استباق أو الإجحــاف بنتــائج مفاوضات الوضع النهائي، وقد حُدد هذا المبــدأ

بالمادة السابعة من البنود الختامية للفصل الأول من الاتفاق الانتقالي لعام 1995.

وحددت خارطة الطريق وقف الاستيطان بما يشمل النمو الطبيعي كالتزام رئيس على الجانب الإسرائيلي. في حين التزمت الحكومة الإسرائيلية (رسالة بيرس لهولست عام 1993) بالمحافظة على المؤسسات الفلسطينية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس الشرقية، والمحافظة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، والحفاظ على مصالح الفلسطينيين في القدس الشرقية وعدم التعرض لتطورهم.

السيد رئيس الوزراء:

كقادة، فإننا نواجه معارضة وتشكيكا. ويجب علينا أن يساعد بعضنا البعض في سعينا من أجل السلام. ونحن ندرك أن (العنف) و(الإرهاب) سواء ارتُكب من قبل الفلسطينيين أو الإسرائيليين لا يشكل الطريق. وأنا أعرف أنه ينزع ثقة شعبينا عن إمكانية تحقيق السلام؛ لذلك أعود وأؤكد التزامنا بسياسة عدم التسامح مع (العنف). وفي الوقت نفسه، فإنني آمل تفهمك بأن استمرار بناء الاستيطان ينزع ثقة الفلسطينيين بالتزامك بتحقيق حل الدولتين. المنطق بسيط: إذا كنت تؤيد إقامة دولة فلسطينية: فكيف تبني على أراضيها؟! السيد رئيس الوزراء:

في هذا المجال فإني أذكر أن أهم الالتزامات المترتبة علينا تنص على كون الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، تخضع لسيادة القانون وللسلطة الواحدة وللسلاح الشرعي الواحد. وعليه فإنني مصمم على تحقيق ذلك من خلال إنهاء حالة الانقسام عبر المصالحة ووفقا لبرنامجي المتمثل بقبول الاتفاقات الموقعة والاعتراف بدولة (إسرائيل) ونبذ (العنف). إلا أن حكومة (إسرائيل) وقفت منذ بداية الانقسام موقف المؤيد لهذا الانقسام.

ما عدا ذلك نستمر في تنفيذ كل ما علينا من التزامات، بما في ذلك تفعيل اللجنة الثلاثية ضد التحريض.

السيد رئيس الوزراء:

لقد تجاوبنا مع جهود إدارة الرئيس أوباما، وجهود اللجنة الرباعية الدولية، وأخيرا رحبنا بالمبادرة الأردنية الشجاعة التي هدفت لإعادة عملية السلام إلى مسارها الطبيعي عبر طرح مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل شامل حول الأرض والأمن.

لقد قمنا بطرح مواقفنا شاملة حول الموضوعين، وأكدنا احترامنا لما يترتب علينا من التزامات كافة. وطالبنا حكومتكم بطرح مواقف شاملة حول الأرض والأمن ووقف الاستيطان والإفراج عن المعتقلين، وهي ليست شروطا، وإنما التزامات، ولكن ولأسفنا الشديد لم يتم تنفيذ أي من هذه الالتزامات.

السيد رئيس الوزراء:

إن اقتراحنا التاريخي للسلام ما زال ينتظر جوابا من (إسرائيل):

– لقد وافقنا على إقامة دولة فلسطين على 22 في المائة من أراضي فلسطين

التاريخية. على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها (إسرائيل) عام 1967.

– إقامة دولة فلسطينية مستقلة لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة (إسرائيل) على حدود 1967، مع تبادل أراض متفق عليها بالقيمة والمثل.

– الأمن سيتم ضمانه من قبل طرف ثالث، يتفق عليه الطرفان، ويتم نشره على الجانب الفلسطيني.

– حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين، وفقا لما ورد في مبادرة السلام العربية.

– القدس ستكون عاصمة لدولتين: (القدس الشرقية) عاصمة لفلسطين، و(القدس الغربية) عاصمة لـ(إسرائيل). السيد رئيس الوزراء:

قبل عشرين عاما دخلنا في اتفاق تعاقدي وبرعاية دولية لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، والآن ونتيجة لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فإن السلطة الفلسطينية لم يعد لها أي سلطة. وأصبحت دون ولاية حقيقية في المجالات السياسية والاقتصادية والجغرافية والأمنية، أي أن السلطة فقدت مبرر وجودها.

وبناء على كل ما تقدم، ولما كان ما بيننا يتمثل بالشرعية الدولية والقانون الدولي والاتفاقات الموقعة والمرجعيات المتفق عليها وخارطة الطريق وحتى نضمن نجاح عملية السلام نتوجه لسيادتكم بالمطالب التالية:

1 – قبول الحكومة الإسرائيلية بمبدأ الدولتين على حدود 1967، مع تبادل طفيف للأراضي بالقيمة والمثل.

2 – وقف كل النشاطات الاستيطانية بما يشمل (القدس الشرقية).

3 – الإفراج عن المعتقلين وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل عام .1994

4 – إلغاء كل القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية منذ عام 2000، واحترام الاتفاقات الموقعة.

ومن دون التزام الحكومة الإسرائيلية بالالتزامات المشار إليها أعلاه، سوف نسعى للتطبيق الكامل والشامل للقانون الدولي حول صلاحيات ومسؤوليات سلطة الاحتلال (إسرائيل) في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ لا يمكن أن يبقى الالتزام بالاتفاقات الموقعة والالتزامات الدولية قائما من طرف السلطة الفلسطينية التي سحبت منها معظم سلطاتها الرئيسية، في حين ترفض (إسرائيل) حتى الاعتراف بالتزاماتها، فالسلطة الفلسطينية لم تعد كما اتفق عليه. وهذا لا يمكن أن يستمر.

السيد رئيس الوزراء:

إنني أومن بأن شعبينا متشوقان لتحقيق السلام. وكقادة، فإن مهمتنا التاريخية تتطلب تحقيق ذلك، وعلينا أن لا نخذل شعبينا.

وتفضلوا محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية».

المصدر: أمد 2012/4/18م

النص الحرفي لإتفاق إنهاء اضراب الأسرى

حسب مكتب نتنياهو

أمد/ القدس / نشر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو نص التفاهمات التي تم التوصل إليها بعد إضراب الأسرى، ولكنه خلا من أي إشارة إلى المعتقلين الإداريين.

وقال البيان: 'كخطوة لبناء الثقة وكبادرة حسن النية حيال الرئيس الفلسطيني عباس تقرّر إتمام المفاوضات مع السجناء الأمنيين بعد أن وافقوا على وقف كامل ومطلق لكل النشاطات من داخل السجون الإسرائيلية، وتفاصيل هذا الاتفاق هي كالآتي:

1- وقعت قيادة السجناء الأمنيين المعتقلين في إسرائيل على تعهدات بوقف مطلق لكل النشاطات من داخل السجون الإسرائيلية وأعلنت وقف إضراب السجناء وجاء ذلك في أعقاب التفاهمات التي تمت بلورتها خلال الأيام الأخيرة بوساطة مصر والسلطة الفلسطينية.

2- تم إحراز هذا التقدم في الاتصالات بعد أن التزم قادة المنظمات الفلسطينية الموجودون خارج السجون بمنع هذا النشاط وبعد أن أعطوا 'الضوء الأخضر' من جانبهم إلى قادة السجناء الأمنيين وكلفوهم التوقيع على هذه التعهدات.

3- ووفقاً لنص التعهدات سيمتنع السجناء الأمنيون عن أي نشاط يعتبر دعماً عملياً للإرهاب بما في ذلك تجنيد نشطاء لتنفيذ عمليات وتوجيه العمليات وتمويلها وتنسيق بين نشطاء وتقديم المساعدة إلى النشطاء وما إلى ذلك.

4- ووقع قادة السجناء الأمنيين على كتاب التعهدات أيضاً باسم جميع السجناء الأمنيين من جميع المنظمات وفي جميع السجون والمعتقلات في إسرائيل ويطبق الاتفاق أيضاً على السجناء الذين يتم اعتقالهم في المستقبل.

5- وفي مقابل هذه التعهدات وافقت إسرائيل على القيام بسلسلة من التسهيلات التي تتعلق بظروف اعتقال السجناء: بما فيها إعادة سجناء يبقون حالياً في الحبس الانفرادي إلى الزنازين العامة والسماح لأقارب من الدرجة الأولى بزيارة سجناء أمنيين من قطاع غزة والضفة الغربية.

6- وتم بلورة التفاهمات مع السجناء وفقاً لاتفاق سابق تم التوقيع عليه معهم في شهر أيار 2000 إذ تبلور اتفاق في نهاية جولة لقاءات سرية وتم احترامه من قبل الطرفين خلال فترة طويلة.

7- وكُتب في كتاب التعهدات الحالي أن 'القيام بنشاط يمسّ الأمن من داخل السجون أو استئناف إضراب السجناء في السجون الإسرائيلية سيؤدي إلى إلغاء التزام إسرائيل بتنفيذ هذه التسهيلات'.

8- لعبت كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من خلال أجهزتها الأمنية دوراً أدى إلى التوقيع على هذا الاتفاق.

9- تم التشديد خلال المحادثات بين الأطراف على أن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل إزاء السجناء الأمنيين تعتبر ضرورية على خلفية تورط هؤلاء في عمليات تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة في إسرائيل. وتتمشى هذه الإجراءات مع مطالب القانون الدولي والأعراف الدولية المعنية.

10-سيؤدي تورط السجناء الأمنيين في عمليات إلى إعادة تفعيل هذه الإجراءات والى إلغاء التفاهمات. وقال: 'وفي هذا السياق لبّت إسرائيل طلب الرئيس الفلسطيني عباس خلال لقائه في يوم السبت المنصرم مع مبعوث رئيس الوزراء نتنياهو ، مولخو ، بتسليم جثث لفلسطينيين قُتلوا خلال قيامهم بعمليات ضد إسرائيليين ووافقت إسرائيل على تسليم 100 جثة. وكان من المفترض تسليم هذه الجثث قبل عام ولكن تم تأخير ذلك من أجل عدم المساس بالمفاوضات التي أجريت لإطلاق سراح جلعاد شاليت'.

المصدر : أمد 2012/5/15م

(أمد) ينشر بنود اتفاق حركتي فتح وحماس الجديد في القاهرة

أمد/ القاهرة / أهم ما تضمنه إتفاق حركتي حماس وفتح في القاهرة يوم الأحد 2012/5/20 :

أولا، تبدأ لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عملها يوم 27 أيار الجاري.

ثانيا، تبدأ المشاورات لتشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس محمود عباس يوم 27 أيار الجاري.

ثالثا، تنتهي المشاورات لتشكيل الحكومة في غضون 10 أيام من تاريخ 27 أيار الجاري.

رابعا، تبدأ جميع اللجان أعمالها.

خامسا، مدة الحكومة الجديدة هو 6 أشهر ومهمتها التحضير للانتخابات والبدء بإعادة اعمار غزة.

سادسا، تجري الانتخابات في غضون فترة لا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة.

سابعا: اذا لم تتم الانتخابات لظروف تتشكل حكومة وحدة وطنية برئاسة شخصية مستقلة.

المصدر : أمد 2012/5/20م

نص شهادة المشير بقضية قتل المتظاهرين

أمد / كتب محمود المملوك / نشر موقع 'اليوم السابع' النص الكامل لشهادة المشير حسين طنطاوى فى قضية قتل المتظاهرين، المتهم فيها الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق و6 من مساعديه، والتى أصدر فيها المستشار أحمد فهمت رفعت رئيس المحكمة قراراً بحظر النشر لاعتبارات الأمن القومى.

النص الكامل للتحقيقات:

س1: حصل اجتماع يوم 22 يناير، هل ورد إلى رئيس الجمهورية السابق ما دار فى هذا الاجتماع، وما أسفر عنه وما كان مردوده؟

ج1: الاجتماع كان برئاسة رئيس الوزراء، وأعتقد أنه علم بذلك.

س2: بداية من أحداث 25 يناير وحتى 11 فبراير، هل تم اجتماع بينك وبين الرئيس السابق حسنى مبارك؟

ج2 : ليست اجتماعات مباشرة، ولكن يوم 28 يناير لما أخذنا الأمر من السيد رئيس الجمهورية كانت هناك اتصالات بينى وبين السيد الرئيس.

س3: ما الذى أبداه رئيس الجمهورية فى هذه اللقاءات؟

ج3: اللقاءات بيننا كانت تتم لمعرفة موقف القوات المسلحة، خاصة يوم 28، وعندما كلفت القوات المسلحة للنزول للبلد ومساعدة الشرطة لتنفيذ مهامها كان هناك تخطيط مسبق للقوات المسلحة، وهذا التخطيط يهدف لنزول القوات المسلحة مع الشرطة، وهذه الخطة تتدرب عليها القوات المسلحة بتنزل لما الشرطة تكون محتاجة المساعدة، وعدم قدرتها على تنفيذ مهامها، وأعطى الرئيس الأمر لقائد القوات المسلحة بنزول القوات المسلحة لتأمين المنشآت الحيوية، وهذا ما حدث.

س4: هل وجه رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسنى مبارك أوامر إلى وزير الداخلية، حبيب العادلى، باستعمال قوات الشرطة القوة ضد المتظاهرين، واستعمال قوات الشرطة القوة ضد المتظاهرين، بما فيها استخدام الأسلحة الخرطوش والنارية من 25 يناير حتى 28 يناير؟

ج4: ليس لدى معلومات عن هذا، وأعتقد أن هذا لم يحدث.

س5: هل ترك رئيس الجمهورية السابق للمتهمين المذكورين من أساليب لمواجهة الموقف؟

ج5: ليس لدى معلومات.

س6: هل ورد أو وصل إلى علم سيادتك معلومات أو تقارير عن كيفية معاملة رجال الشرطة؟

ج6: هذا ما يخص الشرطة وتدريبها، ولكنى أعلم أن فض المظاهرات بدون استخدام النيران.

س7: هل رصدت الجهات المعنية بالقوات المسلحة وجود قناصة استعانت بها قوات الشرطة فى الأحداث التى جرت؟

ج7: ليس لدى معلومات.

س8: تبين من التحقيقات إصابة ووفاة العديد من المتظاهرين بطلقات خرطوش أحدثت إصابات ووفيات.. هل وصل ذلك الأمر لعلم سيادتك؟ وبم تفسر؟

ج8: أنا معنديش معلومات بكده.. الاحتمالات كتير، لكن مفيش معلومة عندى.

س9: هل تعد قوات الشرطة بمفردها هى المسئولة دون غيرها عن إحداث إصابات ووفيات بعض المتظاهرين؟

ج9: أنا معرفش أيه اللى حصل.

س10: هل تستطيع سيادتك تحديد هل كانت هناك عناصر أخرى تدخلت؟

ج10: هى معلومات غير مؤكدة، بس أعتقد أن هناك عناصر تدخلت.

س11: وما هى تلك العناصر؟

ج11: ممكن تكون عناصر خارجة على القانون.

س12: هل ورد لمعلومات سيادتك بأن هناك عناصر أجنبية قد تدخلت؟

ج12: ليس لدى معلومات مؤكدة، ولكن ده احتمال موجود.

س13: وعلى وجه العموم، هل يتدخل الرئيس، وفقاً لسلطته، فى أن يحافظ على أمن وسلامة الوطن فى إصدار أوامر أو تكليفات فى كيفية التعامل؟

ج13: رئيس الجمهورية ممكن يكون أصدر أوامر، طبعاً من حقه، ولكن كل شىء له تقييده المسبق، وكل واحد عارف مهامه.

س14: ولمن يصدر رئيس الجمهورية على وجه العموم هذه الأوامر؟

ج 14: التكليفات معروف من ينفذها، ولكن من الممكن أن رئيس الجمهورية يعطى تكليفات مفيش شك.

س15: وهل يجب قطعاً على من تلقى أمرا تنفيذه مهما كانت العواقب؟

ج15: طبعاً يتم النقاش، والمنفذ يتناقش مع رئيس الجمهورية، وإذا كانت الأوامر مصيرية لازم يناقشه.

س16: هل يعد رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسنى مبارك مسئولا مسئولية مباشرة أو منفردة مع من نفذ أمر التعامل مع المتظاهرين الصادر منه شخصياً؟

ج16: إذا كان أصدر هذا الأمر، وهو التعامل باستخدام النيران، أنا أعتقد أن المسئولية تكون مشتركة، وأنا معرفش إن كان أعطى هذا الأمر أم لا.

س17: وهل تعلم أن رئيس الجمهورية السابق كان على علم من مصادره بقتل المتظاهرين؟

ج17: يسأل فى ذلك مساعدوه الذين أبلغوه هل هو على علم أم لا.

س18: وهل تعلم سيادتكم أن رئيس الجمهورية السابق قد تدخل، بأى صورة كانت، لوقف نزيف المصابين؟

ج18: أعتقد أنه تدخل وأعطى قراراً بالتحقيق فيما حدث وعملية القتل وطلب تقرير وهذه معلومات.

س19: هل تستطيع على سبيل القطع والجزم واليقين تحديد مدى مسئولية رئيس الجمهورية السابق عن التداعيات التى أدت إلى إصابة وقتل المتظاهرين؟

ج19: هذه مسئولية جهات التحقيق.

س20: هل يحق، وفقاً لخبرة سيادتكم، أن يتخذ وزير الداخلية، وعلى وجه العموم، ما يراه هو منفرداً من إجراءات ووسائل وخطط لمواجهة التظاهرات دون العرض على رئيس الجمهورية؟

ج20: اتخاذ الإجراءات يكون مخطط ومعروف لدى الكل فى وزارة الداخلية، ولكن فى جميع الحالات يعطيه خبرا بما يخص المظاهرات، ولكن التظاهر وفضه خطة وتدريب موجود فى وزارة الداخلية.

س21: وهل اتخذ حبيب العادلى قرار مواجهة التظاهر بما نجم عنه من إصابات ووفيات بمفرده، بمساعدة المتهمين الآخرين فى الدعوى المنظورة، وذلك من منظور ما وصل لعلم سيادتك؟

ج21: معنديش علم بذلك.

س22: على فرض إذا ما وصلك تداعيات التظاهرات يوم 28 يناير إلى استخدام قوات الشرطة آليات مثل إطلاق مقذوفات نارية أو استخدام السيارت لدهس المتظاهرين.. هل كان أمر استعمالها يصدر من حبيب العادلى ومساعديه بمفردهم؟

ج 22: ما أقدرش أحدد اللى حصل أيه، ولكن ممكن هو اللى اتخذها، وأنا ما أعرفش، واللى اتخذها مسئول عنها.

س23: هل يصدق القول تحديداً، وبما لا يدع مجالاً للشك أو الريبة، أن رئيس الجمهورية السابق لا يعلم شيئاً أو معلومات، أيا كانت، عن تعامل الشرطة بمختلف قواتها، أو أنه لم يوجه إلى الأول سمة أوامر أو تعليمات بشأن التعامل، والغرض أنه هو الموكل إليه شئون مصر والحفاظ على أمنها؟

ج23: أنا ما أعرفش اللى حصل أيه، لكن أعتقد أن وزير الداخلية بيبلغ، وممكن ما يكونش عارف بس أنا ما أعرفش.

س24: هل هناك إصابات أو وفيات لضباط الجيش؟

ج 24: نعم هناك شهداء.

س25: هل تعاون وزير الداخلية مع القوات المسلحة لتأمين المظاهرات؟

ج 25: لا.

س26: هل أبلغت بفقد ذخائر خاصة بالقوات المسلحة؟

ج26: مفيش حاجة ضاعت لكن هناك بعض الخسائر فى المعدات واتصلحت ومفيش مشكلة.

س27: هل أبلغت بدخول عناصر من حماس أو حزب الله عبر الأنفاق أو غيرها لإحداث اضطرابات؟

ج27: هذا الموضوع لم يحدث أثناء المظاهرات، وإحنا بنقاوم الموضوع ده، واللى بنكتشفه بندمره، وإذا كان فيه حد محول لمحكمة فهذا ليس أثناء المظاهرات.

س28: هل تم القبض على عناصر أجنبية فى ميدان التحرير وتم إحالتهم للنيابة العسكرية؟

ج28: لا.. لم يتم إلقاء القبض على أحد.

س29: فى الاجتماع الذى تم يوم 20 يناير، هل تم اتخاذ قرار بقطع الاتصالات؟

ج29 : لم يحدث.

س30: بعض اللواءات قالوا طلب منا فض المظاهرات بالقوة.. هل طلب من القوات المسلحة التدخل لذلك؟

ج30: أنا قلت فى كلية الشرطة فى تخريج الدفعة، أنا بأقول للتاريخ إن أى أحد من القوات المسلحة لن يستخدم النيران ضد الشعب.

المصدر : أمد 2012/6/2م

نص شهادة عمر سليمان التي كانت السبب الرئيسي في الحكم بالمؤبد على مبارك

امد/ القاهرة: قالت مصادر قضائية رفيعة المستوى أن شهادة عمر سليمان رئيس المخابرات كانت هى نقطة التحول فى قضية قتل المتظاهرين والتي حكم فيها بالمؤبد على كل من الرئيس السابق محمد حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي، وأوضحت المصادر أن هيئة المحكمة اعتمدت فى حكمها على شهادة سليمان عندما أكد أن مبارك كان يعلم بقتل المتظاهرين ولم يأمر بوقف عمليات القتل.

نص شهادة سليمان:

فى جلسة 13 سبتمبر 2011 استمعت المحكمة لشهادة اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق، مدير جهاز المخابرات السابق، فى محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال، ووزير داخليته حبيب العادلى و6 من كبار مساعديه، المعروفة بـ'محاكمة القرن'.. وهى الشهادة التى كانت المحكمة أصدرت قرارا بسريتها وحظر نشرها بوسائل الإعلام.قال سليمان فى شهادته إن جهاز المخابرات مهمته جمع معلومات عن الخارج، مما يمكن الجهة السيادية من اتخاذ القرارت، و'بالنسبة للشأن الداخلى فإن هناك هيئة

مخابراتية لتبادل المعلومات مع الجهات الداخلية، مهمتها حماية الأجانب ومقاومة الجاسوسية'، وأضاف سليمان: طبقا للمعلومات الاقتصادية كان لدينا معلومات بأن الاقتصاد المصرى لديه خطط مستقبلية للتحسن، لكن ذلك التحسن لا يصل إلى محدودى الدخل، وبالتالى نتجت بطالة وشكوى مستمرة من ارتفاع الأسعار، وبدأت المطالب تتزايد برفع المرتبات، وظهرت عناصر مناهضة للنظام تعمل من أجل إثارة الجماهير، وفى عام 2005 كان هناك نشاط أجنبى مع منظمات غير حكومية فى الساحة، تعمل على إثارة المجتمع المصرى، وظهر برنامج أمريكى يسمى الديمقراطية والحكم الرشيد.وتابع سليمان: تم تخصيص أموال، وكان هناك اتفاق لهذا البرنامج مع الحكومة المصرية، لكن الطرف الأمريكى خالف الاتفاق وبدأ فى منح بعض هذه المنظمات من وراء ظهر الحكومة، وعلى ضوء هذا تقدم الجانب المصرى بشكاوى عدة لنظيره الأمريكى، لكنه لم يعرها أى اهتمام، وبدأ الأمريكان فى تدريب وحشد بعض العناصر للعصيان المدنى والإضرابات وخلافه، واستمر هذا النمط حتى عام 2010، وحال انتخابات مجلسى الشعب والشورى فى عهد مبارك انسحبت القوى السياسية وأصبح مجلس الشعب لا يشكل جميع التيارات، وأدى ذلك إلى الغضب الشعبى.وقال سليمان إنه كان يتم عمل تقارير بشكل شهرى ورفعها لرئاسة الجمهورية عن الحالة الأمنية والأوضاع فى مصر أو طرحها فى الاجتماعات، وكان مبارك يكلف الحكومة بعمل التوصيات الواردة فى التقارير.وعن أحداث 25 يناير 2011 أكد نائب الرئيس السابق أنه اعتبارا من شهر أكتوبر 2010 رصد جهاز المخابرات العديد من الاتصالات التى تدور بين الحركات المعارضة وعناصر خارجية، دارت حول تدريب المصريين على دورات تدريبية لكيفية حشد المتظاهرين، والاحتجاج ومواجهة الشرطة، من بينها دورة بولندا، وفى غضون يناير الماضى رصد الجهاز دورة أخرى بالقاهرة لمدة 3 أيام لنفس الهدف، وتوقعنا أن تحدث مظاهرة يوم 25 يناير.وأضاف سليمان أنه فى شرم الشيخ، خلال المؤتمر الاقتصادى الذى انتهى فى 9 يناير 2011، طلب من مبارك ضرورة عقد اجتماع لبحث الموقف، وأنه تبادل معلوماته التى حصل عليها مع هيئة الأمن القومى ومباحث جهاز أمن الدولة المنحل، مشيرا إلى أن هذا يعد عملا روتينيا يوميا –على حد وصفه–.ووجهت المحكمة للواء عمر سليمان سؤالا كان نصه: هل حددت معلومات المخابرات أسباب التظاهرات وفئات المتظاهرين يوم 25 يناير الماضى؟.. فأجاب: 'فى متابعة الجهاز للفيسبوك تعرفنا على أن المتظاهرين من فئات مختلفة ومعظمهم من حركة كفاية و6 أبريل، وكلنا خالد سعيد، وبعض التيارات السياسية الأخرى، ولكن هذه التظاهرات تعودنا عليها فى المرات السابقة.وحدد سليمان الأشخاص الذين حضروا اجتماع القرية الذكية يوم 20 يناير 2011، وهم الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت، وعدد من رؤساء الأجهزة الأمنية، وحبيب العادلى وزير الداخلية وقتها، وأنس الفقى وزير الإعلام فى ذلك الوقت، وحضره أيضا وزير الاتصالات ورئيس المخابرات العامة، وقال للمحكمة إنه طرح وجهة نظره بأن يوم 25 سوف تكون تظاهرات، ولابد من الاستعداد جيدا، وكان

لحسن الحظ أن جميع المعلومات تؤكد عدم مشاركة جماعة الإخوان المسلمون فى التظاهرات، وبالتالى توقعوا أن تمر كسابقاتها، وأفصح العادلى فى الاجتماع عن بعض المعلومات عن التظاهرات، وقدرة الشرطة على التصدى لها بالطرق المعتادة، وتحدث وزير الإعلام عن المحطات الأجنبية وتدخلاتها وكيفية الرد عليها، وتمت دراسة الأمر فى حالة تطوره، وإنه فى حالة اشتراك الإخوان المسلمون أكد العادلى أنه سوف يجهض هذا بالقبض على عدد من قيادات الجماعة.وشهد سليمان بأن الشرطة كانت تؤمن التظاهرات حتى تمام الساعة الثامنة من مساء يوم 25 يناير، ثم صدرت تعليمات بفض التظاهرات، باستخدام العصى والمصدات وخراطيم المياه، ومن خلال متابعته للأحدث من يوم 25 حتى 28 يناير الماضى قال إنه فى يومى 26 و27 لم تكن هناك أحداث جسيمة.وأضاف :إنه أثناء متابعة النشاط الفلسطينى 'تبين وجود اتصالات بين حركة حماس وبدو سيناء، وخروج بعض المجموعات من خلال الأنفاق الموجودة بين غزة والحدود المصرية، وإنه تم الاتفاق على مد البدو بالأسلحة والذخائر، فى مقابل معاونتهم على إخراج عناصر من حركة حماس من السجون، وكان ذلك تحديدا يوم 27، وبالفعل قام البدو بتهيئة المناخ لعملية التهريب بضرب نقطة شرطة الشيخ زويد، وضرب عشوائى فى جميع المناطق المحيطة بالأنفاق عن طريق الأسلحة النارية، حتى لا تقترب الشرطة أو حرس الحدود، وتمت عمليات التهريب للأسلحة والذخائر والمفرقعات والألغام، وقامت كتائب عز الدين القسام فى الاتجاه الآخر من الحدود المصرية بنشاط عسكرى حتى لا تتدخل قوات حرس الحدود'.وشهد سليمان بأن العادلى أبلغ مبارك بتفاقم الوضع يوم جمعة الغضب، وطلب مساعدته بالقوات المسلحة، وأنه لم يتوقع أحد هذا الحجم من البشر الذى شارك فى التظاهرات، ولا يمكن لجهاز الشرطة منفردا أن يقوم بحماية التظاهرات والممتلكات العامة.وردا على سؤال للمحكمة حول ما إذا كان الرئيس السابق أصدر أمرا بالتعامل مع المتظاهرين.. قال اللواء عمر سليمان: لم يصدر أمرا، ولا علم لى باتصال حدث من الرئيس بوزير الداخلية، وطبقا لمعلومات المخابرات فإن قوات فض الشغب لا تتسلح بالأسلحة النارية، وأن الإصابات التى حدثت للمتظاهرين قد تكون من قوات أخرى غير قوات فض الشغب.وعن الخطة التى وضعها للتعامل مع الأحداث، عقب يوم 28 يناير 2011، قال نائب الرئيس السابق إنه سادت حالة من الانفلات الأمنى، وأكد أنه تعرض لمحاولة اغتيال، ونتيجة لصعوبة الموقف طلب من مبارك تشكيل لجنة تقصى حقائق، ولم تصل إلى نتيجة حاسمة لمعرفة قتلة الثوار، وأن سلاح الخرطوش يكون عادة مع جهاز الشرطة، لكن الإصابات بالسلاح النارى أمر غريب.وأضاف: 'أعتقد أنه حدث للدفاع عن النفس'، ونفى قدرته على تحديد مسئولية حبيب العادلى عما حدث، وقال إنه كقارئ للأحداث يرى أن ما حدث فى مصر أكبر من إمكانيات وقدرات الشرطة، ومن الممكن أن تكون الإصابات والوفيات نتجت عن الفوضى.وعن علاقة المخلوع بحسين سالم قال سليمان إن التشجيع على الاستثمار شئ والصداقة شئ آخر، و'أنا لا أعلم حجم صداقة الرئيس السابق بحسين سالم، لكن كنت أشاهده

فى مناسبات كثيرة بصحبته، وبصفتى مرءوس لمبارك ليس من مهمتى متابعة تصرفاته الشخصية'. وأضاف أنه ليس لديه معلومات استخباراتية عن الفيلات التى منحها سالم لمبارك، لكن كمعلومات شخصية فإنه كان يعلم أن سالم كان يبنى لمبارك عددا من الفيلات بشرم الشيخ. وأكد سليمان في شهادته أنه عقب توليه منصب نائب الرئيس كلفه المتهم الأول – مبارك– بإيجاد حلول لحماية النظام والبلد، وأن موافقة مبارك على تشكيل لجنة تقصى حقائق دليل على علمه بالتظاهرات وما حدث فيها، وأنه لم يبد له أى حديث جانبى ينم عن علمه بقتلة الثوار، وأكد أن أشرطة الفيديو التى تم تقديمها للمحكمة لم تقم المخابرات بتصويرها، لكنها تخص المتحف المصرى.ثم ناقشت المحكمة الشاهد حول تصدير الغاز لإسرائيل، فقال سليمان إن معلوماته عن هذه التهمة أنه كان اتفاقا بين أنور السادات ومناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت والرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر على إمداد مصر لإسرائيل بمواد بترولية فى حدود 2 مليون طن سنويا بالسعر العالمى، وحدث ذلك فى غضون عام 1979 عقب توقيع اتفاقية السلام، واستمر بيع البترول حتى زاد حجم الاستهلاك المحلى داخل مصر وتناقصت الكميات المصدرة لإسرائيل، وعلى هذا الأساس حدث اتصال بين شركات البترول المصرية وشركة كهرباء إسرائيل لإمداد الجانب الإسرائيلى بالغاز الطبيعى.وشهد نائب الرئيس السابق بأن إسرائيل كانت تسعى إلى التطبيع والتبادل التجارى والهدف هو الحفاظ على عملية السلام ومصالح مصر القومية والإستراتيجية، وأنه فى عام 2000 تم عرض تصدير الغاز داخل مجلس الوزراء لمجموعة من دول حوض البحر المتوسط وهى 'إسبانيا– إيطاليا– تركيا– الأردن– إسرائيل– لبنان'، واتفق المجلس على 3 مشروعات منها تصدير الغاز لإسرائيل، وتقدم رجل الأعمال حسين سالم إلى هيئة الاستثمار لإنشاء شركات بهدف التصدير، وتمت الموافقة الأمنية.وقال إن جهاز المخابرات كان مهتما جدا بتلك المشروعات لأنها تصنع مصالح مشتركة وتدعم عملية السلام وفرض نفوذ وأغراض أخرى، وأن جهاز المخابرات ظل يتابع الأمر حتى جاءت الانتفاضة الفلسطينية فى أكتوبر عام 2000 فتوقف المشروع، حتى تمت المصالحة وعاد الجهاز لدفع المشروع مرة أخرى، وتم توقيع عقد التصدير عام 2005 بين شركة شرق البحر الأبيض المتوسط والهيئة المصرية العامة للبترول –طرف أول– وشركة كهرباء إسرائيل كطرف ثان، وتم ضخ الغاز فى عام 2008، وأصدر الرئيس السابق قرارا برفع سعر الغاز بما لا يقل عن 3 دولار، وذهب سليمان فى مهمة رسمية لإسرائيل وطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ذلك الوقت تعديل الاتفاقية.ونفى الشاهد أن يكون الرئيس مبارك تدخل فى تسعير الغاز أو مطالعته عقد التصدير وقال إن المختص بهذا هو هيئة فنية متخصصة.

المصدر : أمد 2012/6/2م

احتجاج المحامين العرب في فلسطين

على منشور المندوب السامي المؤرخ في 1 سبتمبر 1929

يا صاحب الفخامة :

قرأنا بكل أسف واندهاش منشور فخامتكم المؤرخ في 1 سبتمبر سنة 1929، الذي أقل ما يقال فيه، إنه سابق لأوانه وإنه لا يتفق مع روح العدل والإنصاف.

ولابد أنكم توافقون على أن قيمة المنشورات تتوقف على مقدار ما فيها من الصحة والحقائق المسلم بها. أكثر مما تتوقف على أهمية الذين يصدرونها، إذ أن العدل لا يعرف مقاما،والإنصاف لا تعوزه فخامة الألقاب.

جاء في المنشور :

1- إن أعمال قتل وحشية ارتكبت في أفراد من الشعب اليهودي خلوا من وسائل الدفاع.

2- بقطع النظر عن عمرهم وعما إذا كانوا ذكورا أو إناثا.

3- التي صحبتها كما وقع في الخليل ــ أعمال همجية لا توصف .

4- حرق المزارع والمنازل في المدن وفي القرى ونهب وتدمير الأملاك.

فأسمحوا لنا أن نسألكم بدورنا عما يلي:

1- هل اعتمدتم فخامتكم على تقارير رسمية من إدارة الصحة، واستمعتم شكوى العرب، عندما وصفتم أعمال القتل التي ارتكبت في أفراد من الشعب اليهودي بأنها وحشية؟. وهل قالت هذه التقارير بأن قتلى العرب إنما قتلوا بطرق وأساليب مدنية غربية؟

2- هل بلغ فخامتكم أن شهداء العرب كانوا عزلا إلا من سلاح الحق والإيمان بأنهم إنما يدافعون عن مقدساتهم وحقوقهم الدينية والسياسية وكرامتهم القومية؟. وهل بلغ فخامتكم أن سلاحا وزع بكثرة على اليهود، وأن شارات بوليس رسمية أعطيت حتى لرجال الجمعية الصهيونية أنفسهم؟

3- هل بلغ فخامتكم أن كميات كبيرة من البنادق والأسلحة النارية قد صودرت من اليهود، ولا سيما من مركز شركة المطاحن اليهودية في حيفا؟. وأن سيارة تحمل شارة الصليب الأحمر قد صودرت في حيفا وضبط فيها طبيب وضابط بوليس يهوديان بينما كانا يطلقان الرصاص على العرب؟.

4- هل بلغ فخامتكم أن الذين صوبوا نيرانهم إلى صدور العرب لم يفرقوا بين أعمارهم وما إذا كانوا ذكورا أو إناثا؟.

5- هل اعتمدتم فخامتكم، على تقارير رسمية من إدارة الصحة عند ما وصفتم أعمال القتل التي وقعت في الخليل بأنها أعمال همجية لا توصف؟. إننا نتحدى فخامتكم أن تذكروا حادثة تفظيع واحدة ارتكبت من قبل العرب سواء في الخليل أو في غيرها؟.

6- هل بلغ فخامتكم، أن بيوتا كثيرة للعرب قد أحرقت وهدمت وأعملت فيها أيدي النهب والتدمير؟.

7- وأخيراً، هل بلغ فخامتكم أن الجنود البريطانية المنظمة المدنية قد قتلت بدون ذنب النساء العربيات والشيوخ والأطفال في صور باهر وغيرها؟.

وأن جنود المدرعة البريطانية "يرهم" قد قتلوا وجرحوا العشرات من العرب العزل المتفرجين في حيفا من غير ما سابق إنذار أو إخطار؟.

وقد كان من الإنصاف لو أنكم، قبل أن تسجلوا حكمكم غير العادل بحق العرب عرضتم لحيثياته وأسبابه وقلتم، إن هذه البلاد التي لا عهد لها بالمنازعات الدينية والخلافات المذهبية منذ مئات السنين قد أثير فيها نزاع حاد بين العرب واليهود بسبب سياستكم الصهيونية، التي لا يد للعرب فيها، ومن أجل إقامة حكومة إنجليزية مباشرة في فلسطين تحكم الأهالي بالرغم من إرادتهم وضد مصالحهم. كان يجب ــ على الأقل ــ أن تذكروا أن لغتكم الإنجليزية قد هزمت لغتنا العربية ــ لغة البلاد الأصلية ــ من دوائر الحكومة. وأن المئات من موظفيكم قد استأثروا بالحكم دوننا وأن التشريع قد وضع في يد صهيونية، وقد بحت أصوات العرب بالاحتجاج عليها، وإن الامتيازات في البلاد قد منحت إلى صهيونيين، وأن ما يقرب من ثلاثة ملايين جنيه تجبى سنويا من هذه البلاد الفقيرة لينفق أكثرها على غير مصلحتها، وأن مرفأ حيفا وغيره من المشاريع الكبرى لا يفكر فيه إلا من جهة المحافظة على خطوط المواصلات البريطانية، وأننا قد وضعنا في حالات "سياسية واقتصادية وإدارية" لمساعدة بناء الوطن القومي اليهودي، وأنه ــ بسبب جميع ذلك ــ قد بيعت مساحات واسعة من أرض الوطن بأبخس الأثمان، والحكومة صامة آذانها لا تبدي حراكاً في الموضوع.

على الأقل، أن تذكروا أن الصهيونيين قد تظاهروا بالمئات، مظاهرة غير مشروعة يوم 15 آب سنة 1929 في البراق الشريف والأحياء الإسلامية حاملين الأعلام الصهيونية شاتمين نبي المسلمين ودينهم وملتهم. وأنه كان بوسع فخامتكم منذ أشهر أن تضعوا حداً لسياسة الاستفزاز التي جرى عليها الصهيونيون سعيا وراء نفض المبادئ التي اشتمل عليها "الكتاب الأبيض" الصادر في 19 تشرين الثاني سنة 1928، وتحقيقا لمبادئ الصهيونية التي ترمي إلى الاستيلاء على البراق الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

كان يجب أن تذكروا أنه قد بلغ السيل الزبى، وأننا صرنا نشعر، بحق، أن كياننا القومي ووجودنا كأمة قد أصبح في خطر، وأنه ليس لنا إلى أن نختار، إما الموت سياسيا واقتصاديا، وإما الهجرة من هذه البلاد.

نعم، كان يجب أن تذكروا جميع ذلك قبل أن تلصقوا تلك التهم الشنعاء بالعرب وتهينوا كرامتهم تلك الإهانة غير العادلة.

على أنه مهما كان نصيب منشوركم من الصحة أو الخطأ فإن الحقائق لا تزال في مركزها. وإذا قدر لأصواتنا أن تصل إلى أذن عادلة يوما ما، فسيرى العالم حينئذ أن منشور فخامتكم، الذي تسرعتم بنشره وأهنتم فيه الأمة

العربية سوف لا يعتبر حكما عادلا، ولا وسيلة من الوسائل التي تهدأ بها الخواطر ويسكن الهياج.

ومهما تكن النتائج، حتى ولو قدر لهذه البلاد أن تستقل ويغادرها آخر جندي بريطاني، فإننا سنذكر دائما وسوف يذكرنا أبناؤنا وأحفادنا ويسجل التاريخ أن جنودكم المنظمة البريطانية قد قتلت بغير ذنب النساء العربيات والشيوخ، والأطفال في صور باهر وأنكم ــ شخصيا ــ أهنتم الأمة العربية وطعنتم كرامتها في الصميم.

التواقيع:

عوني عبد الهادي. محمد توفيق الخليلي. حسن البديري. مغنم إلياس مغنم عمر الصالح البرغوثي. جورج صلاح. أمين درويش. فؤاد عبد الهادي. صبحي الخضرا. إبراهيم كمال. أحمد زكي الأسطه. نصري نقولا نصر. سليمان الصالح. أنسطاس حنانيا. يعقوب فرح. سعيد الشهابي.

ببليوغرافيا

ببليوغـــرافيـــا فلسطينيـــة

إعداد/ أ.غادة حجازي
طباعة/ نادية أبو معلا

1-أبراش، إبراهيم،" الثورات العربيـة، وفلسطين: استعادة البعد القـومي أم تعزيز البعـد الإسـلامي"، **مجلـة الدراسـات الفلسـطينية**، ع87، صيف، 2011، ص 7-19.

2-أبراش، إبراهيم،" الثـورة العربيـة، والقضية الفلسطينية: دراسة تحليلية للثورات العربية ، وتأثيراتها علـى القضـية الفلسـطينية"، **قـراءات إسـتراتيجية**، س4، ع7،أبريـل، 2011، ص11-114.

3-أبراش، إبراهيم،" المشروع الوطني الفلسـطيني: التباسـات التأسـيس وتحديات التطبيق"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 29-49.

4-أبو بكر، عبيـر،" خـروج المـرأة للمساهمة في مجالات الحياة العامة"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسـلامية**، مـج20، ع1، يناير،2012، ص147-168.

5-عناصر الرواية الإسرائيلية للنكبـة"، **قضـايا إسـرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص61-75.

6-أبو جامع، نسـيم،" أثـر الانقسـام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغربي 2004-2009 "، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصـادية والإداريـة**، مـج20، ع1، ينـاير، 2012، ص105-128.

7-أبو ركبة، طـلال،" تهويـد القـدس المحتلة: المطلوب والممكن فلسطينيا وعربيا"، **سياسات**، ع12، 2010، ص 89-93.

8-أبو سيف، عاطف." الاتحاد الأوروبي: طبيعة القوة الأوروبية الصاعدة"، **سياسات**، ع15، ص133-154.

9-أبو سيف، عاطف."إسرائيل وإيران و الناتو "، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011 ، ص 28- 38.

10-أبو سيف، عاطف،" مؤتمر (فتح) السادس: الأسئلة الكبرى"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 77-84.

11-أبو سيف، عاطف." التعاون في قطاع التعليم بين إسرائيل و الاتحاد الأوروبي، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص73-81.

12-أبو سيف، عاطف، آخرون،" هيئة العمل الوطني : المهام والتحديات"، (ندوة)، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص 138-164.

13-أبو سيف، عاطف،" النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغير"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 9-28.

14-أبو عامر، عدنان،" الدولة الإسلامية: بين حماس والسلفية الجهادية"، **سياسات**، ع10، 2009، ص42-57.

15-أبو عيد، عبد الله،" العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ضوء القانون الدولي"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 50-71.

16-أبو فخر، صقر،" الحركة الوطنية الفلسطينية: تواريخ ووقائع ومنظمات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص77-92.

17-أبو ملوح، موسى." الانتخابات في كانون الثاني 2010 ضمانة لعدم انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية"، **سياسات**، ع10، 2009، ص63-72.

18-أبو ظهير، فريد،" استخدام طلبة الصحافة في جامعة النجاح الوطنية لشبكة الانترنت والاشباعات المتحققة منها في تعزيز قدراتهم الصحفية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص423-488.

19-أبو غالي، عطاف،" فاعلية الذات وعلاقتها بضغوط الحياة لدى الطالبات المتزوجات في جامعة الأقصى"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص619-654.

20-أبو مدلله، سمير،" اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية"،

سياسات، ع15، 2011، ص26-48.

21-أديب، أودي." الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: العولمة في مواجهة القومية السياسية"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص52-62.

22-أديب، أودي، " الحزب الشيوعي الفلسطيني في المرآة المكسورة التي يوظفها علم التاريخ الإسرائيلي"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص104-117.

23-أرئيل، شلومو." التجربة الإسرائيلية اليهودية في موجة العنف الحالية". **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص105-113.

24-اشتيه، محمد،" موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية"، **سياسات**، ع8، ربيع، 2009، ص 184-208.

25-أشقر، أحمد،" اليهودية والصهيونية"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص47-56.

26-اعطيوي، فاطمة." الجديد في السمة القانونية للانتداب البريطاني على فلسطين"، **سياسات**، ع15، 2011، ص58-72.

27-اعطيوي، فاطمة،" الجديد في السمة القانونية للانتداب البريطاني على فلسطين"، **سياسات**، ع10، 2009، ص 58-72.

28-اغبارية، مسعود،" الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب: مصادر القوة والضعف"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص75-82.

29-إلحنان، نوريت بيلد، " جغرافيا العداوة والإقصاء: تحليل متعدد الوسائط للكتب المدرسية المتداولة في إسرائيل"، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص 7-27.

30-أوفير، عادي،" نظام العنف الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص99-120.

31-البابا، جمال،" الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع29، 2011، ص55-66.

32-البدرية، عمر،" رؤية إسرائيل للتعاون الأمني في ظل اتفاقيات أوسلو"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007** ، ص83-98.

33-بركات، زياد،" صعوبات استخدام(الإنترنت) لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في طولكرم"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص521-558.

34-برنيكر، مناحيم،" تقسيم القدس والتنازل عن حق العودة هما القضيتان الأساسيتان لحل الصراع"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص134-142.

35-بك، فاروق،" المثقفون الفرنسيون والمسألة الفلسطينية: الثوابت والمتبدلات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص20-29.

36-بورنح، ابراهام ،" حل الدولتين لفظ أنفاسه الأخيرة ولابد من التفكير بالحل المدني: مقابلة خاصة". **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص 39-53.

37-بيلغ، حولي،" مختلفون ومعادون نشوء العقلية القبلية في إسرائيل"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص63-75.

38-التلباني، نهاية،" برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية"، **سياسات**، ع8، ربيع، 2009، ص149-163.

39-توام، رشا، وآخرون،" الإيداع القانوني وفقا لتشريعات حق المؤلف: نحو نظام فلسطيني خاص وفعال"، **سياسات**، ع15، 2011،ص 121-141.

40-توام، رشاد،" الحركة الطلابية الفلسطينية: الكاريزمه المأزومة والمؤسساتية الضائعة"، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص82-104.

41-جابر، رمزي،" مدى شيوع ظاهرة العدوان لدى لاعبي كرة القدم في فلسطين"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص595-618.

42-جرايسي، برهوم،" تشتت الخارطة السياسية الإسرائيلية- العوامل والتأثيرات . **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص68-91.

43-جلال، جميل،" اليسار الفلسطيني إلى أين؟ اليسار الفلسطيني مجاور نفسه"،(قراءة في كتاب)،**سياسات**، ع15، 2011، ص 154-169.

44-جليل، أحمد ،" الخصائص السكانية لإسرائيل: 1948-2006"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص27-32.

45-جقمان، جورج،" التصعيد الدبلوماسي والقانوني خيار السلطة الوحيد"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012، ص30-36.

46-جمال، أمل،" أنماط تشكل اللامساواة القومية في إسرائيل"،

قضـــايا إســـرائيلية ، س7، ع25، 2007، ص57-74.

47-حجازي، محمد،" حركة حماس بين خياري الشراكة والتفـرد"، **مجلـة الدراســـات الفلســـطينية**، ع87، صيف، 2011، ص59-66.

48-"الحريديم مصـدر قلـق متزايـد اجتماعيا، واقتصـاديا، وعسـكريا: اليهود المتشددين دينيا، والتحـولات التي طرأت علـيهم"، (متابعـات، وقـراءات)، **قضـايا إسـرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص121-128.

49-حسان، كمـال علـي،" المدرسـة التلمودية: اليشيفاه ومكانتهـا فـي الدولة والمجتمع الإسرائيلي"، **قضايا إســـرائيلية**، س7، ع25، 2007، 19-28.

50-حسن، فضل،" شخصية الفلسطيني والآخر في مسرحية (الاغتصـاب) لسعد الله ونوس-قـراءة تحليليـة"، **مجلة الجامعة الاسلامية للبحـوث الانســـانية**، مـــج20، ع1، يناير2012، ص41، 68.

51-حلاسة، عبد الحكيم،" ردود الفعـل الغربية على التحولات الثورية فـي الـدول العربيـة"، **مجلـة مركـز التخطيط الفلسـطيني**، س8، ع29، 2011، ص118-131.

52-الحلبي، مرزوق،" محاولات لضبط سوق الثقافة الإسـرائيلية بواسـطة التشريع". **قضايا إسـرائيلية**، س9، ع2009،36،ص104-110.

53-حمدان، صبري،" إدارة النفايـات البلدية الصلبة في مدينة غزة: الواقع والطموح من وجهة نظر السـكان، دراسـة بيئيـة"، **مجلـة الجامعـة الإســلامية للبحــوث الإنســانية**، مـــج20، ع1، ينـــاير، 2012، ص379-423.

54-حمدي زعرب، وآخرون،" أهميـة استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفـاءة تسـعير الخـدمات المصرفية: دراسة تطبيقيـة علـى المصارف العاملة في قطاع غزة"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مج20ن ع1، يناير، 2012، ص229-264.

55--حيدر، عزيز." إسرائيل بعـد 60 عاما: أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمغرافيا"، **قضايا إســـرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص7-18.

56-الخالدي، أحمد،" لماذا لا يسـتطيع الفلسـطينيون الاعتـراف بالدولـة اليهوديـة"، **مجلـة الدراسـات الفلسطينية**، ع89، شـتاء، 2012، ص122-125.

57-الخطيب، غسان،" فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة"، **سياسات**، ع10، 2009، ص

58-خوري، إلياس،" المؤرخون الفلسطينيون والنكبة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012،ص 51-71.

59-درويش، بسام،"المؤتمر السادس لحركة فتح"، **سياسات**، ع10، 2009، ص9-38.

60-الراصد الاقتصادي،" بناء الدولة الفلسطينية: التنمية المستدامة والمؤسسات وتقديم الخدمات،" (ترجمة: زهير عكاشة)، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص 148-174.

61-رام، أوري،" دراسات ما بعد الصهيونية في إسرائيل: العقد الأول". **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص67-84.

62-رائد بد،" غزة- فلسطين:الخروج من التهميش"، **سياسات**، ع15، 2011، ص 170-179.

63-الرزي، ديالا،" الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها- دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص189-228.

64-الرملاوي، نبيل،" إفرازات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تقرير غولدستون"، **سياسات**، ع2010،12، ص9-25.

65-الرملاوي، نبيل،" الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد القرارات في المحافل الدولية"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 9-46.

66-الرملاوي، نبيل،" السيادة الفلسطينية بين الاحتلال الإسرائيلي والدولة المستقلة"، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص11-23.

67-روحانا، نديم،" الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012، ص7-19.

68-ريان، غصون،" الجريمة المنظمة في إسرائيل بين المجهول والمعلوم"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007 ، ص121-125.

69-زقوت، ناهض،" قراءة سياسية في خطاب الرئيس في الأمم المتحدة"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص 56-66.

70-زهافي، ليون،" النشاط الصهيوني في فلسطين كما ورد في وثائق

الكومنتير"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص114-126.

71-سعد الدين، عمر،" الحركات الاجتماعية في الثورات العربية واستعادة الأمكنة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012، ص126-142.

72-سمارة، عادل،" عندما تحاصر اليهود ذاتها، والفلسطينيين"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص99-108.

73-سموحة، سامي،" هل إسرائيل غربية؟" ، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص45-58.

74-السوسي، سمية،" الآثار الصحية بعيدة الأمد للأسلحة المستخدمة في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص 75-80.

75-السوسي، سمية،" المنهاج الفلسطيني بين الواقع والطموح"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع29، 2011، ص

76-سويدان، مأمون،" الحراك الجماهيري العربي..بين التحدي المفروض والاستجابة المطلوبة"، **سياسات**، ع15، 2011، ص89-98.

77-سويدان، مأمون،" المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد وقسوة الواقع السياسي"، **سياسات**، ع12،2010، ص 94-112.

78-سويدان، مأمون،" قراءة في مسيرة التفاوض الفلسطينية- الإسرائيلية عبر عقدين من الزمن"، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص 105-17..

79-سويدان، مأمون،" قراءة في نتائج الجلسة السادسة للحوار الفلسطيني"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 85-92.

80-شافير، غرشون،" ماضي وحاضر اللامساواة في إسرائيل". **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص59-66.

80-شاهين، خليل،" المصالحة الفلسطينية بين نفي عملية السلام وتجاهل دروس الربيع العربي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص131-148.

81-شحادة، إمطانس،" وقائع إجهاض مطالب الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل" **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص146-155.

82-شعبان، خالد،" اللاجئون الفلسطينيون في أفكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية

الفلسطينية 1967-1977"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص5-26.

83-شعبان، خالد،" المواقف الإسرائيلية من الثورات العربية"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع29، 2011، ص107-117.

84-شعبان، خالد،" تاريخ فلسطين في أواسط العهد العثماني1700-1831م"،(مراجعة) **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011،)، ص212-217.

85-شلحت، أنطوان،" رابطة " بريت شالوم" بين الماضي والحاضر ". **قضايا إسرائيلية**، س9، ع2009،36،ص111-119.

86-شلحت، أنطوان،" هل من جديد من وجهة نتنياهو بعد قمة واشنطن"، سياسات، ع13-14، ص 131-137.

87-شلحت، انطون،" حول دهاليز بناء الذاكرة القومية الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص94-104.

88-شنهاف، يهودا،" كيف تحول الشرقيون إلى متدينين وصهاينة"، **قضايا إسرائيلية، س7، ع25، 2007**، ص76-86.

89-الشيخ خليل، نهاد،" البناء الداخلي لحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1967-1987"، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص313-354.

90-ضاهر، بلال،" اعترافات استخبارية حرب تشرين 1973 وصوغ التقويمات القومية وحدود قدرة الاستخبارات". **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص129-139.

91-ضاهر، بلال،" كتاب جديد حول جهاز الأمن الإسرائيلي"، **قضايا إسرائيلية**، س9، ع2009،36،ص120-124.

92-ضاهر، بلال،" هل الشراكة الإستراتيجية مازالت في مركز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص154-161.

93-الطناني، معين،" تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص48-55.

94-الطناني، معين،" قطاع غزة ومعابره الحدودية"، **مجلة مركز**

التخطيط الفلسطيني، س8، ع29، 2011، ص 25-54.

95-العاجز، فؤاد، وآخرون،" واقع الطلبة الموهوبين والمتفوقين لمحافظات غزة وسبل تحسينه"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص333-368.

96-عاشور، عمر،" حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: تعارض المفاهيم الحلول البديلة"، **قراءات إستراتيجية**، س3، ع6، أغسطس2010، ص13-132.

97-عبد الحميد، علي،" التخطيط العمراني وإدارة الخير المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 12-145.

98-عبد الحميد، علي،" نحو تفعيل إستراتيجية متكاملة لتطوير سياسات الإسكان الميسر"، **سياسات**، ع13-14، 2010،ص 165-187.

99-عبد الحميد، مهند،" الصراع على فتح"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص36-50.

100-عبد الحميد، مهند،" الوفاء للأحرار: الصفقة الأكثر إثارة بين صفقات تبادل الأسرى"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012، ص154-162.

101- عبد الفتاح، بشير،" مستقبل الوساطة التركية في مجلة سلام الشرق الأوسط"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 90-100.

102-عبد الله، سمير،" برنامج البناء الوطني لحركة فتح- خطوة جوهرية في التحول إلى حزب سياسي"، **سياسات**، ع10، 2009، ص55-62.

103-عتصيوني، حافا، شيفر، هليفي،" النخب الجديدة في إسرائيل"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص85-98.

104-عثامنة، خليل" الهجرات الآسيوية إلى فلسطين في القرن الحادي عشر وما بعده: الهوية الأمنية والبنية الديمغرافية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص120-130.

105-العجرمي، سامي،" كوميديا الأزمات الفلسطينية"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 101-105.

106-العجلة، مازن،" الموازنة العامة والتطورات المالية في الأراضي الفلسطينية"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص 27-47.

107-العجلة، مازن،" مستقبل التنمية في ظل الحصار"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع29، 2011، ص 5-24.

108-عطياتي، نصر،" الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 47-68.

109-عكاشة، زهير(مترجم)،" الدولة الفلسطينية من النظرية إلى التطبيق: التحديات التي تواجه الفلسطينيين وإسرائيل"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص 133-147.

110-عميت، غيش،" معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية التي نهبتها دولة إسرائيل عند قيامها"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص29-36.

111-عناصر الرواية الإسرائيلية للنكبة"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص61-75.

112-عوض الله، حيدر،" اليسار الفلسطيني: أوضاع صعبة ومهمات ثقيلة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص51-58.

113-عوض، أحمد،" الصراع الدائم: وظيفة الدولة أم يهوديتها"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص82-91.

114-عوض، عزمي،" تقديرات عرض النقد في فلسطين"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص37-68.

115-عياش، سعيد،" الحرب في الحيز الافتراضي". **قضايا إسرائيلية**، س12، ع43، 2011، ص93-107.

116-فورن أفيرن،" الفلسطينيون ذاهبون للأمم المتحدة فهم الإستراتيجية الجديدة للدولة"، (ترجمة: زهير عكاشة)، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص 200-211.

117-كبها، مصطفى،" الصراع الفلسطيني الصهيوني والحرب على الذاكرة في الحيز المكاني"، **قضايا إسرائيلية**، س9، ع2009،36، ص37-43.

118-كمينر، رؤبين،" الإسلام دون حق العودة"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص44-51.

119-كيالي، ماجد،" تجربة العمل السياسي الفلسطيني في سورية: الخصائص والتوقعات"، **مجلة**

الدراسات الفلسطينية، ع87، صيف، 2011، ص67-76.

120-كيلاني، أهرون،" الأسرى العرب في حرب 1948"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012، ص105-118.

121-مركز المعلومات الإسرائيلي (بتسيلم)." وقائع ضم معلن نوايا الحكومة الإسرائيلية من إقامة" معالية أدوميم، ومخططات ضمها إلى مدينة القدس والمس بالفلسطينيين"، **قضايا إسرائيلية**، س9، ع36،2009،ص85-103.

122-مركز مدار،" عناصر الرواية الإسرائيلية للنكبة"، **قضايا إسرائيلية**، س9، ع36،2009،ص61-75.

123-مسلم، أكرم،" الثورات العربية: إسقاط الأنظمة وما بعده"، **سياسات**، ع15، ص99-113.

124-المسلمي، عاطف،" بعد البرايمرز، حزب العمل إلى أين؟" **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع30-31، 2011، ص67-74.

125-مصطفى، مهند،" اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل: بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة"، **سياسات**، ع15، 2011، ص26-41.

126-مصطفى، مهند،" هجرة وإعادة العقول الإسرائيلية ومكانة الاكاديميا في إسرائيل"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص125-133.

127-مصطفى، مهند،" اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة"، **سياسات**، ع10، 2009، ص26-41.

128-مطر، علاء،" واقع التعليم العام في فلسطين"، **سياسات**، ع10، 2009، ص 114-132.

129-منصور، جوني،" أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص21-32.

130-منصور، جوني،" الأعياد اليهودية من حرفية الكتاب إلى تسييسها"، **قضايا إسرائيلية**، س7، ع25، 2007، ص35-46.

131-مهنا، مجد،" الثورات العربية وضوح الانطلاقة وغموض المستقبل"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س8، ع29، 2011، ص88-94.

132-النجار، يحيى،" فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الأمن النفسي لدى المعوقين حركيا"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص557-594.

133-نحاس، فادي،" دلالات تصاعد المد الديني في الجيش الإسرائيلي"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص146-153.

134-النخب الإسرائيلية والربيع العربي"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع41، 2011، ص33-60.

135-نصار، وليم،" قراءة في النظام الأساسي لحركة فتح"، **سياسات**، ع10، 2009، ص39-54.

136-النفار، سليم،" المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: الثابت والمتحول"، **سياسات**، ع12،2010، ص79-88.

137-النفار، سليم،" المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: العناصر الضائقة"، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص 125-130.

138-النمروطي، خليل، وآخرون،" تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية(دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة)"، مجلة **الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص1-36.

139-هلال، جميل،" أسئلة لمرحلة ما بعد أيلول"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع89، شتاء، 2012، ص20-29.

140-هلال، جميل،" فتح وحماس واليسار: الواقع والتحديات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87، صيف، 2011، ص31-35.

141-هواش، محمد،" الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح"، **سياسات**، ع9، 2009، ص 83-89.

142-هواش، محمد،" تجريب المجرب في المفاوضات المباشرة: إرث الاحتلال، وإرث مقاومته وفرض التوصيل إلى حل"، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص 118-124.

143-الوليد، ساهر، وآخرون،" القتل بدافع الشرف في التشريع والقضاء الفلسطيني"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية**، مج20، ع1، يناير، 2012، ص227-256.

144-يقين، تحسين،" حقوق الطفل الفلسطيني الإعلامية: الواقع والسياسات الضامنة لتطبيق القانون"، **سياسات**، ع13-14، 2010، ص188-198.

145-يوسف، أيمن،" العلاقة التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد، و داوود أوغلو"، **قضايا إسرائيلية**، س11، ع2011،42،41، ص92-103.

كشاف الموضوعات

الأزمات الفلسطينية: 105
الأزمة المالية ، والاقتصاد_ فلسطين: 108
الأسرى في 1948م: 120
الأعياد اليهودية: 130
أمريكا_ إسرائيل: 92
الأمن الإسرائيلي: 91
الأمن النفسي_ المعاق حركيا: 132
الأنفاق_ اقتصاد_ غزة: 20
الاتحاد الأوروبي: 8
الإخوان المسلمين_ قطاع غزة: 89
استراتيجية الاسكان الميسر: 98
الاستيطان_ نتنياهو: 31
إسرئيل (48-2006)- سكان: 44
إسرائيل بعد (ستين عاما) : 55
إسرائيل، وإيران، والناتو: 9
إسرائيل: 81،73
إسرائيل_ التعليم_الاتحاد الاوروبي:11
الاسرائيليون ، والنكبة: 5
الإسرائيليون، والربيع العربي: 134
الاقتصاد الاسرائيلي: 28
الانتخابات الفلسطينية_ 2010: 17
الانتداب البريطاني_ فلسطين: 26، 27
الانترنت ، والطلبة: 33
الانقسام السياسي: 6
الايداع القانوني_ فلسطين: 39
بريت شالوم _ اسرائيل: 85
بعد قمة واشنطن: 86
البناء الوطني لحركة فتح: 102
التخطيط العمراني_ فلسطين: 97
الترانسفير: 125، 127

تركيا_ علاقات_ إسرائيل: 145
تركيا، وإسرائيل: 145
التشريع، والقضاء الفلسطيني: 143
التعليم_ إسرائيل: 11
التعليم_ فلسطين: 128
تقرير غولدستون: 64
التنسيق الامني_ اتفاقيات أوسلو: 32
التنمية ، والحصار: 107
التهميش لغزة: 62
تهويد القدس:7
الثقافة الاسرائيلية: 52
الثـــورات العربيـــة، وفلســـطين: 1،2،51،71،93،123،131
جرائم إسرائيل: 68
الجودة_ وزارة الصحة_ فلسطين: 37
الجيش الإسرائيلي: 129، 133
الحدود، وغزة: 94
الحراك العربي: 76
حرب تشرين 1973: 90
حرب غزة_ 2009: 15، 74
الحرب: 115
الحركة الطلابية الفلسطينية: 40
الحركة الوطنية الفلسطينية_تاريخ: 16
حركة حماس: 47
حركة فتح_ المؤتمر السادس (2009): 59
الحريديم (اليهود المتشددون دينيا): 48
الحزب الشيوعي الفلسطيني: 22
حزب العمل: 124
حق العودة، والاسلام: 18
حقوق الطفل_ الإعلام: 144
الحكومة الالكترونية: 63
حل الدولتين: 36
حماس والسلفيون: 14
الحوار الفلسطيني الفلسطيني: 79، 80
الحوار الفلسطيني: 141
الخارطة السياسية الاسرائيلية: 42
خطاب أبو مازن: 69
الدبلوماسية الفلسطينية: 65
الدبلوماسية، والسلطة: 45
الدولة الفلسطينية: 57، 60،66،109
ذوي الاحتياجات الخاصة_ غزة: 95
الرواية الاسرائيلية للنكبة: 122
الشيفاه (المدسة التلمودية) _ إسرائيل: 49
الصحافة، والانترنت: 18
الصراع العربي الاسرائيلي: 34، 96، 117
الصراع اليهودي: 113
الصراع على حركة فتح: 99
صفقة تبادل الاسرى_ 2012: 100
الصهيونية_ فلسطين: 70
ضغوط الحياة لدى المتزوجات: 19
العدوان _لاعبي كرة القدم_ فلســطين: 41
العلاقة الأمريكية الإسرائيلية: 92
العمل السياسي الفلســطيني _ســورية: 119
العنف، والاسرائيليون: 23، 30
العولمة ، والقومية: 21

فتح_ حماس_ اليسار: 140
الفرنسيون، والفلسطينيون: 35
فلسطين في العهد العثماني (1700_ 1831م): 84
الفلسطينيون، والامم المتحدة: 116
الفلسطينيون، ويهودية الدولة: 56
الفلسيطيني، والآخر: 50
القبلية_ إسرائيل: 37
القتل بدافع الشرف_ فلسطين: 143
القومية الاسرائيلية: 87
اللامساواة _ إسرائيل: 80
اللامساواة القومية_ إسرائيل: 46
مؤتمر فتح السادس: 10
المؤرخون الفلسطينيون ، والنكبة: 58
ما بعد الصهيونية: 61
ما بعد أيلول: 139
المتدينون، والصهيونيون: 88
المرأة ، والعمل: 4
المساعدات الدولية_ غزة: 77
المستثمرون_ قطاع غزة: 138
مستوطنة معاليه آدوميم: 121
مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 67- 1977: 82
المشروع الوطني_فلسطين: 3
المصارف_ غزة: 54
المصطلحات ، والمفاهيم _ فلسطين: 24
المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية: 136، 137، 142
المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية: 78
المكتبات الفلسطينية، والاسرائيليون: 110
المناهج_ إسرائيل: 29
المنهاج الفلسطيني: 75
الموازنة _ فلسطين: 106
موقف اسرائيل من الثورات العربية: 83
النخب _ إسرائيل: 103
النظام الاساسي _ حركة فتح: 135
النظام السياسي الفلسطيني: 13
النفايات الصلبة_ غزة: 53
النقد_ فلسطين: 114
الهجرات الآسيويه_ فلسطين: 104
هجرة الأدمغة: 126
الهوية الوطنية الفلسطينية: 67
هيئة العمل الوطني: 12
الوساطة التركية: 101
اليسار الفلسطيني: 112
اليسار الفلسطيني: 43
اليهود، والفلسطينيون: 72
اليهودية، والصهيونية: 25

كشاف بعناوين الدوريات

1-**سياسات** – تصدر عن معهد السياسات العامة– رام الله– فلسطين.

2-**قراءات إستراتيجية** – تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني– غزة– فلسطين.

3-**قضايا إسرائيلية** – تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)– رام الله– فلسطين.

4-**مجلة الدراسات الفلسطينية** – تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت.

5-**مجلة الجامعة الاسلامية** – تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية – غزة– فلسطين.

6--**مجلة مركز التخطيط الفلسطيني** – تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني – غزة– فلسطين.